الفصل السابع

ثورة دارفور في الألفية
مسيرة المفاوضات ٢٠٠٣م- ٢٠١١م

بدأ العالم كله مع مستهل الألفية منشغلاً بالبحث عن كيفية تحقيق بعض الأهداف المتعلقة بقدرة الإنسانية على تجاوز التفاوت الكبير بين الشعوب في مستوى المعيشة والرفاهية والتطور، والعمل على إزالة الأسباب التي جعلت كثيراً من الأمم والشعوب ترزح في الفقر والتخلّف. لقد استطرد العالم أنه استغرق في غفوة لبعض الحين من أكثر أزماته تهديداً لمستقبل البشرية، واستشعر مهددات الإغفال العفوي والمتعمد عن مواجهة المشكلة لا سيما وأنه أدرك بأن كل يوم يمضي يزيد من تراكم النمو السالب ويعظّم من استعصاء الحلول. وأن التفاوت التنموي بين الشعوب وإن جاء في غالب تفسير حقيقته بأنه نتاج طبيعي للتنافس الحر القائم على جهد كل شعب، وأننا فوق ذلك لا يمكن أن نتجاوز في كثير من تفاسيرنا بأن حرية التنافس قد لا تتوافق مع معايير الحرية التي يتفهمها الضعفاء، وأن طغيان الفهم القائم على امتلاك سطوة الفرض هي الغالبة، إلا أنه عندما يؤخذ في إطار النتائج الشاملة لتأثيراته على المنظومة البشرية التي تتقاسم ذات الكوكب، نجد أن النتائج سالبة حتى على تلك الأمم التي حققت نجاحاً تنموياً مضطرداً وفقاً لمعايير فهمها لحرية التنافس تلك.

بل إن استمرارية ذلك التفاوت المريع سيُلقي بظلال قاتمة على نجاحات الأمم عالية النمو والمتنامين بشكل متسارع على السواء. لذلك سارعت الأمم المتحدة للإعلان عن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية والمتمثلة في القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق

تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتخفيض معدّل وفيات الأطفال، وتحسين الصحّة النُفاسية، ومكافحة فيروس المناعة البشرية، وكفالة الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية، كضرورات أساسية لتأمين انطلاقة تنموية سليمة لأي أمّة، وقد وضعت لها سقفاً زمنياً في حدود خمسة عشرة عاماً، فكانت البداية في العام ٢٠٠٠م على أن ينتهي البرنامج في العام ٢٠١٥م. بيد أننا يمكن أن نضيف في مفهومنا لتلك الأهداف ونقول بأنها جاءت أيضاً لتقليل فروض سلطان تناقض الفهم لمعيار التنافس الحر والذي هو في كثير من الأحيان يرجّح مضمون الاستلاب أكثر مما يُرسي وقائع مجرّدة لمناخ التنافس. وبالتالي ذهبت النوايا إلى تمليك الشعوب المُستَضعَفَة بعضاً من أمل الارتقاء بإرادتها أو على الأقل الحفاظ على قدرة تلك الإرادة في تجاوز مكامن الإحباط واستشراف آفاق الأمل.

إذا أردنا أن نأخذ حالة دارفور ونطبّق عليها هذه الأهداف لوجدنا أنفسنا أمام حقائق مذهلة ومحزنة. كأني بحكومة الإنقاذ أخذت على عاتقها أن تُجرّب تحقيق عكس الأهداف الإنمائية للألفية في السودان عامة وفي دارفور على وجه الخصوص، وأكملت الإدقاع بالحرب حتى يتسول نصف سكان دارفور قُوتهم، ويستجدي البقية بقاءهم على باب المتسولين. حيث أوصلت داردور إلى أن تبلغ نسبة الفقر فيها ٩٧٪، ونصيب الفرد من المياه الصالحة للاستخدام المنزلي إلى ٦ لترات فقط في اليوم وهو نصيب يتوارى أمامه الخجل وينأى بنفسه بعيداً إذا ما استُحدي ليُقارنه بالحد الأدنى الذي تتخذه الأمم المتحدة معياراً للحياة على كفاف الماء، أما في مجال التعليم فما زالت نسبة الأمّية أكثر من ٦٠٪ ونحن في القرن الحادي والعشرين، وعن الصحّة فحدّث ولا حرج، حيث بلغت نسبة الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة حدوداً لا تقاس بأي معيار من معايير التدهور، وإذا كان هذا المثل هو المؤشّر الذي من خلاله تتم قراءة مستقبل أي أمّة، فأنه ومما لا شك فيه أن حكومة الإنقاذ أرادت أن ترسم مستقبلاً مظلماً للإنسان في دارفور بحيث تبيده وتدفنه في صمت، بيد أن السودان كوطن يسير على يديها وتحت قيادتها إلى نفس المقصلة وما دارفور إلا مقدّمة

جولات التفاوض المباشرة .. التفاوض الصامت

كانت حركة تحرير دارفور والتي تحوّلت في وقت لاحق ووجيز إلى مُسمّى حركة تحرير السودان لإدراك خطأ التسمية الأولى من منطلق حساسية تباين فهم المضمون، كانت قد بدأت نشاطها التفاوضي السلمي بأن رفعت للحكومة وعبر الفريق إبراهيم

سليمان الذي كان يشغل منصب والي ولاية شمال دارفور مطالبها التي لم تكن حينها بالشيء المستعصي والمعقّد، فقد انحصرت في قدر يسير من التنمية على مستوى الإقليم، ومشاركة رمزية في السلطة بالتركّيز على السلطة في الإقليم، بالإضافة إلى دفع ديات وتعويضات إلى الذين تضرروا في بعض الاحتكاكات القبلية التي شهدها الإقليم في تلك الفترة والتي تؤيد الحقائق بأن الحكومة كانت طرفاً في تغذيتها وتزكيتها بدعم طرف على طرف، علماً بأن الاحتكاكات القبلية هي ليست من جذور الأزمة وإنما هي من إفرازاتها، وأخيراً توفير المناخ الآمن للمواطنين ليمارسوا حياتهم في سلام واستقرار، ودارت تسع جولات مباشرة بين الطرفين في الفترة ما بين العام ٢٠٠١م والعام ٢٠٠٣م، راوحت بين مدينة الفاشر وجبل مره وعين سرو وهي مراكز تواجد الثوار، بدأت المفاوضات قبل الضربة العسكرية الأولى للثورة والتي استهدفت مركزاً للشرطة ومعسكراً للقوات الحكومية في محلّية قولو في جبل مره. ولعل تلك الجولات المباشرة بين حركة تحرير دارفور/ السودان والحكومة تدحض كل ادعاءات الحكومة بمسؤولية الثوار في تدويل الأزمة، ولعل تسع جولات مباشرة في وقت لم تكن فيها الحلول المنشودة بذلك الاستعصاء، لكافية أن تؤكّد رغبة الثوار في معالجة الأزمة بأقل الخسائر وفي صمت بينما تكشف إصرار النظام على تأزيم الوضع، ودعونا هنا نستعرض تلك الجولات بالتواريخ:

أول مذكّرة رفعتها الحركة كانت بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٠١م حيث تم رفعها إلى الفريق إبراهيم سليمان وحينها كان يشغل والي ولاية شمال دارفور وأيضاً رئيس لجنة الأمن وآلية إعادة هيبة الدولة لدارفور الكبرى (الولايات الثلاث)، ورغم قناعة الفريق إبراهيم سليمان بما ورد في المذكّرة إلا أنه لم تتم الاستجابة عليها، علماً بأنها لم تكن تحتوي على أكثر من المطالبة بالتنمية المتوازنة وهو تعبير لا يحمل في طياته حتى مضمون تقاسم الثروة، حيث ترك للحكومة هامش الجدّية في التوازن التنموي بالقدر الذي يُعطي الاطمئنان لأهل دارفور بأن هنالك بوادر للعدل التنموي، وأن تلك البوادر يمكنها أن تؤسس لثقة وتفاعل. كما حملت المذكّرة مطلباً ثانياً يتعلّق بوقف سياسة تذكية سياسة فرّق تسد التي دأبت الحكومة على ممارستها بين قبائل دارفور، ومعلوم أن البيئة التي تنعدم فيها التنمية وترتفع فيها نسبة الأمّية، هي بيئة قابلة لإشعالها وخلق التوترات بين تكويناتها الاجتماعية، لا سيما إذا كان ذلك يتم من خلال سياسة مخططة وممنهجة ومُنفّذَة من الدولة.

لم تستجب الحكومة مباشرة كما قلنا للمطالب المقدّمة لكنها قبلت مبدأ التفاوض المباشر فيها مع الثوار، وعليه بدأت المفاوضات المباشرة في جبل مره في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٢م حيث قاد وفد الحكومة الفريق محمد عبد الشافي وهو من أبناء دارفور، لم تكن مفاوضات بالمفهوم العميق ولكنها جلسات كانت كافية لاستشراف نوايا الأطراف ولاسيما الطرف الحكومي باعتباره هو من يملك، ثم جاء بعد ذلك اللقاء الذي تم في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٢م أيضاً في جبل مره وقاد الوفد الحكومي عضو المجلس الوطني في ذلك الوقت علي حسين دوسه وهو أيضاً من أبناء دارفور والذي التحق فيما بعد بالثوار وأصبح قيادياً في حركة تحرير السودان. في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٢م أيضاً تواصلت المفاوضات مع وفد حكومي آخر وكان تحت رئاسة يحيى حسن النيل الذي هو الآخر من أبناء دارفور وانضم لاحقاً إلى حركة تحرير السودان وأصبح أحد القيادات العسكرية فيها. في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢ تم لقاء مع وفد الحكومة الذي يترأسه الفريق إبراهيم سليمان، وقد تم هذا اللقاء في مدينة الفاشر عاصمة الولاية وفي هذا اللقاء أعاد الثوار تسليم نفس المذكّرة السابقة، وهو دليل على ثبات رغبة الثوار في معالجة الأزمة على مستواها السابق.

في ٢٢ فبراير ٢٠٠٣م تم عقد ملتقى الفاشر التشاوري لأبناء دارفور، وهو مُلتقَى برغم تنظيمه تحت إشراف الحكومة بشكل كامل إلا أن صوت الثوار كان حاضراً عبر بعض ممثّليهم الذين كانوا يعملون دون إعلان أو بالأحرى ضمن الخلايا الساكنة، وقد تبنّى ملتقى الفاشر جملة توصيات ربما لو باشرت الحكومة في تنفيذها بشكل جاد وملموس وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية، ساهم بقدر كبير في انحسار المد الثوري، حيث أن بوادر الالتزام كانت ستكون كافية لبناء الثقة، لكن كعادتها ذهبت توصيات الملتقى أدراج الرياح كما هو حال كل الملتقيات فيما بعد وآخرها ملتقى ما تم تسميته أهل السودان في كنانة في أكتوبر ٢٠٠٨م، هذا المسلك للنظام من عدم الالتزام تطوّر باضطراد مع الاتفاقيات جميعها، ولعل ما سنورده في هذا الشأن من أمر تنفيذ الاتفاقيات العشرة بشأن دارفور وعلى رأسها اتفاقية سلام دارفور التي تم توقيعها في أبوجا ستكون أبلغ دليل على ضعف الالتزام الحكومي بل عدم توفّر الإرادة السياسية لديها، وذلك كان وسيظل أكبر العقبات أمام أي سلام قادم على نفس النهج، وستواجه اتفاقية الدوحة مصيراً أسوأ من سابقاتها لكونها تأتي في أعقاب غياب الكثير من العوامل المساندة التي سبق لها أن توافرت لاتفاقيات أخرى ولكنها تحولت الآن إلى عوامل سلبية بتغير

المعطيات والظروف.

مواصلة من الثوار في نهج التفاوض المباشر السابق للمصادمة المسلّحة، التقت حركة تحرير السودان في تفاوض مباشر مع وفد الحكومة الذي قاده اللواء التجاني آدم الطاهر وهو من أبناء دارفور، وكان ذلك في عين سرو في ١٥ مارس ٢٠٠٣م ، وأيضاً لم تتجاوب الحكومة مع المخرجات التي تم التوافق عليها مع وفدها. طوال الفترات التي تتخلل هذه الجولات كانت الحكومة هي التي تبادر بمهاجمة القرى الآمنة والثوار أينما كانوا وكأنها تريد أن تُذكّرهم بأن قرارها هو ليس التفاوض القائم على الاعتراف بالآخر وإنما التفاوض التكتيكي القائم على رؤيتها في كسب الوقت لحسم النزاع من خلال القوة العسكرية يوماً ما، ومع كل ذلك لم يتوقف الثوار من مجاراة الحكومة في التفاوض المباشر حيث تم تفاوض آخر في ١٢ يوليو ٢٠٠٣م مع وفد حكومي قاده وزير التربية الاتحادي في ذلك الوقت الدكتور أحمد بابكر نهار برفقة المهندس عبد الله علي مسار والي ولاية نهر النيل آنذاك والاثنان من أبناء دارفور، وقد تم اللقاء في منطقة عين سرو. القاسم المشترك في كل الجولات المباشرة التي تمّت مع الحكومة هو أن من كانوا يرأسون وفودها جميعهم من أبناء دارفور، وأن التفاهم معهم على الحلول ومتى تخلّوا عن التقيّد الكامل بتوجيهات المؤتمر الوطني وتمسّكوا بمقتضيات الحل العادل، كان أكثر سهولة في وقت كانت فيه المطالب نفسها لم تكن عصيّة، ولكن لم تستجب الحكومة على أي مطلب من المطالب المذكورة، بل كأن بالحكومة تريد أن تقول بأن الذين قادوا وفودها من أبناء دارفور وتوصّلوا إلى مفاهمات كانت كافية لبناء الثقة والتمهيد لمفاوضات جادة لإنهاء الأزمة بشكل كامل، كأنها تريد أن تؤكّد بأنهم لا قيمة لهم وأن السلطة بيد آخرين وأنهم مجرّد أدوات للاستهلاك التكتيكي، وأنها اختارتهم وبعثت بهم ليس للتفاوض وإنما بدواعي إقناع الثوار لترك الثورة والتخلّي عنها فقط، ولعل هذا ما جعل بعضا من أولئك أن ينسلخوا وينضمّوا إلى الثورة كما سبق أن ذكرت، ومنهم علي حسين دوسه ويحيى حسن النيل وآخرين كتموا غبنهم وإن تماهوا مع تيّار النظام تحت مبررات أخرى، بيد أن البعض الآخر قد انغمس بشكل كامل برضاه أو دون ذلك في وعاء النظام بكل ما احتوى من آسن.

وحيث أن الفريق إبراهيم سليمان والي ولاية شمال دارفور السابق ورئيس آلية دارفور الكبرى كان حصيفاً في خلاصته من قراءة مآلات الأزمة بأنه إن لم يتم معالجتها وهي في مهدها فقد يستعصى أمرها ويستفحل، لذلك أوصى بضرورة تحقيق المطالب

التي تقدّمت بها الحركة آنذاك ومنذ التفاوض المباشر الأول، وأوحَى مُلحّاً وطالباً الحكومة بالاستجابة والتنفيذ المباشر والسريع للمطالب، فالرجل من عمق دارفور وكان قريباً من الأحداث ومدركاً خطورتها وأبعادها، غير أن الحكومة رفضت رفضاً قاطعاً مجرّد الاعتراف حتى بوجود ُي بوادر لثورة، بل وتمادت في غيّها بأن أقالت الفريق إبراهيم سليمان من الولاية ورئاسة الآلية معاً، وأسمت الثوار بأنهم قطّاعاً للطرق ونهباً مسلّحاً وهو الوصف الذي ظلّت الحكومة تسعى لتخلعه عن نفسها وتحاول إلباسه لغيرها منذ يومها الأول حين قطعت الطريق على المسيرة الديمقراطية في السودان واستولت على السلطة بالسلاح في العام ١٩٨٩ م ومن ثم بدأت حملتها المنظّمة في النهب المصلّح والمسلّح معاً، وأرست بذلك مبدَ النهب المسلّح والمصلّح الذي ميّز عهدها.

في ظل هذا المناخ المتلافح تياراته والبحر المتلاطم أمواجه وإصرار النظام على رفض كل الحلول الراشدة، بدأت خطوات الثورة في دارفور في التسارع وبلغت حداً من التصادم المسلّح مبلغاً بعيداً بضربات نوعية، ولأن الأصل في النزاعات تفرضه موازين القوى، فقد فرضت قوة الثوار على حكومة المشير البشير أن تعترف بوجودهم، وبأنهم يمثلون الأهداف التي ينادون بها، وأنها ستفاوضهم بحسبهم ممثلين لشعب دارفور ولحقوقها ومن ثم نزلت مُرغمة عند مفاوضتهم، وهي التي كانت ناكرة لوجودهم وواصفة إياهم بأقذع الأوصاف ومكابرة بأنها قادرة على سحقهم عسكرياً بتبني الخيار الأمني. لم يكن في أجندة الحكومة ولا في حساباتها وهي تقبل مبدأ الاعتراف بالثورة والتفاوض مع الثوار أنها راعت سلامة الوطن والمواطن، فلم يكن معروفاً عنها ذلك وهي التي أججت الحرب في جنوب السود ن وفي جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وفي شرق السودان بعدما خمدت وكادت تنصفع نهائياً. الذي أرغمها على ذلك هو حساباتها بأن تماديها في غيها ومكابرتها إنما قد يؤديان إلى سقوطها. لذلك انتهجت الحكومة هذا النهج وبدأت في عملية التفاوض ليس بغرض الوصول إلى حلول أبدية للأزمة وإنما لشراء الوقت أملاً في أن تؤثّر نعريته على جدار الثورة فيتآكل وينهار بطول الوقت، وهنا أيضاً يجدر أن نشير وبوضوح إلى أن الحكومة هي التي بدأت تدويل الأزمة حين طلبت من صديقتها دولة تشاد أن تعينها على القضاء على الثوار، وقد تم ذلك في اللقاء الذي جمع الرئيسين البشير وإدريس دبي في الفاشر في أبريل ٢٠٠٣م وتلك كانت بداية التدويل للأزمة، لأنه حتى ذلك الوقت لا توجد أي منظّمة بسبب النزاع في دارفور، ثم أردفت ذلك حين طلبت من تشاد بعد ضربة الفاشر أن تتوسط في معالجة

الأمر وكان ذلك ثاني خطوة منها لتعزيز التدويل، ولما توسّطت تشاد وانعقدت جولة أبشّي - تشاد الأولى في سبتمبر ٢٠٠٣م لم تلتزم الحكومة بتنفيذ بنود وقف إطلاق النار الذي كان بتنفيذه والالتزام به يمكن أن يبني ثقة أكبر ويساهم في وقف التدويل، وإنما اتخذت تلك الاتفاقية مطية لكسب الوقت للإعداد العسكري لمهاجمة الثوار، ولكنها تحت الضربات الموجعة التي لحقت بها عقب ذلك وفي أكثر من معركة هرولت مرة أخرى إلى تشاد لمواصلة التوسط فكانت جولات أنجمينا الأولى والثانية، وحيث أن إفرازات كل المغامرات التي ارتكبتها الحكومة قد انعكست في إنتاج وضع إنساني مأساوي، لم يكن ممكناً للعالم الذي أضحى قرية من حيث طفرة الإعلام ووسائل التواصل أن يتقوقع وهو يشاهد تصاعد الأزمة والمأساة الإنسانية الناتجة عن الإبادة، ومن هنا فإن أي مفاهيم سادت في أذهان الناس تحت الآلة الإعلامية للحكومة بأن الثوار هم من قام بتدويل الأزمة، مفاهيم خاطئة ومجافية للحقيقة التي بيّناها بالوثائق والأحداث مقرونة بتواريخها.

لكل ذلك نحن بتنا أمام تفسير بائن للحقيقة القائلة بأنه ليس من نزاع مسلّح بين طرفين إلا ويكون قد بدأ سلمياً باحتجاج الطرف المظلوم على الطرف الظالم ومطالبته بضرورة وقف الظلم، فيكابر الظالم تحت سلطان التعالي على الاستمرار في ظلمه، ومِن ثم يندلع النزاع المسلّح. ولا مجال ولا منطقية في أن يُوجّه اللوم على أي مستوىً وفي أي مرحلة للمظلوم فيما يتعلق باندلاع النزاع أو تأجيجه، لطالما بقي الظالم ناكراً لفعلته أو معترفاً بها لكنه يراوغ في حلّها كسباً للوقت لإجهاض قدرة المظلوم على الثبات والاستمرارية في المطالبة وبالتالي التنصّل من اعترافه إذا وُجد. فالمظلوم يكفيه أنه أطال فترة كبت غبنه وتحمّله للمظالم، ولا بد لأي نزاع مسلّح أن ينتهي وفق واحدة من المعادلات التالية وإلا بغيرها تبقى المشكلة قائمة ومتأججة:-

- أن يحقق أحد الطرفين نصراً عسكرياً حاسماً وحينئذ يُملي شروطه على الطرف المهزوم، لكن هذه النهاية بهذه المعالجة لن تدم لأنها لم تخاطب جذور المشكلة محل النزاع وإنما حسمت مؤقتاً المواجهات المسلّحة، وبالتالي ستبقى معالجة محدودة بمدى قدرة الطرف المهزوم على إعادة تكوين نفسه وبناء قدراته للمقارعة من جديد، وقد يمتد ذلك من جيل إلى جيل، ومن مهد للقضية إلى لحد لها ليس من أفق يدنيه إلا العلاج الشافي.
- أن يتوصل الطرفان وبقناعة إستراتيجية وإرادة حرة وجازمة ودون أي تأثيرات

خارجية ضاغطة إلى صيغة معالجة وسطية تحقق لهما ما يسمّى بالنجاح المتبادل (win win deal) وفي هذه الحالة غالباً ما تكون المعالجة إلى حد كبير دائمة لا سيما إذا ما كانت المعادلة قريبة من بعضها البعض وملامسة بشكل مؤثّر للأهداف الأساسية للطرفين، لأنها حينئذ تكون قد لامست جذور المشكلة، وهنا تكمن رشدية الطرف الظالم بقدرته على امتصاص الوضع بتقديم التنازلات اللازمة.

- أو أن يبادر الطرف الممسك بالأمور ويطرح طواعية برنامجاً يستوعب كل ما كان مطروحاً من قِبل الطرف المظلوم ويبدأ في تنفيذه بما يجعل الطرف الآخر للنزاع في حرج أكثر ومن ثم لا يجد مناصاً من التراجع والركون إلى تفكيك آليته النضالية حيث انتفى مبرره، وهذا الخيار تعترض احقائق إمكانية حدوثه بوجود نظام كنظام الإنقاذ الذي أنتج المؤتمر الوطني.

حقيقة أن أي نزاع مسلّح سينتهي بأحد الحلول التي أشرنا إليها بعالية، هي التي ساقت أطراف النزاع المسلّح في دارفور وهي الحكومة السودانية والحركات المسلحة إلى الجلوس إلى طاولة التفاوض من أجل إيجاد معالجة للأزمة التي يبدو أن كلا الطرفين قد أدرك بأنها لن تنحسم بالقوة العسكرية، ولعل ذلك يقتضي الإشارة بأن الحكومة حتى ذلك الحين لم تكن تعترف بالأزمة ولا بالقوى الثورية المسلّحة التي تصدّت باحثة عن انتزاع الحقوق المهضومة. فكانت المبادرة التي تقدم بها الرئيس التشادي إدريس دبي للتوسط بين الطرفين بناءً على رجاءات من القيادة السودانية بعد استفحال الوضع واستعصائه عليها عسكرياً ورغبة تشاد في وأد تطور الثقافة الثورية خشية أن تتمدد إليها غرباً رغم أنها جاءت إلى السلطة من بوابة ثورية، وحيث أن تشاد كدولة مجاورة للسودان من ناحية دارفور ومع عمق الترابط الاجتماعي والتداخل القبلي الذي يمتد على طول حدودها مع السودان، كان مبرراً ومفهوماً تلك المسارعة والضرورة في طرح رغبتها لتكون وسيطاً بين الأطراف، وهو طرح أملته تلك المعطيات وذلك الواقع، ورغم تسارع تشاد في تقديم المبادرة فإن الهواجس الكاذبة التي تنتاب الحكومة السودانية من أن المعارضة الثورية المسلّحة تتلقى دعمها من تشاد في ذلك الوقت، وأن تشاد توفّر العمق الإستراتيجي لتلك المعارضة ظلّ يتنامى باضطراد، ولم يكن ذلك الهم بعيداً عن شكوك تشاد تجاه الحكومة السودانية التي ترى فيها تشاد داعماً للمعارضة التشادية المسلّحة ضدها أيضاً. والحقيقة حتى حينها لم يكن هناك أي تواجد للقوى الثورية الدارفورية المسلّحة في الأراضي التشادية، ولم يظهر في التلفزيون

التشادي ولا الإذاعة التشادية ولا صحفها أي معارض من ثوار دارفور، بينما على النقيض فقد كانت الحكومة السودانية تحتضن المعارضة التشادية المسلّحة وتوفر لها الدعم العسكري والغطاء السياسي المكشوف، وقد كان مشهوداً حينها تحركات قيادات المعارضة التشادية في الخرطوم والمساحات الإعلامية المتاحة لها في التلفزيون القومي والإذاعة والصحف لكنها لم تبدأ بعد عملياتها العسكرية المباشرة ضد تشاد، وحتى ذلك الوقت كانت العلاقة السودانية التشادية على مستوى الحكومتين علاقة معتدلة، ولعل تشاد كانت أكثر ميلاً في تقوية تلك العلاقات من خلال ضغطها على المعارضة الثورية الدارفورية باستمرار، وحديث الرئيس إدريس دبي في لقائه بالبشير في مدينة الفاشر كان واضحاً في وقوفه إلى جانب الحكومة في مواجهة المعارضة، وبقدر ما ترك ذلك الحديث من أسى لدى المعارضة الثورية الدارفورية إلا أن ثمة اعتدال في تقييم الأمر من حيث قراءته مع حقائق التاريخ التي تؤكد بأن تغيير الحكومات في تشاد دائماً ما يتم عبر انطلاق المعارضة من داخل السودان، فقد استولى الرئيس الأسبق حسين هبري على السلطة منطلقاً من السودان، واستولى الرئيس إدريس دبي نفسه على السلطة منطلقاً من السودان، وأيضاً قادت المعارضة حملتها ضده في فبراير عام ٢٠٠٨م من داخل السودان وتوغّلت داخل قصره في أنجمينا وكادت تطيح به.

ما قاله الرئيس دبي في لقائه مع الرئيس البشير في أبريل ٢٠٠٣م في مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور لا يخرج عن كونه حديث حَرِصَ فيه الرئيس التشادي أن يطمئن الحكومة السودانية بأنها لن تُؤتىَ من داخل تشاد. وجدت الحكومة السودانية نفسها مجبرة للاعتراف بالمعارضة الثورية الدارفورية لكن بعد أن أرست لبنة البعد الدولي للأزمة، ووجدت نفسها مجبرة على قبول العرض التشادي بالوساطة خاصة بعد أن تمكّنت تلك المعارضة المتمثلة في حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة من توجيه ضربة عسكرية نوعية حين احتلّت مدينة الفاشر العاصمة التاريخية لإقليم دارفور وعاصمة ولاية شمال دارفور حالياً في ٢٨ أبريل ٢٠٠٣م ودمّرت ثماني طائرات عسكرية في مطارها بين قاذفة ومروحية كانت جاهزة للانطلاق لقصف مواقع الثوار في معاقلهم ومعسكراتهم في (عين سرو). لقد كان سباقاً مع الزمن تمكن الثوار فيه من الغلبة، وهي العملية العسكرية التي أذهلت العالم وفوّقته على أن في دارفور أزمة تستحق الالتفات وبها أيضاً انتقلت الأزمة إلى تصدّر عناوين الإعلام العالمي بوسائطه المتنوعة، وهي أيضاً العملية التي سارعت تشاد بعدها بأن تستجيب لإلحاح الحكومة السودانية

بضرورة لعب دور الوساطة.

أكملت تشاد الترتيبات لعقد أول لقاء تفاوضي بين حركة جيش تحرير السودان والحكومة السودانية في مدينة أبشّي ثاني كبرى المدن التشادية بعد العاصمة أنجمينا وذلك في أغسطس/ سبتمبر ٢٠٠٣م، وأبشّي مدينة تقع شمال شرق العاصمة أنجمينا، وتبعد عن الحدود السودانية حوالي ٣٠٠ كلم. لم تكن الرؤية حول الهدف من تلك المفاوضات موحدة لدى أطراف النزاع والوسيط معاً وإن بدت متوافقة إلى حد ما تحت الرغبة في استكشاف إمكانية الوصول إلى إنهاءِ للأزمة إن أمكن، رؤية حركة تحرير السودان كانت تبحث عن اعتراف دولي والوصول إلى وقف لإطلاق النار يمكّنها من إعادة ترتيب أوضاعها للدخول في مفاوضات أعمق مضموناً بينما كانت رؤية الحكومة السودانية أن تتمكن من استغلال النفوذ التشادي من زاويته القبلية بحسبان أن غالب المقاتلين في الحركة من قبيلة الزغاوه التي ينتمي إليها الرئيس التشادي لإنهاء الثورة بالاستجابة لتقديم بعض الاستحقاقات على المستوى القبلي، وهي رؤية إما قاصرة في تقييم الأمور أو خبيثة في تقزيمها، لأن مبادرة الرئيس التشادي ليست مبادرة للتوسط بين قبيلة الجعليين التي ينتمي إليها الرئيس السوداني عمر البشير وقبيلة الفور التي ينتمي إليها رئيس حركة تحرير السودان عبد الواحد محمد أحمد النور أو قبيلة الزغاوه التي ينحدر منها القائد العام للحركة حينها الشهيد عبد الله أبكر بشر، إنها مبادرة رئيس دولة جاره لمعالجة أزمة سياسية بين حكومة دولة جارة دخلت في نزاع مسلّح مع معارضيها تتأثر بها دولته. من ثم فإن رؤية الرئيس التشادي لمفاوضات أبشي كانت تسعى إلى ضرب عصفورين بحجر واحد، فمن ناحية تعالج أزمة على تخوم حدودها وستؤثّر حتماً عليها بتداعياتها إن لم يتم معالجتها، وأيضاً من ناحية ثانية تقدّم السبت للحكومة السودانية على أمل أن تجد منها الأحد، فهي عندما تنجح في وساطتها تضع الحكومة السودانية في موقع حرج فيما يتعلق بعلاقتها مع المعارضة التشادية التي تحتضنها، وبالتالي ليس من مناص للحكومة السودانية غير أن تلعب نفس الدور أو تمتنع عن دعم المعارضة، تحييد ذكي من الحكومة التشادية لنظام جارتها الشرقية الجامح دائماً على شعبه والمقمح أبداً أمام غيره.

جولات أبشّي الأولى والثانية

في سبتمبر ٢٠٠٣م انطلقت الجولة الأولى من المفاوضات غير المباشرة بين وفد حركة تحرير السودان وبين وفد الحكومة السودانية وكان يقود وفد الحركة الشهيد عبد

الله أبكر بشر القائد العام، بينما كان يقود وفد الحكومة السودانية وزير شئون الرئاسة الدكتور الطيب محمد خير. وقد انطلقت المفاوضات وبشكل غير مباشر برعاية الرئيس التشادي نفسه والذي ظلّ يقود المقاربات التفاوضية بين الطرفين برؤيته، لم يكن هناك أي وجود دولي آخر في المفاوضات، فلا الحكومة السودانية ترغب في ذلك ولا تشاد أيضاً، بينما ظلّت حركة تحرير السودان تسعى لوجود مراقبين دوليين لشعورها بأن الحكومة التشادية كانت أكثر ميلاً لتبنّي مواقف الحكومة السودانية وميّالة إلى ممارسة الضغوط على الثوار للقبول بالتسوية التي تقترحها هي.

رغم كل ما صاحب المفاوضات من عوائق إلا أن الأطراف توصّلت إلى اتفاقية لوقف العدائيات وتم ترتيب التوقيع عليها في الثالث من سبتمبر ٢٠٠٣م في أبشّي، حيث وقّع عن حركة تحرير السودان القائد العام عبد الله أبكر بشر بينما وقّع عن الحكومة السودانية اللواء عصمت عبد الرحمن زين العابدين قائد القيادة الغربية آنذاك، ووقّع عن الوساطة التشادية وزير الأمن العام والهجرة عبد الله موسى عبد الرحمن. كانت الاتفاقية تنص على أن يسري مفعولها اعتباراً من يوم السادس من سبتمبر ولعلنا يمكن أن نذهب بعيداً في تفسير الهدف من عدم سريان مفعول الاتفاقية من تاريخ توقيعها وهو الثالث من سبتمبر، وفي ذلك نقرأ رغبة مبطّنة لاستغلال الأيام الثلاثة الفاصلة في بعض الترتيبات العسكرية التي تريد الحكومة تنفيذها فيما يتعلق بالموقف الميداني آنذاك بيد أنها لم تفلح فيها بقدر ما كانت تطمح لأن الحركة كانت صاحية عسكرياً. الاتفاقية نصّت على أن يتواصل وقف إطلاق النار لمدة ٤٥ يوماً ثم تعود الأطراف للبحث والتفاوض حول القضايا الرئيسة في السلطة والثروة والترتيبات الأمنية. لكن سرعان ما بدأ خرق اتفاق إطلاق النار، ولعله من السهل أن يتنصل كل طرف من الاتهامات الموجّهة إليه بأنه هو البادئ في الخرق، وذلك كان أمراً سهلاً نظراً لغياب الآلية الفعّالة في المراقبة والمتابعة والإلزام. فالآلية التي اتفق الطرفان على إنشائها في السابع عشر من سبتمبر لتكون بمثابة آلية المراقبة والمتابعة والتنفيذ للممرات الآمنة للمساعدات الإنسانية والتي تشكّلت من خمسة ممثلين لكل طرف، بالإضافة إلى خمسة ممثلين من الحكومة التشادية، تلك الآلية وفي ظل ضعف الثقة بين الأطراف وفي محدودية إمكاناتها واتساع رقعة مسرح العمليات، كان طبيعياً أن تفشل في مهمتها وأن تواجه مصاعب جمّة، بيد أنه إلى حد ما كانت المساعدات الإنسانية تجد طريقها رغم تلك الصعوبات والمخاطر. لم تكن جولات أبشّي الأولى والثانية تحمل الكثير من المساجلات نظراً لمحدودية الهدف

والتقييم للأوضاع ونظرة الحكومة لسودانية للأزمة حيث كانت تنظر إليها وكأنها فرفرة بعض قطّاع الطرق وآخرين خارجين على القانون يُعدّون بالأفراد، ولم تكن تنظر إليها بأنها بوادر أزمة سياسية تتفاقم وتكبر كلما تعمّدت في غيها بفرض الحل العسكري لها.

جولات التفاوض في أنجمينا

عادت المفاوضات مرة أخرى بدعوة تشاد للأطراف للالتقاء في أنجمينا لمواصلة التفاوض أملاً في التوصّل إلى معالجة للأزمة بعد أن تيقّنت الحكومة بأن مشروعها لاستئصال الثورة بالقوة قد فشل، في هذه المرة بعثت الحكومة السودانية بوفد تحت رئاسة الدكتور شريف أحمد عمر بدر وزير الاستثمار حينها بينما قاد وفد حركة تحرير السودان مني أركو مناوي الذي كان يشغل منصب الأمين العام للحركة في ذلك الوقت، وحيث لبّت الأطراف الدعوة بما في ذلك حركة العدل والمساواة التي لم تكن حاضرة في مفاوضات أبشّي، فقد بدأ التفاؤل التشادي القائم على فرضية قدرتها على تحقيق اختراق نوعي وسريع بناءً على علاقاتها ذات الخصوصية مع أطراف النزاع وقدرتها على فرض بعض الضغوط على الثوار يزداد ليبلور لديها صورة إيجابية كان لها الأثر الكبير في رسم النهج الذي اتّبعته في إدارة المفاوضات، لم تكن ترغب تشاد في تدخل المجتمع الدولي بمفهومه العريض في العملية التفاوضية ولعلها على أقل تقدير كانت تسعى إلى الوصول إلى حل عاجل قبل دخول المجتمع الدولي الحتمي. راوحت مفاوضات أنجمينا في جولتيها الأولى والثانية بين إصرار الثوار عى حل جذري للأزمة بينما كانت الحكومة السودانية تختزل الأمر وكأنه مجرد تفلّت أمني من قلّة قليلة وبالتالي تريد له حلاً أمنياً فقط، أي أنها كانت حريصة على أن تقتصر وثيقة الحل على بعض الترتيبات المتعلقة بمعالجة أوضاع المقاتلين من الثوار وإمكانية دمج بعضهم في القوات المسلّحة السودانية ودفع بعض التعويضات المادية هنا وهناك ثم ينتهي الأمر، لم تستوعب الحكومة حتى ذلك الوقت أن مراوغاتها إنما تقودها إلى مراحل أكثر تعقيداً للأزمة.

جولة أنجمينا الأولى

جولة أنجمينا الأولى لم تكلل بالنجاح لأن القيادة التشادية قد مارست من الضغوط على الثوار ما جعلهم يحسّون وكأنهم سيُحمَلون على قبول ما لا يخاطب جذور الأزمة ولا يؤمّن أي حل نهائي لها، لذلك كان الفراق سريعاً يوم بلغ الغضب بالرئيس التشادي مبلغه وأمر الثوار بمغادرة أنجمينا وانتهت جولة أنجمينا الأولى دون تحقيق أي نتائج،

لكن القيادة التشادية وتحت ضرورات استمراريتها في مساعي التوسّط وعينها على أزمتها مع معارضيها لم تتأخر كثيراً، حيث وجّهت الدعوة للأطراف أن تلتقي في أبريل ٢٠٠٤م لمواصلة التفاوض، في هذه الجولة جاءت الأطراف وجاء المجتمع الدولي، وكان الإتحاد الأفريقي حاضراً بقيادة السفير سام إيبوك النيجيري الأصل. وفي ظل ذلك الحضور المتنوّع، توصّلت الأطراف إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار وتمكين العون الإنساني من الانسياب دون عراقيل، وكانت أبرز بنود الاتفاقية هي الاتفاق على تشكيل المفوضية المشتركة لوقف إطلاق النار وأيضاً لجنة وقف إطلاق النار التي ستباشر عملها على الأرض مباشرة وتسهيل انسياب العون الإنساني، وإطلاق سراح الأسرى من الجانبين، وكان ذلك في ٨ أبريل ٢٠٠٤م، وقد وقّع عن حركة تحرير السودان مني أركو مناوي الأمين العام للحركة، كما وقّع عن حركة العدل والمساواة كل من نصر الدين حسين دفع الله وذيّل توقيعه بصفة رئيس، وبالطبع ربما كان مقصوداً بذلك رئاسة الوفد حيث كان هناك توقيع آخر لحركة العدل والمساواة باسم محمد صالح حامد تحت صفة نائب الأمين العام، ولعل ورود توقيعين لحركة العدل والمساواة كان مؤشّراً لوجود خلافات ربما في قيادة الوفد الذي مثّلها في تلك المفاوضات. كما وقّع الشريف أحمد عمر بدر وزير الاستثمار عن الحكومة السودانية بينما وقّع عن الوسيط التشادي وزير الدولة للخارجية ناقوم يماسوم، ووقّع عن الإتحاد الأفريقي السفير سام إيبوك.

خطوة الوصول إلى ذلك الاتفاق تُحسب للحكومة التشادية وجهودها التي بذلتها في وساطتها، فقد كانت اتفاقية أنجمينا لوقف إطلاق النار وملحقها من البروتكول الإنساني فاعلاً في تمكين منظمات العون الإنساني من التحرّك لتقديم المساعدات لمئات الآلاف من النازحين حينها والذين بلغ عددهم حسب إحصاءات الأمم المتحدة في ذلك الوقت بما يزيد على سبعمائة ألف نازح وسبعون ألف لاجئ في الأراضي التشادية، ولعل الأكثر إثارة للقلق هو أن الأعداد في تزايد متواصل ومتسارع مما يؤكّد بان الجهود المبذولة لوضع الاتفاقية موضع الالتزام الكامل لا سيما في شِقّه الخاص بتوفير الأمن للمدنيين العزّل لم يكن بذلك النجاح لأن الحكومة لم تكن جادة بذاك القدر في وقف قواتها ولا مليشياتها التي تُسمّى الجنجويد من مهاجمة المدنيين في قراهم.

ثم كان السؤال الذي يلي بعد إسدال الستار على مفاوضات أنجمينا الثانية هو، ما هي الخطوة التالية بعد أن أخذت الأزمة بعدها الإنساني العالمي وانطلق الإعلام في تغطية الأحداث على الأرض بخلفية الإبادة التي تمّت في رواندا عام ١٩٩٤م دون أن يتحرّك

العالم في الوقت المناسب، فكانت مذبحة شَاهِدُها الأول هو العالم نفسه، وهي شهادة تحت القصور والتعامي ترتقي إلى مصاف الاتهام بالضلوع والإدانة، لا سيما إذا تذكّرنا القول المشهور الذي انطلق بعد ما عُرف بمحرقة الهلوكست «Never again»، أي لن يحدث مرة أخرى، لكن الحقيقة أكّدت غير ذلك، حيث أن الإبادة حدثت في كمبوديا وفي رواندا وفي البوسنة والهرسك في يوغسلافيا السابقة وها هي تحدث في دارفور. عندما نتوقف عند المقولة ونجد كيف أنها لم تتحقق مع الأمثلة التي ذكرناها، لا بد أن يذهب تفسيرنا إلى أن المقصود بعدم حدوث ذلك مرة أخرى ربما يختص باليهود فقط وإلا فإن أي تفسير آخر يظل عاجزاً عن أن يبرر حدوث ذلك مع وجود الأمم المتحدة ومجلس الأمن وكل تلك القوى الدولية والإقليمية التي تحتكم إلى مواثيق على رأسها وثيقة حقوق الإنسان التي ينبغي أن تتصدى للأنظمة التي تتجاوز احترام حقوق الإنسان إلى ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة.

بعد جولة المفاوضات الثانية في أنجمينا لم تتوافق الأطراف على مكان انطلاق الجولة المقبلة، حيث رفض الثوار العودة إلى أنجمينا تحت ذريعة أن الرئيس التشادي قد مارس الكثير من الضغوطات عليهم بما أوحى إليهم بأن القيادة التشادية ليست محايدة بالقدر المتعادل، وأنها تجنح إلى الوقوف مع الحكومة السودانية كثيراً، ولما كان الإتحاد الأفريقي قد تولّى الرعاية الكاملة للمفاوضات برغم بقاء تشاد كوسيط أساسي، فقد توافقت الأطراف على نقل المفاوضات إلى مكان آخر، وكان من بين الدول المقترحة من الثوار سويسرا وجنوب أفريقيا ونيجيريا، ولم يكن هنالك بد من أن ينزل الإتحاد الأفريقي عند رغبة الثوار إذا ما أراد رعاية ناجحة للتفاوض، لذلك تم الاتفاق على أن تنطلق الجولات القادمة في مدينة أبوجا – نيجيريا بعد موافقة الحكومة النيجيرية على استضافتها وهي التي سبق لها استضافة مفاوضات الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان فيما يتعلق بمشكلة الجنوب وإن لم تكلل تلك المفاوضات بالنجاح.

جولة التفاوض في أديس أبابا

في مايو من العام ٢٠٠٤م اتفقت الأطراف على إجراء جولة مفاوضات قصيرة المدّة ومحددة الهدف في أديس أبابا – أثيوبيا حيث مقر الإتحاد الأفريقي، وذلك من أجل استكمال إنشاء آليات لجنة وقف إطلاق النار التي تم الاتفاق عليها في أنجمينا، وقد تم التوقيع على الاتفاقية في الثامن والعشرين من مايو ٢٠٠٤م والتي بموجبها بدأت لجنة وقف إطلاق النار عملها بشكل موسّع تمهيداً لدخول القوات الأفريقية تحت قيادة بعثة

الإتحاد الأفريقي في السودان والمعروفة African Mission in Sudan (AMIS).

جولات التفاوض في أبوجا

بدأت جولات التفاوض مرحلة أخرى من عمر الأزمة، فقد أصبح الإتحاد الأفريقي راعياً كاملاً للمفاوضات وبقيت تشاد وسيطاً أساسياً بينما أصبحت نيجيريا الدولة المضيفة التي ارتضتها الأطراف منبراً لمفاوضاتها، وعلى الخط نفسه دخلت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى مسهّلاً كما دخلت إريتريا أيضاً مسهّلاً بحكم علاقتها بالحركات الثورية، وأستكمل الإتحاد الأفريقي ترتيباته لبدء المفاوضات في جولتها الأولى في أبوجا والثانية بعد أن تحوّلت إلى رعاية كاملة من الإتحاد الأفريقي وبالتالي فإن افتتاح المفاوضات في أبوجا ستكون تحت مسمّى الجولة الثانية ولكنها أبوجا الأولى، وقد اختارت مفوضية الإتحاد الأفريقي الدكتور حامد الغابد كبيراً للوسطاء في أبوجا ومعروف أن الدكتور الغابد وهو من النيجر قد تقلّد رئاسة الوزارة فيها في العام ١٩٨٣م ثم تقلّد بعد ذلك منصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي) حالياً في الفترة ما بين ١٩٨٩م و١٩٩٠م. بالتوازي مع الأحداث كانت الأمم المتحدة قد باركت قرار الإتحاد الأفريقي بإرسال قوات حماية إلى دارفور حيث بدأت القوات بالانتشار في أغسطس ٢٠٠٤م بقوة قوامها ثلاثمائة جندي مناصفة بين نيجيريا ورواندا، وكان دور هذه القوة هو حماية مراقبي الإتحاد الأفريقي العاملين في لجنة وقف إطلاق النار ومراقبة تنفيذ اتفاق أنجمينا، وكان مجلس الأمن قد أصدر قراره رقم ١٥٥٦ لعام ٢٠٠٤م دعماً لتلك الخطوات.

كنت في أغسطس ٢٠٠٤م أتولى منصب الأمين العام لمكتب حركة تحرير السودان في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومثله ومثل كل مكتب من مكاتب الحركة في الخارج كان النشاط يقوم على عدم الإخلال بأمن البلد الذي نعيش فيه أو البلد المضيف وبعيداً عن التدخل في أي شأن داخلي، ولعله أقرب إلى النشاط الاجتماعي لأي جالية سودانية في دول المهجر مشوباً بالتعاطي مع الشأن السياسي العام في السودان، بيد أن خصوصية الأزمة لها نصيبها في إطار العمل السياسي للحركة في المهجر. في منتصف أغسطس جاءنا كمكتب إخطار من الأمانة العامة للحركة وكان مركزها في ذلك الوقت في أسمرا – إريتريا، جاء الإخطار لمكتب الحركة في الإمارات باختياري ضمن وفد الحركة للمفاوضات التي ستنطلق في نهاية ذلك الشهر في أبوجا، وتداولنا الأمر داخل المكتب الذي أمّن عليه وكنت حينها أكثر أعضاء المكتب مرونة في إمكانية التحرّك نظراً

لارتباطات الآخرين والتي تقيّد سرعة تحركهم. وبينما كنت أعدّ العدة للسفر إلى أسمرا بلغني نبأ وفاة والدي إثر علّة لم تمهله طويلاً وهو في مدينة الفاشر، وكان ذلك بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠٠٤م، لم أكن أستطيع السفر إلى السودان بحكم انتمائي للثورة لذلك كنت أجري الترتيبات لإحضاره للعلاج في دولة الإمارات ولكن يد المنون كانت أسبق لترتيباتي فرحل إلى جوار ربه، والدي هو أكبر أبناء المرحوم السلطان دوسه، زعيم قبيلة (الزغاوة كوبي) وحاضرتها مدينة الطينة عاصمة محلية الطينة التي تقع في الجزء الشمالي الغربي من ولاية شمال دارفور، رحمة الله عليهما وأسكنهما فسيح جناته مع الشهداء والصدّيقين، لقد كان النبأ فاجعاً وعظيماً ولم يترك ساكنة في نفسي إلا وملأها حزناً وأرّقها سهاداً حال كل إنسان يفقد أحد والديه لكننا لا ينبغي أن ننسى بأنه وفي تلك الأيام كان كل إقليم دارفور يُمسِي ويُصبح بالمئات ممن يفقدون أعزاء لهم بفعل ما يقوم به النظام، نسأل الله أن يرحمهم جميعاً. بعد انقضاء أيام العزاء، حزمت أمتعتي للسفر إلى أسمرا ومنها إلى أبوجا لحضور الجولة الثانية ثم العودة إلى الإمارات، وكانت توقعاتنا تقول أن الجولة لن تطل على أي حال.

في أسمرا التي وصلتها لأول مرة في ١٩ أغسطس ٢٠٠٤م، التقيت ولأول مرة أيضاً رئيس الحركة المحامي الشاب عبد الواحد محمد أحمد النور وكذلك الأمين العام للحركة الأستاذ الشاب مني أركو مناوي والقيادات المقيمة معهما في أسمرا، كما التقيت عدداً من القيادات التي تم اختيارها للانضمام إلى وفد الحركة للتفاوض مِمن قدِموا من بريطانيا وكندا وهم الأستاذ أبكر محمد أبو البشر والأستاذ محمد آدم محمود والدكتور جمال عبد الرحمن والدكتور شريف عبد الله حرير، فضلاً عن عدد من الثوار المقاتلين في الميدان وقياداتهم ممن أصيبوا في المعارك وأحضِروا للعلاج في أسمرا، بالإضافة إلى آخرين لا يتسع المجال لذكرهم فرادى رغم أن بعضهم قد أتى ذكره في فقرات سابقة من الكتاب ولكن نحفظ حقّهم معزّة كاملة. هناك في أسمرا وقفت على طبيعة العمل الذي يقوم به مكتب الرئيس والأمانة العامة للحركة، وقد سبق أن ذكرنا أنه كانت هناك الكثير من المآخذ حول طبيعة العمل الإعلامي والسياسي، فقد كنا نحمل معنا الكثير من الملاحظات الجديرة بالاهتمام وقد طرحناها ووجدت الإستناط إليها ومنها ما يتعلق بنهج التفاوض ومعايير اختيار المفاوضين وغيرها بما يعضض العمل ويزيده قوة وترقية، ومنها ما وجد طريقه للتنفيذ وغيرها لم يجد القبول أو بعضها مما حالت بعض العوائق غير المرتّبة من التنفيذ.

كان الإتحاد الأفريقي قد أعلن عن موعد بدء الجولة الثانية في أبوجا وموعدها هو ٢٣ أغسطس ٢٠٠٤م، وعلمنا أن الإتحاد الأفريقي لم يقم بأي مشاورات مسبقة مع الحركة كطرف حول الموعد ولعل ذلك كان من أُولَى زلّات الإتحاد الأفريقي ولذلك وجّهت الحركة في ٩ أغسطس ٢٠٠٤م خطاباً لرئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي الدكتور ألفا عمر كوناري تنبهه بضرورة أن تجري المشاورات دائماً حول موعد انعقاد أي جولة من الجولات، وحيث أن أهمية بدء الجولات في أبوجا تُعطي الثوار دَفعة نوعية في استشرافهم لنتائج إيجابية من حيث أن نيجيريا سبق لها وأن استضافت مفاوضات الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان في العام ١٩٩٢م، ورغم أن تلك المفاوضات لم تأت بنتائج نهائية إلا أنها لم تكن سيئة لثوار الجنوب حيث استطاعوا أن يواصلوا فيها استكشاف نوايا الطرف الحكومي ويزيدوا من الاعتراف الإقليمي والدولي بقضيتهم. كذلك ما كان له خصوصية وقبول هو أن نيجيريا بها حكومة منتخبة ديمقراطيا علاوة على أنها ليس لها حدود مباشرة مع انسودان مما يمكن أن يكون له تأثير تفرضه معطيات الجوار، بالإضافة إلى مناخ الحريات الصحفية والإعلامية وهذا يجعل مناخ التفاوض أكثر حيادية وأقل تأثيراً في مجرياتها لصالح طرف دون الآخر.

قضينا يومين في أسمرا وعلمنا بسفر الوفد إلى أبوجا في نفس يوم السفر الذي صادف يوم ٢١ أغسطس ٢٠٠٤م للوصول وحضور الافتتاح يوم ٢٣ أغسطس، كنا أربعة أشخاص كما ذكرت سابقاً ممن حضرنا للانضمام إلى وفد رئيس الحركة وأمينها العام وكبير المفاوضين حينها الدكتور شريف عبد الله حرير الذي كان في نفس الوقت يشغل منصب مساعد الأمين للتجمّع الوطني الديمقراطي ونائب رئيس حزب التحالف الفيدرالي الذي يقوده الأستاذ أحمد إبراهيم دريج، ولكن في مساء يوم المغادرة نفسه أبلغنا الأمين العام بأن الإتحاد الأفريقي لم يحجز ولم يُرسل سوى ثلاثة تذاكر هي لرئيس الحركة والأمين العام والدكتور شريف حرير، كان ذلك بمثابة عذر أقبح من الذنب نفسه، إذ كيف يحدث ذلك في الوقت الذي من المفترض أن يكون الإتحاد الأفريقي قد تسلّم قائمة بأعضاء الوفد وأماكن انطلاقهم منذ أسابيع، أو على الأقل قبل وقتٍ كافٍ، وبالتالي أعد ترتيباته بإصدار تذاكر السفر على ذلك النحو، كان الأمر يبدو كما لو كان يحتمل تفسيرين اثنين فقط، التفسير الأول هو أن قيادة الحركة ربما غيرت رأيها وأضحت غير راغبة في انضمامنا للوفد لأسباب يدركونها لكنهم لم يفصحوا عنها، وأن حضورنا إلى أسمرا جاء ضمن ترتيبات لم يتمكنوا من وقفها لكنهم آثروا إجهاضها بتلك

الكيفية، والتفسير الثاني هو أن الحركة ربما ما زالت عشوائية في تعاملاتها الرسمية وبالتالي لم تزوّد الإتحاد الأفريقي بقوائم كاملة أو زودتهم ولكن في أوقات متأخرة، وإذا صحّ هذا التفسير فإنه يؤكد مدى ضعف البنيان الإداري والتنظيمي للحركة ويعضد الملاحظات التي كنا نحملها في جعبتنا عن العمل التنظيمي للحركة، والتفسيران يثيران المزيد من التساؤلات حول الثورة التي تريد أن تقارع النظام الذي تمرّس في استغلال كل الإمكانات وعلى رأسها القدرات البشرية لديه، بينما يسعى الثوار إلى تحجيم تلك القدرات.

سافر الرئيس والأمين العام وكبير المفاوضين الدكتور شريف حرير وزودناهم بالخطاب الذي أعددناه ليتم إلقاؤه في الجلسة الافتتاحية، بيد أننا وحيث لم نتمكن من حضور الجلسة الافتتاحية إلا أننا علمنا بأن رئيس الحركة لم يُلق ذلك الخطاب وإنما ألقى خطاباً مغايراً قيل أنه أعطى الحاضرين انطباعاً ينم عن ضعف القدرات السياسية للحركة، ولاحقاً بعد إطّلاعنا على الخطاب أدركنا بعضاً من صِحة ما ذهب إليه المراقبون في تقيمهم. علماً بأن الانطباع الأول في تلك الجلسة كان انطباعا مهمّاً نظراً للوجود المكثّف للمجتمع الدولي الذي حضر الجلسة الافتتاحية لتلك الجولة ومستوى التمثيل العالي الذي ظهرت به وفود الدول المشاركة، وهي الفرصة المواتية التي ينبغي للثوار أن يستغلوها بإعطاء الانطباع الأول والقوي بأنهم يدركون ما يريدون ويعلمون كيف يقدّمون ما يريدون وقادرون على إقناع الآخرين بما يريدون .

ظللنا الأعضاء الأربعة نناقش الأمر وما حدث، وقد ناقشنا ذلك مع اللجنة الرباعية للتسيير والمتواجدة في أسمرا والتي تم تشكيلها لتوفيق وتنسيق مخرجات مكتب رئيس الحركة ومخرجات مكتب الأمين العام فيما يُعتقد بأنه سيكون موضع تجاذب، خاصة وقد قلنا سابقاً بأن الأمور ليست عامرة بالشكل السلس بين المكتبين ممثلاً في شخصي الرئيس والأمين العام. لم تجد اللجنة تفسيراً منطقياً لما حدث، وإذ نحن على تلك الحالة وقد مضت ثلاثة أيام على بدء المفاوضات هناك، تلقّى الأستاذ محمد آدم محمود نبأ قرب موعد ولادة زوجته الموجودة وحيدة في بريطانيا وبالتالي لم يكن هنالك بد سوى أن يغادر عائداً وهو الذي جاء ليعطي في تلك الأوقات الحرجة بعضاً من جهده وفكره في عملية التفاوض، بيد أن الدكتور جمال عبد الرحمن هو الآخر تلقّى إخطاراً طارئاً يستوجب عودته إلى كندا التي يقيم فيها، وغادر الاثنان، ولم تكن مغادرتهما برغم الظروف الطارئة التي أملتها بغائبة عن اصطحاب بعضاً من الغصّة حول ما حدث من

أمر سفرنا المؤجّل إلى أبوجا، وبقينا أنا والأستاذ أبكر محمد أبو البشر لعل الظنون تتبدد وتأتينا تذاكر الإتحاد الأفريقي ولو متأخرة، فذلك أفضل من أن لا تأتي أبداً. يجب أن نعترف بأن بعض أفراد اللجنة الرباعية وعلى رأسهم الأستاذ أحمد سراج والأستاذ محمد مرسال قد بذلا مجهوداً مقدّراً أثمر بعد عدة أيام من تأمين تذكرتي سفر لنا من التجمّع الوطني الديمقراطي، خاصة وأن حركة تحرير السودان كانت عضواً في التجمّع بينما لم تنضم حركة العدل والمساواة للتجمع، ولا أستطيع أن أتكهن ماهية الأسباب وراء ذلك رغم أنه كان يمكن أن يكون أكثر منطقية انضمامها ليتماهىَ ويتّسق مع خطابها الذي تردده بأنها حركة تعتمد الحل القومي للأزمة، علماً بأن المنابر التي كانت مطرحاً للأزمة سواء في ابشّي أو أنجمينا أو أديس أبابا وأبوجا كلها موشّحة بحصريتها لأزمة الإقليم وأطرافها المتنازعة، بينما كان التجمّع الوطني الديمقراطي في ظاهره يشكّل تجمّعاً تصبغه القومية.

أبوجا العاصمة

مدينة أبوجا هي العاصمة الجديدة لجمهورية نيجيريا الفدرالية منذ العام ١٩٩٦م وكانت العاصمة سابقاً هي مدينة لاغوس. تم اختيار موقع المدينة بحيث تكون في وسط نيجيريا تقريباً، وهي مدينة مبنية داخل حلقة دائرية ومحكمة من الجبال الطبيعية المخضرّة طوال العام، وهي من أجمل ما رأيت من حيث التخطيط العمراني وانسجام التخطيط مع الطبيعة الخلابة، يبلغ تعداد سكانها في ذلك الوقت نحو نصف مليون نسمه وقد بدأ الإنشاء فيها في العام ١٩٨٠م تقريباً، ومن أشهر معالمها الطبيعية جبل زوما وجبل (أسو روك) وكلمة (أسو) تعني النصر بلغة (الأسوكورو) وهم السكان الأصليين الذين كانوا وما زالوا يقطنون المنطقة.

وصلنا أبوجا وقد مضى على انطلاق المفاوضات خمسة أيام كاملة، والمعلوم أن تلك الجولة قد افتتحها الرئيس النيجيري أولسنق أوباسانجو باعتباره رئيس البلد المضيف ورئيس الدورة للإتحاد الأفريقي وبحضور الرئيس دنيس ساسو رئيس جمهورية الكنغو والذي كان يرأس المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ECCAS، بالإضافة إلى الدكتور ألفا عمر كوناري رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي، كما حضرها وزير الخارجية النيجيري والتشادي والمبعوث الخاص للرئيس الإريتيري واليوغندي ومبعوث الزعيم الليبي، كان أيضاً هناك ممثل الأمين العام للأمم المتحدة وأمين عام الجامعة العربية وممثل الولايات المتحدة الأمريكية وممثل الإتحاد الأوروبي وممثل بريطانيا وهولندا

وفرنسا وكندا. كان فندق المريديان الرائع هو المقر لتلك المفاوضات، وهو فندق يقع في القطاع رقم (١١) من مدينة أبوجا وعلى شارع (تفاوا بليوا) الرئيس النيجيري الأول بعد الاستقلال في العام ١٩٦٠م، فندق المريديان تحوّل الآن إلى اسم (نيكون لكشاري).

في اليوم الثاني للمفاوضات عقدت الأطراف جلسة مغلقة بحضور الرئيس النيجيري والوساطة وتم فيها الاتفاق على جدول الأعمال والذي سيتناول الشئون الإنسانية والمسائل الأمنية والقضايا السياسية ثم المسائل الاجتماعية والاقتصادية. بيد أن التفاوض في الجولة انحصر في المسائل الإنسانية والأمنية نظراً لأولوية ذلك في حينها، والهدف من ذلك هو الوصول إلى توقيع بروتكولات تعزز اتفاقية ٨ أبريل ٢٠٠٤م التي تمّت في أنجمينا في نفس الشأن، وتُوسّع من مساحة الالتزام والتحرك للقوات الأفريقية التي وصلت طلائعها ومخططاً لها أن تواصل في التوافد تباعاً في الأشهر المقبلة. كان حجم ومستوى تمثيل المجتمع الدولي كبيراً ومرتفعاً بحسبان أن الأزمة كانت في أوجها وأن الكفّة على مستوى الميدان العسكري كنت متوازنة ولكن حجم عمليات النزوح واللجوء شكّل الأولوية لدى الحاضرين من المجتمع الدولي لذلك فقد تركّز الترتيب الإستراتيجي للحركات حول استغلال ذلك بقدر كبير للوصول إلى بروتكولات مُلزِمة، خاصة فيما يتعلق بدور الحكومة ومليشياتها لأنهما المتهم الأوحد في قتل وترويع وتشريد المواطنين، ولعل فلسفة الحكومة في ذلك أنها ترى في استقرار المواطنين دعم للثوار لذلك فهي تريد تجفيف القرى من ساكنيها وتحويلهم إما إلى نازحين في المعسكرات أو إلى لاجئين خارج الحدود حتى تقطع الطريق أمام أي دعم يمكن أن يتلقاه الثوار من أهليهم في ظل استقرارهم وممارستهم لنشاطهم التقليدي في الزراعة والرعي وغيره، وهذه الإستراتيجية مبنية على الرؤية الحكومية لمعالجة الأزمة والتي تقوم على الحل الأمني كخيار أساسي.

خلال جلسات التفاوض التي كانت تتناول الملفين الإنساني والأمني، كان كل هم الحكومة أن تقنع الحضور بأن المشكلة هي قبلية بحتة وأنها تؤدي دورها في المعالجة على ذلك الأساس، ولم تترك الحكومة منبراً إلا وحاولت فيه التطاول على الحق، بل وسعت إلى تسويق تشخيصها الخاطئ للأزمة ومحاولة إقناع الناس بأن ما تطرحه من علاج هو الشافي، بينما طرحت الحركتان رؤيتهما التي كانت متوافقة في الملفين، حيث أكدتا بأن الأزمة سياسية بحتة وأن الحكومة هي التي تسعى إلى التهرّب من مسئوليتها في

القصور نحو الإقليم وذلك من خلال حشد المليشيات المسماة بالجنجويد لإحداث المزيد من الاضطراب وإصرارها في الاستمرار لتزييف الحقائق والانحراف بها عن مسارها التشخيصي الحقيقي. كبير الوسطاء الدكتور حامد الغابد كان رجلاً محايداً ونزيهاً وشفافاً وعاقلاً في إدارة المفاوضات، ولم يكن ذلك النهج مقبولاً لدى الوفد الحكومي الذي كان يرأسه الراحل الدكتور مجذوب الخليفة رحمة الله عليه والذي كان يفعل كل جهده للدفاع عن باطل بائن، وقد حشد من أبناء دارفور المنضوين في حزب المؤتمر الوطني الكثيرين وكأن يريد أن يقول بأن أبناء دارفور يمارسون وجوداً فاعلاً ومؤثّراً في سلطة المركز، كان ذلك مجرّد ذر للرماد في عيون المجتمع الدولي الذي يُدرك الحقيقة بوضوح، وقد استمات أولئك النفر من أبناء دارفور المتواجدين في الوفد الحكومي وهم الدكتور محمد يوسف عبد الله واللواء عبد الله علي صافي النور والدكتور عمر آدم رحمه والأستاذة أم بشاير محمود شريف والأستاذة حليمة حسب الله النعيم في الدفاع عن الباطل الذي ما كان ممكناً إخفاؤه.

المدهش حقاً أن من بين تلك المجموعة من كانت والدته في إحدى القرى التي هاجمها الجيش ومليشياته وكان قصف الطيران شديداً حين تدخّل جيش الحركة وطرد الجيش الحكومي والمليشيات وأنقذ تلك الوالدة ضمن من تم إنقاذهم من تحت قصف طائرات النظام علماً بأن أبنها كان عضواً في وفد الحكومة ويدافع عن أفعالها، بيد أننا لم نورد المثال هنا لنربط حصرية المطلوب إنقاذهم بضرورة أن يكونوا ذوي صلة بأعضاء وفود الحكومة أو مسؤوليها، وإنما قصدنا إعطاء الصورة المؤلمة لبعض المواقف المتناقضة. فيما أجد بعض العذر للأستاذ ميرغني منصور وهو أيضاً من أبناء دارفور ضمن الوفد الحكومي والذي لم يتفوه طوال المفاوضات بأي شيء للدفاع عن النظام بل كان صامتاً طوال جلسات التفاوض، ولعله آثر أن يكتفي بوجوده في الوفد وكأن لسان حاله يقول للحكومة يكفي وجودي حيث استكملت لكم الصورة التي تريدون من خلالها إقناع المجتمع الدولي بأن وفدكم يتشكّل من جميع ألوان الطيف القبلي في دارفور. كان الأولى بأبنا دارفور في المؤتمر الوطني أن يطالبوا حزبهم الحاكم بالكف عن أفعاله في إبادة الأبرياء بعد أن عجزوا عن إقناعه بتحمّل مسئولياته تجاه المظالم التنموية الواقعة على الإقليم الذي ينتمون إليه، بيد أنه ربما كان بعضهم يسعى لاستثمار الأزمة للمزيد من التقرّب وتحسين مركزه الأدبي والمادي، وما أبأسه من طموح. هذا لا يقلل من المواقف الإيجابية للبعض الذين تبنّوا بعض المواقف برفع

أصواتهم في وجه حزبهم وكثيرون آخرين آثروا الصمت وتقديم أضعف الإيمان فكانوا على الأقل بقلوبهم مع الحقيقة.

تميزت الجولة الثانية التي انعقدت في أبوجا بالتنظيم الجيد من نيجيريا وإن كانت ترتيبات الإتحاد الأفريقي نفسه فيما يتعلق بالتنسيق للجلسات التشاورية والإعدادية وتبادل الوثائق لم تكن بطموح الأزمة، كما كان هنالك وجود إعلامي معتبر لتغطية الحدث من وسائل الإعلام المحلية والدولية، وكان هنالك حضور نوعي لأعضاء وفدي الحركتين كما هو حال الوجود الدولي المكثّف، فيما عدا ذلك فقد انتهت الجولة بعد ٢٤ يوماً تم فيها حسم موضوعات البرتوكول الإنساني وأبرز البنود هو إنشاء وحدة المراقبة وتسهيل العمل الإنساني تحت إشراف بعثة الإتحاد الأفريقي وأن يكون مقر هذه الوحدة في مدينة الفاشر، وقد أبدت الحكومة كما الحال بالوساطة والمجتمع الدولي حرصاً لتوقيع البرتوكول المُنجز لكن الثوار رأوا ضرورة استكمال حسم البرتوكول الأمني وحينها يتم التوقيع على الاثنين معاً، وقد جاءت رؤية الثوار على خلفية الاستقراءات التي استوحتها من إستراتيجية الحكومة التي كانت تسعى إلى توقيع البرتوكول الإنساني فقط في اعتقاد منها بأن ذلك ما يهم اجتماعات مجلس الأمن التي ستنعقد في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٤م، أي بعد يومين من ذلك التاريخ ثم التسويف والمماطلة في الحضور لأي جولة قادمة من منطلق اعتقادها بأنها يمكن أن تحسم الأمر بالعمل العسكري الذي كانت تجهّز له بشدة، واعتقادها بأن ما يَجعل المجتمع الدولي يولّد الضغوط ويبدي حرصاً على الدفع في اتجاه المفاوضات إنما هي المأساة الإنسانية الماثلة، وإذا ما تم توقيع البرتوكول الإنساني فإن اهتمام العالم بما يسعى إليه الثوار سيكون ضئيلاً. لم تُحقق الحكومة مرادها ولم يُعطّل عدم توقيع البرتوكول الإنساني حجم أعمال الإغاثة الجارية لأن ذلك يقوم أساساً على الالتزام باتفاقية ٨ أبريل في أنجمينا بالإضافة إلى التزام الأطراف بها.

لقد أرسلت الحكومة وفداً كبيراً من أبناء دارفور إلى مقر المفاوضات في أبوجا، وراعت في اختيار أعضاء الوفد أن يكونوا ذوي صلة مباشرة بأعضاء وفدي الحركتين من حيث صلاة القربى أو الزمالة المدرسية أو غيرها، ومنهم بالطبع رجالات من الإدارة الأهلية وقيادات اجتماعية، وذلك بغرض التأثير على أعضاء وفدي الحركتين أملاً في شق الصفوف، بيد أننا لا يمكن أن نجزم بأن كل الذين حضروا كانوا يتبنون هدف الحكومة أو رؤيتها، فقد كان بينهم من جاء ليتعرّف أكثر على رؤية الحركتين،

ومنهم من له مآرب أخرى أيضاً، وقد التقى الوفد بأعضاء الحركتين في اجتماع موسّع في فندق المريديان مقر إقامة وفدي التفاوض، تم فيه تبادل وجهات النظر حول الأزمة ورؤى الحلول ولما رأت الحكومة أن الوفد القادم قد بدأ يتأثر برؤى الحركتين بدلاً من التأثير عليهما برؤيتها، سارع إلى إعادة الوفد إلى الخرطوم قبل الموعد المقرر لعودته بيومين.

الحكومة استنّت سنة غير موجود أصلاً في عرف المفاوضات في العالم بين أطراف النزاعات بغرض خلط الأوراق، لم تعهد أي مفاوضات بين طرفين متنازعين أن تشهد استجلاب أي طرف وفوداً شعبية تحت أي مسمّىً لأن المنبر هو منبر تفاوض وليس مؤتمر أو ندوة أو احتفال أو غيره من المناسبات المفتوحة، ولكن لأن الوساطة الأفريقية وبرغم حيادية كبير الوسطاء الدكتور حامد الغابد إلا أنها لا تملك أمر رفض حضورهم إلى أبوجا ولكنها قطعاً تملك حق منع حضورهم إلى مقر المفاوضات لأنهم ليسوا طرفاً مباشراً في النزاع والتفاوض وإن كانوا متأثرين به وجزء لا يتجزأ من المعنيين بنتائجه ومع ذلك لم تحرّك ساكناً، ولعل لذلك الكثير من الظنون التي ذهب إليها المراقبون. النظام فعل ذلك ليُعطي الانطباع وليرسّخ مفهوم أن الحركات المتفاوضة لا تمثّل أهل دارفور رغم إدراكها بأنها تتفاوض لانتزاع حقوقهم في تقاسم السلطة والثروة والتنمية والعدالة والتعويضات، وهي حقوق ليس للحركات فيها خصوصية في النصيب إلا فيما يتعلق بقدر ضئيل من المشاركة في السلطة بالإضافة إلى الترتيبات الأمنية. انتهت الجولة الثانية كما قلت في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٤م ثم غادرت الوفود أبوجا على أمل اللقاء في الجولة الثالثة حال إعلانها.

الجولة الثالثة في أبوجا

لم يمض وقت طويل حتى أعلن الإتحاد الأفريقي عن بدء الجولة الثالثة، فبدأت في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٤م واستمرت حتى ٩ نوفمبر ٢٠٠٤م، أي ثمانية عشر يوماً. المواضيع المطروحة في هذه الجولة لم تختلف في المضمون عن سابقتها، فقد انحصر التفاوض حول المسائل الأمنية بحسبان أنها الرديف للبروتكول الإنساني الذي اكتملت فيه عملية التفاوض في الجولة الثانية وفي انتظار التوقيع عليه، ولكن طبيعة التفاوض كانت أكثر حدة من ذي قبل، فقد احتد التفاوض في موضوع مليشيات النظام المسماة (الجنجويد) وكان إصرار وفدي الحركتين في ضرورة تثبيت تبعية تلك المليشيات للحكومة بأنها هي التي أسستها ودعمتها وتخطط لها وتشرف عليها أمر أقلق الوفد الحكومي كثيراً بل

وحاصره، وقد سعى وفد النظام الذي يقوده الدكتور مجذوب الخليفة جاهداً للتنصّل من تبعية المليشيات له لكن آنّى له أن ينجح في ذلك والوقائع على الأرض وشهادات الشهود من النازحين واللاجئين وتقارير قوات المراقبة الأفريقية والمستندات الدامغة التي تسرّبت من النظام واعترافات الأسرى من القوات الحكومية ومن تلك المليشيات كلها إثباتات لم تترك له أي مجال للتملّص من ذلك، وأخيراً تم تثبيت أن الجنجويد هم صناعة النظام وهم مليشياته وأن أغلب هذه المليشيات هي من مجموعات جلبتها الحكومة من بعض دول الجوار بالإضافة إلى بعض ممن كان متوجّساً من أهداف الثورة التي عملت الآلة الإعلامية الحكومية الضخمة في تصويرها وكأنها ضد بعض المكونات الاجتماعية لبعض القبائل في دارفور، فضلاً عن بعض الانحرافات في الخطاب السياسي لبعض قيادات الثوار والذي جنح في بعض الأحيان إلى دمغ القبائل العربية بإطلاق بمسمّى الجنجويد دون إدراك، وهو أمر غير حقيقي حيث أن الغالبية العظمى من القبائل العربية في دارفور لم تكن جزءً من مليشيات الجنجويد وأن شرائح قليله هي التي انضمّت إليها وهناك من انضم كما قلت تحت التوجّس من بعض خطابات الثوار أو لمصالح شخصية بحتة أو عدم دراية حقيقية بكل ما يجري، علماً بأن هناك مجموعات ليست عربية ولكنها أيضاً انضمّت إلى مليشيات النظام، بيد أنني كنت دائماً أقول أن الجنجويد الحقيقيين هم قيادات النظام الحاكم وليس المغرر بهم من البسطاء.

تعثر التفاوض في الأيام الثلاثة الأخيرة من الجولة الثالثة بسبب تعنّت الحكومة برفضها الاعتراف بالجنجويد ورفضها إدراج المصطلح في البروتكول، والحقيقة أن ذلك الرفض لم يلق إلا الاستهجان بحسبان أن الجميع يدركون الحقيقة، وأن الجنجويد كانوا واقعاً قائماً وجزء لا يتجزأ من النظام، وبالتالي ليس هناك من معنى للرفض فيما إذا أردنا الوصول إلى بروتكول يعالج الظاهرة ويعزز الوضع الأمني المنشود. سافر كبير مفاوضي الوفد الحكومي د. مجذوب الخليفة إلى الخرطوم للتشاور ثم عاد بعد ثلاثة أيام في محاولة لتخفيف بعض النصوص في البروتكول لكنه لم يفلح تحت إصرار الحركتين، وقد جاءت تلك النصوص بعد اجتماع مطوّل استمر حتى الساعات الأولى من الفجر بين ممثلي الحركتين ووزير الخارجية النيجيري أوليمي أدينجي وتم بموجب ذلك الاتفاق على النصوص النهائية لبروتكول تعزيز الشأن الأمني في الإقليم، ويجدر بالذكر أن البروتكولين قد تم توقيعهما في ٩ نوفمبر ٢٠٠٤م بحضور الرئيس النيجيري ووزير خارجيته والوساطة الأفريقية والوسيط التشادي والمسهّل الليبي وشركاء أبوجا

من المجتمع الدولي في احتفال مبسّط لكنه محضور بشخصيات لها وزنها الدبلوماسي ووسائل الإعلام المحلية والعالمية. حيث وقّع عن حركة تحرير السودان الأمين العام مني أركو مناوي بعد اعتذار كبير المفاوضين الدكتور شريف عبد الله حرير، كما وقّع عن حركة العدل والمساواة كبير المفاوضين أحمد تقد لسان بينما وقّع عن الحكومة السودانية الدكتور مجذوب الخليفة رئيس وفدها وبالطبع وقّع عن الوساطة الإفريقية السفير سام إيبوك وعن الوسيط التشادي السفير أحمد علامي، كانت تلك آخر جولة لكبير الوساطة الأفريقية الدكتور حامد الغابد الذي ذهب وترشّح للرئاسة في النيجر لكنه لم يوفّق وتمت الاستعاضة عنه بالدكتور سالم أحمد سالم التنزاني الأصل.

الجولة الرابعة في أبوجا

انتقلت المفاوضات في الجولة الرابعة إلى فندق الشيراتون، وهو فندق فخيم أيضاً ويقع على الطريق المسمّى على فنانة الفخار النيجيرية الشهيرة (لادي كوالي) في حي مايتاما الشهير، وهو الحي الذي توجد فيه معظم السفارات والبعثات الدبلوماسية في أبوجا. كان من الطبيعي وبعد أن تجاوز الطرفان مرحلة الاتفاق على المسائل الإنسانية والأمنية ورغم أن تطبيق تلك الاتفاقيات دائماً ما كان يصطدم بعقبة عدم التزام الحكومة بحسبان أن الالتزامات هي من صميم مسئوليات الحكومة لكونها هي التي تمسك بالكثير من الأمور، وأن تلك الالتزامات هي في الأصل استحقاقات متمثّلة في تأمين الأمن والرعاية والإغاثة وغيرها من المسئوليات التي فشلت الحكومة في توفيرها طواعية لمواطنيها قبل وأثناء الأزمة، كما أن الحكومة ومباشرة بعد توقيع بروتكولات التعزيز للشأنين الإنساني والأمني في الجولة الثالثة، قامت بشن هجوم على مناطق (بليل وعِشمة) وهي مناطق ضمن سيطرة الثوار. برغم كل شيء لم يمنع هذا القصور من أن يبدأ الطرفان في مغازلة الخطوط العريضة لإعلان المبادئ، حيث قدّمت الوساطة بعض الرؤى لجس النبض، وتم خلال الجولة إجراء بعض المفاوضات عليها وإن لم تكن بشكل مفصّل. إعلان المبادئ المستهدف من طرف الحركتين هو عبارة عن بنود صريحة وملزمة للمبادئ العامة لمعالجة القضايا الرئيسة للأزمة وجذورها المتمثّلة في تقاسم السلطة وتقاسم الثروة ثم معالجة إفرازات الأزمة المتعلقة بالترتيبات الأمنية ومسائل التعويضات وحقوق الحواكير. أما من حيث وجهة نظر الحكومة فقد كانت تبحث عن إعلان للمبادئ تتم صياغته بمفردات مثل تلك التي ترد في صياغة التوصيات في المؤتمرات التي درجت على إقامتها داخل السودان وتحت مسميات كثيرة لتمييع

القضايا، وهي صياغات غير ملزّمة وتتيح الفرصة للمراوغة والتنصّل والتعلل بمبررات كثيرة سواء أثناء المفاوضات التفصيلية أو عند البدء في طرح المسائل السياسية للتفاوض.

الجولة الخامسة في أبوجا

اختلفت الجولة الخامسة في إرهاصاتها والإعداد لها وفي فعالياتها، فقد وضعت الوساطة الأفريقية ثقلها في أن تتمكن من الوصول إلى اتفاق إعلان المبادئ فيها لا سيما وهي تعتقد أن التفاوض قد بدأ يطول رغم قصر عمر الجولات. كما فعل المجتمع الدولي الشيء نفسه تحت ضغوط منظمات المجتمع المدني وضغوط شعوبها التي تشاهد المأساة الإنسانية المتزايدة. الحكومة السودانية كانت تدرك بأن الخروج بإعلان مبادئ قوي المضمون وواضح الصياغة في البنود والعبارات سيكون ملزماً لها في الجولات التي ستتناول المواضيع الحية في تقاسم السلطة والثروة والترتيبات الأمنية النهائية، ولذلك ظلّت تعمل وبشكل مكثّف إلى تقسيم الحركات وتفتيتها، بل وزرع عناصر موالية لها ضمن وفودها المفاوضة، مستغلة بعض نذر توجسات المؤثرات القبلية التي ظلّت تعتري مفاهيم رؤساء الحركات وبعض قياداتها، وقد نجحت في ذلك، حيث زرعت عدداً من الموالين لها والذين لعبوا أدواراً كبيرة في تشكيل ملامح تفريغ قوة الحركات التفاوضية من عناصرها الأساسية. لقد جاء رئيس حركة تحرير السودان عبد الواحد محمد أحمد النور بوفد يتكون من ٤٠ عضواً إلى ابوجا بطائرة ليبية قادماً من اسمرا وعبر طرابلس، كان معروفاً أن اسمرا قد شهدت جدالاً قوياً بين عبد الواحد نور وخميس عبد الله أبكر نائب رئيس الحركة ومني أركو الأمين العام لما قام به عبد الواحد نور من تجاوز لعرف تشكيل وفد الحركة في كل الجولات، فقام بإعداد قائمة من عنده دون الرجوع للجنة الرباعية المناط بها هذه المهمة وقام بإرسالها إلى الإتحاد الإفريقي، لم يتردد الأخير في اعتمادها واستكمال حجوزات الطيران للوفد وكل الترتيبات اللوجستية للوصول إلى أبوجا.

تم كل ذلك دون علم اللجنة الرباعية المنوط بها إعداد وفود التفاوض للجولات المختلِفة ودون علم نائب رئيس الحركة ودون علم الأمين العام ودون علم كبير المفاوضين، في ذلك الوقت كانت اللجنة الرباعية في أسمرا قد أعدّت قائمة الوفد وأرسلته بخطاب وقّعه خميس عبد الله أبكر نائب رئيس الحركة، وبوصول الخطاب إلى رئاسة الإتحاد الأفريقي في أديس أبابا، أفاد الأخير في ردّه بأنه قد تلقّى قائمة وفد الحركة

منذ أيام من رئيسها عبد الواحد نور، سبّب ذلك الوضع حَرَجاً كبيراً حيث كيف يمكن لحركة بتلك المكانة أن تقع في مثل هذا التناقض والتضارب، ورغم أن بوادر عدم التناغم في قيادة الحركة كان بائناً لدى الوساطة الأفريقية إلا أنه لم يكن مؤمّلاً أن يبلغ ذلك المدى الذي يبيّن العشوائية وعدم الامتثال للحدود الدنيا من التوافق.

لم يرض الفعل الذي تم من رئيس الحركة نائب رئيس الحركة ولا أمينها العام ولا حتى أعضاء اللجنة الرباعية وأجروا اتصالات لاستفساره عن مغزى ذلك التصرّف وقد كان حينها موجوداً في نيروبي – كينيا، لم تكن ردوده مقنعة لذلك طلبوا منه الحضور إلى أسمرا لمناقشة الأمر وحسمه في إطار القيادة المتواجدة كلها في ذلك الوقت في أسمرا، القيادة الليبية لم تدّخر جهداً فوفّرت طائرة خاصة تقل رئيس الحركة من نيروبي إلى أسمرا، وصل عبد الواحد نور وبمعيته فوق الثلاثين عضواً غالبهم ضمن القائمة التي سبق أن أرسلها إلى الإتحاد الأفريقي. اجتمع القادة الثلاثة في أسمرا لم يكن رئيس الحركة يملك من الحجج والضرورة ما يمكن أن يقنع به نائبه وأمينه العام واللجنة الرباعية بتصرّفه منفرداً في شيء هو نفسه كان طرفاً في إقراره ومن صميم ما تم الاتفاق على أنه اختصاص اللجنة الرباعية.

تم معالجة الأمر وانتهى إلى كتابة خطاب آخر إلى الإتحاد الأفريقي تم تذيله بتوقيع القادة الثلاثة حتى لا يتركوا أي مجال للإتحاد الأفريقي للتأويل يخطرونه بإلغاء القائمة التي أرسلها رئيس الحركة واعتماد القائمة التي سبق أن أُرسِلت إليه بخطاب نائب رئيس الحركة. يُعطي هذا الحل الانطباع إلى أن أزمة القيادة في الحركة أزمة عميقة ومتنامية، لم يتأخر عبد الواحد نور طويلاً في أسمرا التي غادرها مع كامل الوفد الذي رافقه بالطائرة التي خصصتها له القيادة الليبية وبقيت معه عدة أيام في أسمرا، غادر إلى ليبيا ومن هناك إلى أبوجا. تساءل الكثيرون من أعضاء الحركة عن مغزى تخصيص القيادة الليبية لطائرة تبقىَ لعدة أيام يتنقّل بها رئيس الحركة مع وفد كبير هو أصلاً موضع خلاف داخل الحركة، وليس خافياً على القيادة الليبية خباياه مع حقيقة أن ليبيا هي المسهّل في المفاوضات ولم يكن ذلك الفعل الذي يُعطي الانطباع بأنه يعمّق الخلاف يمكن أن يكون تسهيلاً للمفاوضات بأي حال من الأحوال، شكّل ذلك التساؤل علامة استفهام حُلّت شفرتها في أبوجا عندما احتدم الخلاف هناك بإصرار عبد الواحد نور مرة أخرى على اعتماد وفده الذي رافقه، لم يرفض الإتحاد الأفريقي لكنه رفض استضافة ٧٥ عضواً للحركة بحجة أن العدد المخصص لكل حركة ٣٥ فرد، فقامت القيادة الليبية

بتحمّل تكاليف إقامة ما يقارب ٤٠ تسخصاً هم الذين جلبهم عبد الواحد نور معه.

لم يكتف عبد الواحد نور بأنه خرق ذلك الالتزام الذي أبرمه مع رفاقه في القيادة في أسمرا فيما يتعلق بموضوع وفد التفاوض للجولة الخامسة، بل أصرّ على أن يكون ذلك هو وفد الحركة الرسمي للتفاوض، وقام بتسمية الراحل الدكتور عبد الرحمن موسى أبكر الذي لم يحضر أي جولة من جولات التفاوض من قبل، قام بتسميته كبيراً للمفاوضين بديلاً عن كبير المفاوضين القائم أصلاً، حدث ذلك بالتزامن مع تراخي الإتحاد الأفريقي في استكمال ترتيبات حضور الأخير ومعه ١٧ آخرين من أعضاء الوفد الرسمي للحركة لمدة عشرة أيام منذ انطلاقة الجولة، كانت أهمية الجولة الخامسة تكمن في أن الأطراف جميعها بما فيهم الشركاء يمنون التوصّل لإعلان للمبادئ يمهّد للمرحلة المقبلة من التفاوض في جذور الأزمة المتعلّقة بالسلطة والثروة، ولم يكن الإتحاد الأفريقي بريئاً في تأخير وصول كبير المفاوضين وبقية أعضاء الوفد الرسمي، حيث كانوا يصنّفونهم ضمن صقور التفاوض أو من يقال عنهم أنهم متشددون (hard liners) تجاه القضايا والمطالب الرئيسة، وبالتالي تأخيرهم أو بدء التفاوض دونهم هو محل قبول ورضي عندهم، ثمة مجموعة عوامل متناقضة لكنها توافقت متزامنة وهي أن أكثر ما كان يؤرّق مضجع عبد الواحد نور هو ما يمكن أن يقال عليه (زغاوه فوبيا) التي تنتابه باستمرار وتشكّل قراراته، وتوافق ذلك ربما مصادفة مع حاجة الحكومة إلى إبعاد من تسمّيهم بالمتشددين في التفاوض عن الجولة لتتمكن من الوصول إلى إعلان مبادئ لا يحمل أي صياغات إلزامية ويسّهل عليها الجولات الحاسمة القادمة، وتزامن ذلك مع رغبة كثير من المجتمع الدولي ممن يريدون تسجيل نجاحات فردية كما هو الحال بالنسبة للوساطة الأفريقية التي غاب عنها الدكتور حامد الغابد منذ الجولة الرابعة وبالتالي غاب ذلك الحياد الفعلي الذي تمتّعت به في الجولات السابقة، بالإضافة إلى رغبة أخرى للمجتمع الدولي تمثّلت في أمنيتها بأن لا يحمل إعلان المبادئ بنوداً غاية في الإلزامية بما لا يعقّد الوصول إلى اتفاق لا يضعهم في حرج مع محاصصة اتفاقية نيفاشا، وبالتالي يجعل الحكومة تعيد النظر في التزاماتها السابقة معهم. هذه الحزمة من المتناقضات التي توافقت في لحظة، هي التي شكّلت تلك البداية الضعيفة للتفاوض حول إعلان المبادي على الأقل من طرف حركة تحرير السودان في ظل غياب كادرها التفاوضي الرئيسي ومنهم كبير المفاوضين، بيد أن النتيجة المترتّبة لضعف منتوج التفاوض لم يكن منظوراً لدى عبد الواحد نور وإلا لوقف إلى مصاف المطالبين بتأجيل البدء في الجولة، لقد سبق

السيف العزل وبدأت الجولة وانعكس الناتج في مخرجات التفاوض خلال خمسة أيام، حيث اتفق الطرفان على تسعة بنود في الإعلان وهو أمر يدعو إلى الريبة ولكن لحسن الطالع أن البنود التي تم الاتفاق عليها لم تكن تشكل عقبة كبيرة أمام صد العودة إلى طرح القضايا المفصلية فيما بعد عند وصول كبير المفاوضين وبقية أعضاء الوفد، ومن ثم تصحيح المسار وفرض صياغات فيما بعد سعى الوفد الحكومي بقوة إلى إبعادها لكنه أخفق. قد يتساءل القارئ ويقول أين وفد حركة العدل والمساواة من كل ذلك، وفد حركة العدل والمساواة متواجد منذ بدء الجولة، علماً بأن الجولة قد انطلقت بتأخير ثلاثة أيام عن الموعد المحدد سلفاً لها، ويعود ذلك التأخير إلى إصرار بعض أعضاء الوفد الرسمي لحركة تحرير السودان الذين صادف تواجدهم في تشاد أن يتمكنوا من الحضور مبكّراً إلى أبوجا، هؤلاء وقفوا بشدة مطالبين بتأخير البدء إلى حين حضور كبير المفاوضين وباقي أعضاء الوفد السبعة عشر، بيد أن الوساطة الأفريقية والمجتمع الدولي والوفد الحكومي وحركة العدل والمساواة وعبد الواحد نور، جميعهم وقفوا منادين بضرورة بدء الجولة دون انتظار الذين لم يصلوا بعد من أعضاء وفد حركة تحرير السودان معللين بأن هناك أكثر من ٤٠ من أعضاء الحركة ولا مبرر للتأخير، ولم يتمكّن المنادين بتأخير بدء الجولة سوى كسب ثلاثة أيام لم تُسعف في وصول الأعضاء الذين كانت الوساطة ضالعة بشدة في تأخير حجوزاتهم.

دون أن ندخل في تفاصيل أكثر في الملابسات، إلا أن الحكومة السودانية كانت سعيدة بما حدث لأنه يصب في توجهها الدائم بالسعي إلى تقسيم الحركات، وربما كان لها القدح المعلّى في التخطيط والتنفيذ والحصاد بدراية المنفذين أو بعضهم أو دون درايتهم. كان يمكن لتلك الأحداث أن تنسف الوصول إلى صياغة إعلان مبادئ قوي وملزم للحكومة لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار تعمّد تأخير وصول المفاوضين الأساسيين في الوفد الرسمي للحركة، وتعمد أيضاً البدء في التفاوض بمن حضروا مع احتفاظنا الكامل بحقّهم في الاحترام والتقدير.

إبعاد تشاد من الوساطة

هنالك حدث آخر لا يقل أهمية أيضاً وهو التآمر من الجميع على إبعاد تشاد من الوساطة بحجج في حقيقتها كانت واهية ومنها شكوك المجتمع الدولي بأنها تدعم الحركات الثورية، وقد توافقت آراء كل المتواجدين في منبر التفاوض حينها بدءً بالوساطة الإفريقية والمجتمع الدولي، والحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة

وعبد الواحد نور رئيس الحركة، جميعهم اتفقوا على إبعاد تشاد عن الوساطة بشكل نهائي وإن لم يكن جميعهم ينطلقون من نفس المبررات لكنهم توافقوا على الإبعاد، ولم يكن أمام تشاد حيلة فاستسلمت لذلك القدر لكنها بلا شك تملك الكثير من أوراق اللعبة حتى وإن نجح إبعادها وهو ما يجعل احتمال كمونها وارداً في مقبل الأيام، لكن حركة تحرير السودان بدون رئيسها عبد الواحد نور هي الوحيدة التي وقفت ضد هذا التوجه وأصرّت على بقاء تشاد في الوساطة من منظور إستراتيجي بعيد، والحقيقة أن الرافضين من غير حركة العدل والمساواة وعبد الواحد نور كانوا يرسمون إلى خلق جفوة بين الحركات الثورية وتشاد من منطلق فهمهم بأن ذلك في المستقبل سيغلق فرص الحركات من الاستفادة من الحدود الواسعة بين دارفور وتشاد وفرص أي مساعدة يمكن أن تقدمها لهم تشاد في يوم ما، وان ذلك يمهد للجميع أن يحققوا حلاً عاجلاً للأزمة حيث تجد الحركات الثورية أنه لا عمق لها إذا تمادت في الإصرار على الحقوق الرئيسة. حركة تحرير السودان عندما رفضت ذلك التوجه من الجميع وأصرت على بقاء تشاد في الوساطة رغم أنها لا تتلقى أي مساعدة ملموسة وفعّالة من تشاد سوى ما يفرضه دورها عليها من التعامل كوسيط مثل استقبال الوفود على أراضيها وواجب الضيافة، إلى أن نظرتها كانت أعمق وأبعد من مجرد البحث عن مساعدات قد تأتي وقد لا تأتي، فالذين رفضوا وسعوا إلى إبعاد تشاد لم ينظروا حتى إلى أن تشاد تستضيف على أراضيها أكثر من أربعمائة ألف من اللاجئين برغم إمكاناتها المتواضعة، وأن طرد تشاد بتلك الطريقة المهينة كان لا بد أن يكون له تبعاته تجاه اللاجئين وتجاه الحركات أيضاً، بل وتجاه العلاقات المستقبلية بين البلدين، بيد أن المفارقة الكبيرة هي أن تشاد فيما بعد انقلبت وجعلت حركة تحرير السودان هي ألد أعدائها وقطعت العلاقات معها وقفلت مكتبها وأمرت الذين حضروا في طريقهم إلى مؤتمر حسكنيتة بأن يغادروا أراضيها خلال عشرة أيام، في نفس الوقت قرّبت الذين كانوا يوماً أكثر المناوئين لوجودها ضمن اللاعبين في الأزمة ومع ذلك نقول أنه من الطبيعي أن تعود علاقاتهم إلى بعض لأن البعد الإستراتيجي هو الذي ينبغي أن يسود، ولكن ليس من شيء شديد الغرابة في مجمل ما حدث من القيادة التشادية حتى وإن تعللنا ببعض استهجاننا لأن كل ذلك يندرج ضمن ألاعيب السياسة وتقلباتها.

لقد قلنا أن الجولة الخامسة كانت جولة حادة في أحداثها ومفاوضاتها، وقد بلغت الأمور مبلغاً عويصاً في الأيام الأخيرة من الجولة، وبدا أن الجميع مدرك ضرورة

الوصول إلى إعلان المبادئ بأي صورة في تلك الجولة، ولعل مسألة الحواكير قد شكّلت أكثر عقبة في الوصول إلى صياغة مرضية للأطراف، وبين الحركة الدائبة في أروقة فندق شيراتون شهد الجميع أوقاتاً عصيبة من الشد والجذب والسجال والتذمر والإحباط والتفاؤل، وبدا أن الجميع قد وافق على شبه صياغة نهائية للأمر، حتى أن البعض قد بدأ يبشر وسائل الإعلام بأن التوقيع على الصيغة النهائية بات قاب قوسين أو أدنى، بل أن الرفاق في حركة العدل والمساواة قد حددوا لها ساعات في ذلك اليوم وهو يوم ٣ يوليو ٢٠٠٥م ضمن التسابق الإعلامي المشروع بين الحركتين مما حدا بالدكتور علي عبد السلام التريكي المبعوث الليبي أن يُعلن للإعلام بكل ثقة بأن التوقيع قد تم الاتفاق على يومه وساعته، ولكن سرعان ما عاجل الأستاذ محجوب حسين محمد الذي كان حينئذ الناطق الرسمي باسم حركة تحرير السودان، عاجل الجميع بتصريح قال فيه أن حركة تحرير السودان ما زالت ثابتة على صياغتها من بعض البنود وفي مقدمتها مسألة الحواكير وأنه لا يتوقع توقيعاً في الموعد الذي حددته بعض التصريحات، وهكذا مرة أخرى ينزل الجميع عند رأي حركة تحرير السودان، فقد كان معلوماً لدى الجميع بأن السلام دون موافقة هذه الحركة التي كانت في ذلك الوقت تُمثّل القوة العسكرية الضاربة على الأرض أمر مستحيل التحقيق والنجاح، بيد أن هذه النظرية ما كانت إلا حلقة من سلسلة عوامل نُدرك سلفاً كما ثبت أخيراً بأنها لوحدها لا تؤسس قواعد ثابتة ولا تشكل ضمانة شاملة للسلام والاستقرار، لا سيما في ظل التخبط في كيفية استخدامها وعشوائية تسخيرها مما مكّن النظام فيما بعد من بسط سيطرته على كل دارفور تقريباً.

بعد يومين آخرين من سجال التفاوض أي في ٥ يوليو ٢٠٠٥م تم الاتفاق على آخر بنود إعلان المبادئ، ورغم انه كان لحركة تحرير السودان تحفظاتها على بعض البنود في إعلان المبادئ والتي ترى أنه تم التعجّل في الموافقة عليها في بداية الجولة بغياب القسم الأكبر من مفاوضيها الأساسيين، إلا انها لم تشأ الرفض المطلق لطالما أن الجميع حينها قد اعتبرها بنوداً حازت على موافقة الطرفين حتى وإن تخللتها بعض المثالب التي أضعفت نصوصها الإلزامية، لكن أخيراً رأى إعلان المبادئ النور. اشتمل إعلان المبادئ على أهم أربعة بنود هي، تقاسم السلطة وتقاسم الثروة والترتيبات الأمنية وإقرار الحقوق التاريخية في الأرض (الحواكير) وكل ما جاء في الاتفاقيات السابقة.

سنتناول بشيء من الاقتضاب والاختصار أهم أحداث ونتائج الجولة السادسة ثم

نقفز إلى الجولة السابعة والأخيرة، ومعلوم أن الجولة السادسة هي الجولة التي كانت حركة تحرير السودان قد طالبت بتأجيلها حتى تتمكن من عقد مؤتمرها، المؤتمر الذي كان قد تواثق على إقامته في الميدان أطراف الخلاف داخل الحركة وهما الرئيس والأمين العام وكان ذلك في يناير ٢٠٠٥م في اسمرا من خلال الوثيقة الموقّعة عليها وبشهادة الحكومة الإريتيرية والحركة الشعبية لتحرير السودان وأعضاء لجنة المعالجة، علماً بأن المؤتمر قد عُقِد في مدينة (حسكنيتة) في شرق دارفور دون حضور رئيس الحركة عبد الواحد نور والموالين له وكذلك غياب نائب رئيس الحركة خميس عبد الله والموالين له، بينما تمخض المؤتمر عن اختيار مني أركو مناوي رئيساً، وتم استكمال تشكيل مؤسسات الحركة وفقاً للدستور الذي أجيز في ذلك المؤتمر. في الجانب الآخر بدا للجميع وكأن هذا هو الانقسام الأول لحركة تحرير السودان، لا نريد أن نخوض في تفاصيل كثيرة حيث سبق أن تناولنا ذلك في فقرات سابقة وبدأنا هنا بهذا المدخل المختصر للربط لكن تركيزنا في هذا الفصل على جولات التفاوض. قلنا أن الأطراف جميعها بما في ذلك الوساطة الأفريقية والحكومة والمجتمع الدولي وحركة العدل والمساواة وفصيل عبد الواحد نور قد رفضت طلب الحركة بتأجيل الجولة السادسة إلى ما بعد مؤتمرها. والحقيقة قد يتساءل أحد لماذا لم تأبه الوساطة بالقوة العسكرية التي ما زالت إلى جانب الحركة الغائبة، الإجابة ببساطة هي أن الرافضين برغم إدراكهم بتلك الحقيقة إلا أنهم كانوا يراهنون على إرهاصات ما يمكن أن يخرج به المؤتمر من مزيد من الخلافات بين القيادات العسكرية وبالتالي إضعاف وحدة القوة العسكرية التي تميّز الحركة وتمنحها هذا العامل المهم، لذا كثيرون كانوا يراهنون على أن رفضهم سيقود إلى تحقيق ذلك الانقسام من خلال إشعار الطرف الرافض لحضور المؤتمر وهو عبد الواحد نور بأنه مسنود من الوساطة والمجتمع الدولي معاً. وهكذا انعقدت الجولة السادسة دون غالب الوفد الرئيسي للحركة الذين ذهبوا للمؤتمر الذي تمخض عن أن أصبح مني اركو مناوي رئيساً بعد انتخابه، بيد أنه من داخل نفس المؤتمر برزت خلافات أخرى بين القيادات العسكرية والتي أثّرت لاحقاً في تشكيل السيل المتواصل من الانسلاخات لا سيما بعد توقيع اتفاقية أبوجا لسلام دارفور في ٥ مايو ٢٠٠٦م.

كان من المؤمل أن تتناول مفاوضات الجولة السادسة معايير تقاسم السلطة والثروة، وهي معايير تحدد بشكل قاطع ملامح النتائج التي يمكن أن تُفضي إليها الجولة السابعة في المواضيع أنفة الذكر. الحكومة السودانية بدورها كانت كعادتها حريصة على الخروج

بمعايير مائعة ولا تلزمها إدراكاً منها بأن إقرار المعايير بشكل قاطع قد يدخلها في دوامة مواجهة المجتمع الدولي بأنها ترفض السلام وفي نفس الوقت في حال موافقتها فإنها ستصطدم بحقيقة فقدانها للأغلبية التي توفرت لديها كمؤتمر وطني من خلال اتفاقية نيفاشا، فهي وفق تلك الاتفاقية تهيمن على كامل نصيب الشمال البالغ ٥٢٪ من السلطة، وأن إصرار حركات دارفور على معايير قوية سيفكك تلك الهيمنة وبالتالي تنهار آمالها في الإبقاء على أحادية السلطة لديها، لذلك وهي تدرك من جانب آخر بأن الحركة الغائبة هي أكثر المتشددين في التفاوض معها، لذلك ليس غريباً أن تعمل مع المطالبين بعدم الموافقة على تأجيل الجولة وعدم الاستجابة لرغبة الحركة التي كانت تنادي بالتأجيل إلى ما بعد انعقاد المؤتمر، ولعلها تدرك بأنها ستمرر ما تريد تمريره من أمر المعايير بما يتوافق وإستراتيجيتها للتمهيد للجولة الفاصلة، وقد كان لها ما أرادت من أمر المعايير التي أجيزت في الجولة السادسة وجاء فيها أن معيار السكان يؤخذ به إذا اقتضت الضرورة ذلك، وجملة (إذا اقتضت الضرورة) أعطى الحكومة صكّاً من صكوك المراوغة زيادة على ما عُرفت بها أصلاً فاستخدمتها بشدة في الجولة السابعة، هذه الهنّة في أمر المعايير شكّلت فيما بعد عقبة كأداء للحركات في الجولة السابعة وساهمت في تعقيد أمر تقاسم السلطة والثروة معاً.

الجميع كان يترقب ما يمكن أن يكون عليه الحال من أمر الجولة السابعة التي بدلاً من أن تكون بين الحكومة وحركتين أصبحت الآن بينها وبين ثلاثة حركات. والواقع أن التصريحات التي كانت تطلقها قيادات الحركة القادمة من حسكنيته، كانت تشكل عقبة كبيرة في تفاؤل أي شخص نظراً لأن تلك التصريحات كانت تشير إلى عدم اعتماد أي حركة بنفس المسمى يقودها عبد الواحد نور باعتباره فاقداً للشرعية بعد أن رفض الالتزام بميثاق اسمرا لعقد المؤتمر ولم يحضر مؤتمر حسكنيته، ومن جانب آخر كانت الحكومة السودانية حريصة على تعميق هذا الخلاف، وبدا وكأنها رسمت إستراتيجيتها للجولة السابعة بناءً على هذه الفرضية. بالنسبة لحركة تحرير السودان/ حسكنيته كانت الأمور واضحة من جانب أن الجميع بما في ذلك المجتمع الدولي يساند تقوية حركة تحرير السودان/ عبد الواحد نور لمآرب كثيرة. في ظل هذا التوتر جرت محاولات من الولايات المتحدة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، وتلك كانت رسالة واضحة لحركة تحرير السودان/ حسكنيتة فيما ذهبت إليه من تسويق الشرعية التي خرجت من المؤتمر، الرسالة بأن الولايات المتحدة ورغم حضور ممثلها للمؤتمر والإشادة به إلا

أنها تقود هذه المساعي بمفهوم أن هناك فصيلين لحركة تحمل نفس الاسم وتسعى للتقريب بينهما خوفاً من أن ينعكس هذا التراشق بظلاله على الجولة السابعة وبالتالي في إفشالها من بدايتها، وذلك كان أقوى دعم لعبد الواحد نور.

الحقيقة أن الحكومة السودانية كانت ترغب في ذلك لأنها تعوّل على الزمن في تفكيك الثورة. انعقد اجتماع بضمانة الولايات المتحدة في الفاشر بين الفصيلين لتوحيد الرؤى رعته السيدة جنداي فرايز مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية، ولم يتوصل الاجتماع إلى نتيجة إيجابية، وانعقد اجتماع آخر بين الطرفين في نيروبي في نوفمبر ٢٠٠٥م برعاية السيد روبرت زرليك نائب وزيرة الخارجية الأمريكية، ولم يخرج اللقاء إلا بإعلان مقتضب وخجول، لكنه لم يلامس أس الخلاف وهكذا انعكس الخلاف على قواعد أبناء دارفور في كل مكان وتشاءم الجميع من أن الجولة ستفشل لا محالة.

جولة التوقيع - الجولة السابعة في أبوجا

مضت جولات مفاوضات عديدة منذ اندلاع النزاع المسلّح في دارفور بعد دخول الألفية وما قبل الجولة السابعة في أبوجا، فقد جرت تسعة عشرة جولة مفاوضات بين مباشرة وغير مباشرة، ولم يتم تناول القضايا الأساسية في كل تلك الجولات، وظل الوضع الإنساني والأمني متدهوراً رغم كل شيء، فلم تُنفّذ اتفاقية وقف إطلاق النار التي توصل إليها الأطراف في أنجمينا – تشاد في ٢٠٠٤م، ولا حتى البروتكولات التعزيزية التي تمت في الجولة الثالثة في أبوجا، وظل الوضع مضطرباً أكثر مما كان والحرب مستعرّة ومستمرة. في ظل هذا المناخ القاتم تم الإعلان عن بدء الجولة السابعة وهي أطول جولة مفاوضات دون انقطاع منذ اندلاع الأزمة، حيث استمرت لمدة ستة أشهر وأيام، وصلت الوفود جميعها إلى فندق شيدا المتواضع في كل شيء في العاصمة النيجيرية أبوجا والذي يقع على طريق سولمون لار في ضاحية أوتاكو (Solomon Lar Way, Utako District)، (د. سولمون لار هو السياسي النيجيري وعضو أول برلمان في نيجيريا بعد الاستقلال والحاكم الأسبق لولاية بلاتو أو الهضبة ومؤسس حزب الشعب الديمقراطي). كان للمجتمع الدولي حضوراً مكثّفاً لأهمية القضايا التي تتناولها الجولة، لم يكن أكثر المتفائلين يمكن أن يتصور نجاحاً لها رغم الحضور المكثّف، وذلك على خلفية الشقاق الذي أصاب حركة تحرير السودان بعد مؤتمر حسكنيتة وحضورهما لأول مرة كحركتين منفصلتين. والواقع أن الكثيرين

ارجعوا المفاصلة إلى الصبغة القبلية البحتة عطفاً على رئيسي الحركتين، بيد أن ذلك كان استنتاجاً مخلًّا بالحقيقة التي كانت أقرب إلى الطموحات الذاتية للقائدين، لكن برغم كل ذلك فوجئ الجميع بأن الحركتين قد تمكنتا وفي أول يومين بعد حضورهما إلى مقر التفاوض وبترتيب أمثل لأولوياتهما على توقيع وثيقة تنسيق قوي لدخول التفاوض برؤية واحدة ووفد واحد وكبير مفاوضين واحد، بل أن التنسيق في الرؤية التفاوضية قد شمل حركة العدل والمساواة أيضاً، وتشكّل فريق التفاوض المشترك تحت اسم (اللجنة العليا للتفاوض) حيث شاركت كل حركة فيها بتسعة أعضاء وتكون هي اللجنة المسئولة عن إدارة عمل التفاوض باسم الحركات، هذه المفاجئة كانت صادمة للحاضرين من أوجه كثيرة، فالحكومة السودانية قد أصيبت بصدمة كبيرة وهي ترى ما عوّلت عليه من أمنيات لانفجار الخلاف بأنه ينهار وفي لمح البصر، وآخرين ممن نهجوا نهجها أيضاً خاب ظنّهم، ذلك أن البعض كان يرسم إلى الوصول لأي اتفاق ومع أي حركة في هذه الجولة مهما كان الأمر مستغلين الخلاف وسيلة، وهو ما حدث بالطبع في نهاية الأمر، بل أن غياب حركة تحرير السودان بقيادة مناوي عن الجولة السادسة ومرور الجولة كما اشتهت الأطراف التي حضرتها جعل روح الإغراء يطغىَ على الوساطة ومن لف حولها والتعوّل على إمكانية التوصّل إلى اتفاق مع أي حركة في هذه الجولة أيضاً. لكن ذلك التنسيق المبكّر كان في الحقيقة قد أكّد بأن الحركتين قد استطاعتا ترتيب الأولويات بشكل أمثل وإن لم يرتق الأمر إلى إعادة وحدتهما، ولكن الخطوة بأهميتها وضرورتها بذرت بذرة من الأمل في نفوس المواطنين في دارفور وكذلك القواعد الجماهيرية للحركتين والذين ارّقهم ذلك الانقسام لبعض الوقت.

بدأ التفاوض على ثلاثة محاور متوازية، محور تقاسم السلطة ومحور تقاسم الثروة ومحور الترتيبات الأمنية. كان التنسيق يمضي قوياً داخل اللجنة العليا للتفاوض والخاصة بالحركات، ورغم وجود بعض المؤشرات التي تؤكد وجود مزروعين داخل بعض الحركات من المتعاملين مع الحكومة وممن ينقلون لوفدها كل صغيرة وكبيرة داخل اللجنة العليا من إستراتيجية للتفاوض بما في ذلك التكتيكات المعدة للجلسات مما أثّر كثيراً في تكتيكات الثوار في التفاوض، وقد تم تنبيه الحركات المعنية بذلك عن بعض تصرفات أعضائها ممن تم رصدهم وهم يترددون إلى السفارة السودانية في أبوجا ويعقدون اجتماعات مع مسئولين من وفد الحكومة بداخلها، بل وفي بعض الأحيان يعقدونها داخل غرف بعض أعضاء الوفد الحكومي في الفندق، لم يجد ذلك التنبيه

تجاوباً كبيراً من رؤساء تلك الحركات بالنذر الذي يعمل على إبعاد أولئك المزروعين أو المشكوك فيهم، بل ظل البعض ينكرها ويشكك في صحتها، ولكن خوفاً من أن يؤدي الإصرار إلى انفراط التنسيق فقد تم معالجة ذلك بحكمة الحفاظ على ترتيب الأولويات بالحفاظ على التنسيق والتقليل من بسط كل تكتيكات التفاوض في الاجتماعات التي يتواجد فيها المزروعون.

لقد كان ذلك من أصعب العقبات التي واجهتها الحركات في الجولة السابعة، ولعل عبد الواحد نور قد أدرك وعبّر عن غضبه في يوم التوقيع على الاتفاقية حين انسلخ نصف أعضاء حركته وانحازوا إلى الاتفاقية وأنشئوا فيما بعد ما عُرف بحركات المنحازين للسلام ضمن ترتيبات الراحل مجذوب الخليفة بعد عدة أسابيع من توقيع الاتفاقية (Delaration of commitment)، ومنها حركة تحرير السودان الإرادة الحرة التي أسسها الراحل الدكتور عبد الرحمن موسى أبكر والذي سبق أن اختاره عبد الواحد نور ليكون نائباً لكبير المفاوضين في الجولة السابعة ثم بعد انسلاخ حركته من لجنة التنسيق العليا عيّنه كبيراً لمفاوضيه وقد شغل بعد الاتفاقية منصب وزير دولة بوزارة مجلس الوزراء، وأيضاً حركة تحرير السودان جناح السلام التي أسسها المهندس إبراهيم محمود موسى مادبو والذي شغل بعد الاتفاقية عضوية مجلس السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور ورئاسة مفوضية إعادة التأهيل وإعادة التوطين، كما أسس فيما بعد حزب تحت مسمّى (السودان أنا) وخاض الانتخابات التي جرت في أبريل ٢٠١٠م. تلك الأحداث جعلت عبد الواحد نور يذهب في وصف ذلك بأن حركته كانت مخترقة دون أن يعلم وأنه علم مؤخّراً، لكن الحقيقة أنه تم تنبيهه بالاختراقات منذ وقت مبكّر لكنه تجاهلها. وعموماً فقد اعترف المهندس إبراهيم محمود موسى مادبو في لقاء في تلفزيون السودان بعد عام على وفاة الدكتور مجذوب الخليفة بأنه كان يجتمع به مراراً وتكراراً في غرفته في فندق شيدا إبّان الجولة السابعة للتفاوض للتفكر حسبما قال، ولا أدري إن كان ذلك يتم بتوجيه من حركته أو كان يتم بقرار شخصي بحت، بل أن ممارساته بعد الاتفاقية تدل على عمق العلاقة التي تربطه بالمؤتمر الوطني. بيد أن حركة العدل والمساواة أيضاً قد عزلت اثنين من منسوبيها تحت نفس الطائل. وحيث أن حركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي التي ما زالت التساؤلات تُطرح في كل مكان عن أسباب قبوله التوقيع على وثيقة لم تكن محل رضى، فقد كان من الطبيعي أن توصف بالكثير من الأوصاف الشائنة ليس أقلها ما لاكته الألسن من القول بأنها باعت

القضية بثمن بخس، ومن يدري فلربما كانت هي الأخرى مخترقة وبقدر كبير سواء بدراية أو بغير دراية، بيد أن ممارسات العديد من قياداتها بعد الوصول إلى الخرطوم أكّدت حقيقة إما أن البعض كان مزروعاً أو أنهم انهاروا أمام طغيان الرفاهية ورغائب النفس وليس ببعيد مثل العلاقات الوطيدة التي نشأت بين الأمين العام للحركة مصطفى تيراب وبعض قيادات المؤتمر الوطني، بل أكثر من ذلك أفعاله وأقواله تجاه مبادئ الثورة، كما أن المكايدات بين بعضهم قد ساقتهم لهدم الموانع المبادئية ليقعوا في أحضان المؤتمر الوطني دون عابئين، وهو ما يجعلني دائماً أقول أن غربال الثورة كان يتميز بثقوب كبيرة لدرجة أنه يمرر الصالح والطالح معاً، وأن البناء التحصيني للكوادر داخل الحركات الثورية أيضاً لم يبلغ شأواً من النضوج، وأن التوجيه المعنوي كان رخواً إلى حد كبير، وأن البناء الفكري هو الآخر لم يتجاوز حدود ما يمكن أن نسمّيه النفوس اللوامة في استيعاب مضامين الثورة والاستئمان والثبات على مبادئها حتى بلوغ غاياتها.

قلت أنه رغم كل شيء ظل التمسك بالحقوق قوياً في الشهرين الأولين من الجولة، وبدا أن أي اختراق لصفوف الحركات بما يمكن أن يشكّل تجاوزاً لهذه الحقوق وكأنه نطح في الصخر، برغم أن مسار ملف الثروة كان يمضي بتسارع في العموميات، فقد كان مسئول ومنسّق الملف ورئيس جلسات التفاوض فيه عن الوساطة وهو أبلاسي أويدراقو وزير الشئون الخارجية السابق في جمهورية بوركينا فاسو والمستشار اللاحق لرئيس بنك التنمية الأفريقي، قد أصبغ على العملية التفاوضية في لجنة قسمة الثروة جواً انتقل بها من مناخ التفاوض السياسي من أجل التقاسم إلى مناخ حوار في المناهج الاقتصادية والسياسات الاقتصادية العامة، وقد أنزلق مفاوضو الثوار في ذلك المنزلق كثيراً بحكم أنهم جميعاً من الاقتصاديين وتناسوا مع غمرة انفعالاتهم المهنية أنهم هناك في منبر تفاوض سياسي يعقب نزاع مسلّح وذلك لانتزاع حقوق إقليم دارفور، وأن الأمر هنا يتعلّق بالتركيز على نصيب دارفور حصرياً، وأنهم لا يمثّلون بقية أقاليم السودان وغير مفوّضين عنهم، وأن المنبر ليس مكاناً للحديث عن السياسات والمناهج الاقتصادية من منظور التحاور العلمي الأكاديمي أو المهني برغم أهميته واحترامنا له لكن ليس ذلك مكانه، فالمعلوم أن المعالجات التي تتم لتقاسم الثروة في مثل هذه المنابر تكون محكومة بطبيعة النزاع وبالتالي هي معالجات انتقالية في شكلها ومضمونها ونسبها وهي أيضاً قد لا تكون عادلة بمنظار آخر غير منظار النزاع الثنائي لكنها تصمّم لمعالجة الأزمة، وكم أذكر أنني بعد محاولات الوساطة تضخيم نتائج ملف الثروة إعلامياً بأن

الملف قد تقدم وبلغ ٨٠٪ في أول شهر من التفاوض في محاولة منهم لرفع أسهمهم لدى الرأي الإقليمي والعالمي ومع إدراكي للحقيقة التي تخالف ذلك مضموناً، وبحكم أنني كنت كبيراً للمفاوضين فقد آثرت أن أحضر الجلسة التي تلت ذلك الإعلان مباشرة كما كنت أفعل مع ملف الترتيبات الأمنية من حين لآخر، منسق ورئيس الجلسة أبلاسي أويدراقو لم يكن يعرف أنني كبير المفاوضين وتلك كانت مصيبة أخرى للوساطة، طلبت الحديث وبدأت التذكير بأن الملف في حقيقته لم يتقدم خطوة في اتجاه مفهوم ومضمون تقاسم الثروة وأن النسبة المشار إليها لا تعبّر عن حقيقة التقاسم الذي نبحث عنه، قاطعني منسق الملف ورئيس الجلسة غاضباً قائلاً بأنهم ليس لديهم استعداد بأن يأتي شخص لم يحضر الجلسات السابقة ليعود بهم إلى الوراء بعد أن تقدّموا كثيراً، قلت له أولاً لسنا في مدرسة وعليه أن يزن أسلوب مخاطبته، وذكّرته بأننا هنا لسنا في مؤتمر اقتصادي ولا منتدى أكاديمي أو مهني، نحن هنا في منبر تفاوض بين طرفين خاضا حرب، وأنه يجب أن يعلم بأن دوره هو الوساطة وليس الوصاية، وأنه يمكن لأي طرف أن يغادر المنبر متى أحس بأن لوساطة حادت عن دورها بإصرار وواصلت في حديثي، ويبدو أن السفير بوبو نيانق أحد منسقي الوساطة والذي كان يجلس بجانبه ذكّرة خلسة بأن الذي يتحدث هو ليس عضواً في وفد لجنة الحركات لملف الثروة وإنما هو كبير المفاوضين، ولعله استدرك حينها أنه حاد عن دوره وعن دبلوماسية المخاطبة فعاد واستقام في حديثه بشكل منطقي.

عموماً ما كان يجري في اللجنة من تسارع وفق ذلك النهج، أوهم كثيراً الوساطة والمجتمع الدولي بأن ثمة تقدم هائل يُحرز في ملف الثروة وأرادوا أن يصدّقوا الكذبة وفعلاً مضوا في التصديق رغم أنهم يدركون الحقيقة، بينما الواقع أن القضايا الأساسية في الثروة والتي لها خصوصية بدارفور لم يُلامس منها شيء رغم ما يقال عن تقدّم في الملف الذي أشيع قبل نهاية الشهر الأول من التفاوض أن ٨٠٪ منه قد تم الاتفاق عليه، ورغم كل الذي كنت أردده بشكل متكرر وقلته في تلك الجلسة أو في الجلسات التحضيرية للجنة العليا المشتركة للحركات بخصوص رؤيتنا للتقاسم في الثروة والجداول والمعادلات المدروسة للتقاسم والمستندة إلى معلومات وأرقام وفق أسس ومرجعيات إلا أنه يبدو أن العديد من مفاوضي الحركات في ملف الثروة وبرغم محاولاتهم للاتساق مع مضمون التقاسم الذي عنيناه قد افتتنوا بضياء وهج المهنة وأطربوا كثيراً بنغمة تقدّم الملف التي عزفتها الوساطة فمضوا بنفس النهج وكثيراً ما يقود التخصص أصحابه، بيد

أن القليل منهم عادوا وأدركوا بعد مساجلات مكثّفة في اللجنة العليا للتفاوض الخاصة بالثوار أن التقاسم في الثروة لم يُلامس حتى الآن بشكل جوهري، وأن ما تم الاتفاق عليه ليس سوى نصوص في السياسات العامة يوجد الكثير منها في أضابير وزارة المالية في السودان دون تطبيق، وأنهم عليهم التركيز على نصيب دارفور كنسبة من الإيراد القومي العام فحسب، وهو الذي سيفي إلى حد ما حق النزاع.

أما ملف السلطة فالعقبات هي سيد الموقف في كل شيء ولم يتم إحراز أي تقدم يذكر فيه، منسق ملف السلطة في الوساطة وهو السفير برهانو دينكا الإثيوبي الأصل وهو ممثل سابق للأمين العام للأمم المتحدة لإقليم البحيرات وبورندي، كان رجلاً وقوراً في هيئته ومدركاً لماهية السلطة وتقاسمها لكنه كان يدير جلسات تفاوض السلطة كما لو كان بينه وبين الحركات الثورية خصام قديم، ونتيجة لذلك دخل في مجادلات كلامية عديدة خلقت بينه وبين الثوار جداراً من عدم الثقة، وكان ذلك كفيلاً بأن يقوّض فرص النجاح في الملف، ورغم أنه بعد عدة أسابيع غيّر من نهجه إلا أن التعصّب الحكومي هو الآخر لم يُمكّنه من تحقيق أي تقدم يُذكر في الملف رغم وضوح الرؤية فيه، وخلال تفاوض استمر لثلاثة أشهر لم يتم الاتفاق سوى على بند واحد فرعي في ملف السلطة ويتعلق بقبول الطلاب في الجامعات في دارفور، والحقيقة أن أي تقدم في ملف السلطة وبشكل حقيقي يعني أن المؤتمر الوطني سيفقد أغلبيته في السلطة وهو ما لا يمكن أن يحدث نظراً لتمسك الوفد الحكومي بضرورة المحافظة على أغلبيته التي اكتسبها من اتفاقية نيفاشا ٥٢٪، ولعله من دواعي الاستهجان أن ممثلي الحركة الشعبية الذين جاءوا ضمن الوفد الحكومي كانوا أكثر إصراراً على بقاء ما جاء في نيفاشا كما هو رغم التأكيد على أن التقاسم المعني هو يخص النسبة المخصصة للمؤتمر الوطني، وبالطبع على النظير تمسّك الثوار بمواقفهم العادلة القاضية بضرورة تقاسم تلك السلطة مع المؤتمر الوطني لأنه أُسيء استخدامها وأن ائتمانهم عليها أو تفويضهم بها لا تفرضه اتفاقية نيفاشا ولا أي اتفاقية غيرها، وإنما يخضع للتقاسم الذي فرضه النزاع القائم الآن لطالما حادوا عن الممارسة العادلة والراشدة منذ أن استولوا عليها بكاملها بانقلابهم في يونيو ١٩٨٩م ومارسوها بأحادية طوال تلك المدة. أكبر المعضلات التي أكدت عدم التقدم في ملف السلطة هو الموقف المشترك للوفد الحكومي وبداخله أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان والمجتمع الدولي في الوقوف معاً ضد مطلب الإقليم ونائب الرئيس، قد يجد الناس في دارفور تفسيراً لموقف الوفد الحكومي لكن ليس من السهل تفسير وتبرير

وهضم موقف ممثلي الحركة الشعبية الرافض، علماً بأنهم وحركتهم سيكونون أول المستفيدين من وجود نائب رئيس من دارفور ضمن مؤسسة الرئاسة التي كانت تقتصر على عضوين من المؤتمر الوطني هما الرئيس عمر البشير ونائبه علي عثمان طه وعضو من الحركة الشعبية هو النائب الأول سيلفاكير ميارديت، بيد أن موقف المجتمع الدولي المعروف في المفاوضات بشركاء أبوجا، وكان يُسمّى أصدقاء الإيقاد إبان اتفاقية نيفاشا، ظل حريصاً هو الآخر على التأثير في مفاوضات دارفور بما يكفّل الحفاظ على المحاصصة الواردة في اتفاقية نيفاشا وذلك من خلال الوصول إلى اتفاقية تتيح للمؤتمر الوطني أن يكون هو المهيمن وهو الذي يُحدد لأهل دارفور ما يرى من مشاركة في السلطة بما لا يؤثّر بشكل مباشر على دوره والتزامه الأحادي هناك، وبالتالي فقد كان ملف السلطة ملفاً بدأ بتعقيداته حيث أعلن كل طرف رؤيته واستمر بتعقيداته حيث تمسّك كل طرف برؤيته، لكنه انتهى بفوز النظام حين تراجع مني أركو مناوي عن الرؤية التفاوضية المشتركة والبرنامج التفاوضي المشترك ووقّع على الوثيقة، ومهما جاءت من تبريرات له إلا أنه في الواقع قد حقق رغبات الوساطة والمجتمع الدولي والنظام والحركة الشعبية لكنه أخفق في تحقيق رغبة أهل دارفور بشكلها العريض، خاصة بعد أن واجه الاتفاق اعتراضات واسعة فيما بعد لا نجزم بأن جميعها كانت قائمة على دراية وواقعية ولكن بالتأكيد قدر كبير منها يستند إلى مبررات منطقية.

الجدير بالذكر أن معايير تقاسم السلطة والثروة التي تم اعتمادها في الجولة السادسة شكّلت عقبة كؤود، لأنها اشتملت على عبارة استدراك يفرغها من مضمونها كلما أردنا الاحتكام إليها، وهو ما كان نتاج ما نجحت الحكومة في تمريره في الجولة السادسة دون أن ينتبه إليها مفاوضو الحركات التي حضرت تلك الجولة. لم يكن المسار في ملف الترتيبات الأمنية بأحسن حال، كان منسّق الملف ورئيس جلساته هو الجنرال النيجيري (كريس قاروبا) وهو رجل رغم القسمات العسكرية التي يحملها غير أنه مهذّب وهادئ ومرح، ولكن بحكم أنه جنرال عسكري فقد كان يدير الجلسات بصيغة الأوامر قبل أن يدرك بأن الأطراف الذين يتحدث إليهم ليسو منسوبين عسكريين تحت إمرته، حينها فقط بدأ نهجاً مغايراً وأكثر ليونة إلا أن كل دلك لم ينجح كثيراً في الانتقال بالملف إلى النتائج المرجوة رغم أن الترتيبات الأمنية الواردة في الاتفاقية هو الملف الأكثر قبولاً في تقدّمه.

من الطرائف أنني كنت أتناقش في بعض الأحيان خارج الجلسات مع الجنرال

(كريس قاروبا) حول الأمور العسكرية، معلوماتي استقيتها من خلفية أن والدي رحمة الله عليه كان رجل شرطة وقد عشت قسماً مقدّراً من حياة الصبي في مجمّعات مساكن الشرطة في مدينة الجنينة ومدينة نيالا وكانت لنا صداقاتنا مع أبناء مجمّعات مساكن القوات المسلّحة حيث عرفنا الكثير عن أمور العسكرية هنا وهناك، كما أننا أدّينا الخدمة العسكرية المعروفة ب (الكديت) خلال مرحلة الدراسة الثانوية، بالإضافة إلى اهتماماتنا الثقافية العامة ثم دراستنا لملف الترتيبات الأمنية لاتفاقية نيفاشا حين كنا نُعد ملف الترتيبات الأمنية للتفاوض منذ فبراير ٢٠٠٥م في أسمرا، وقد تعلّمنا الكثير من ملف الترتيبات الأمنية في نيفاشا، كنت أناقش الجنرال كريس قاروبا، وظن الرجل أنني جنرال مثله، فظل كلما يلاقيني يناديني (جنرال دوسه)، في بادئ الأمر خلت أن الرجل يمازح أو يسخر لا أدري حتى فاتحته يوماً وقلت له أنا لست عسكرياً، لكنه لم يصدّق مصارحتي مؤكداً أنه يعتقد بأنني عسكري واعتبرها مزحة مني إلى أن تأكد من آخرين فيما بعد واستعجب كيف لي أن ألم بتلك الحصيلة من المعلومات العسكرية، بيد أنني لا أرى بأنها كانت بذلك الحجم، وأياً كان حجمها فهي تعود إلى إطلاعي على ملف الترتيبات الأمنية الخاصة باتفاقية نيفاشا فضلاً عن بعض القراءات هنا وهناك، عموماً ما زلت أعتقد بأن الرجل ربما كان يجاملني فقط، فهو جنرال كبير في الجيش النيجيري وهذا لوحده يكفي.

بعد شهرين ونصف من المفاوضات الجامدة، شعر المجتمع الدولي وشعرت الوساطة باستعصاء تمرير أي شيء لا تقبله الحركات، وبات أن أفق الوصول إلى اتفاق شفق يتلاشى شيئاً فشيئاً لا سيما مع انحيازية النظرة التي تعتمدها الوساطة والتي تقوم على فرضية أنه ليس بالإمكان فرض شيء لا تقبله الحكومة، من هنا بدأت الحكومة في سلوك أسلوب مغاير، حيث عمدت إلى استجلاب وفود من أبناء دارفور إلى مقر التفاوض، هدفها من ذلك هو خلخلة التماسك بين الحركات أملاً في النجاح ومن ثم الوصول إلى غايتها في اتفاق يُشرك أهل دارفور لكن لا يهدد أغلبيتها في السلطة، ويعدهم بالتنمية ولا ينزع عنها الكثير من خزائن الثروة ويدمج من قوات الحركات بالعدد الذي لا يلجمها بترتيبات أمنية تهدد هيبتها وسطوتها بعد الدمج. قلت أنه كان ضمن وفد الحكومة أعضاءً من الحركة الشعبية لتحرير السودان وهم الأستاذ مالك عقار نائب رئيس الحركة والذي حضر وغادر مقر المفاوضات بعد أيام قلائل والقس كلمند جاندا والدكتور لوال دينج وزير الدولة للمالية ووزير النفط لاحقاً والأستاذ تيموثي توت شول

وزير الدولة بوزارة الصناعة لاحقاً والأستاذ ياسر عرمان نائب الأمين العام للحركة الشعبية والأمين العام للحركة الشعبية قطاع الشمال فيما بعد، وقد كانوا في دورهم تجاه التفاوض أعضاءً ملتزمين بكامل توجه ورؤية الحكومة، وما كان هنالك من تأثير أو تغيير لتواجد الحركة كشريك في السلطة على توجه الحكومة نحو تفاوض يتبنى رؤية إقرار الحقوق الكاملة بالنسبة لأهل دارفور كما يطالبون بها، فقد كان حرصهم على أن لا تتأثر اتفاقية نيفاشا بأي شكل من الأشكال من أي اتفاق يتم التوصّل إليه حتى لو كان مردود ذلك بالإيجاب وللمصلحة العامة لاستقرار السودان. ومع إدراكنا لذلك التوجّه إلا أن ما زادنا حيرة هو إعلان بعضهم وعلى الملأ أنهم لا يؤيدون حصول دارفور على كل الحقوق في تلك المفاوضات، ورغم تأكيداتنا لهم بأن ما نطالب به لا يمس مكتسباتهم في نيفاشا وإنما يمس نصيب المؤتمر الوطني، كان الواضح أنهم يدافعون وبشدة أن يحتفظ المؤتمر الوطني بأغلبيته في السلطة ولا يوافقون على منح دارفور إقليم ولا نائب رئيس يحل محل النائب الموجود علي عثمان طه ولا يوافقون أيضاً على منح نائب رابع لأنهم كما يقولون يخل بما جاء في نيفاشا ويمنح الشمال ثلاثة أشخاص في مؤسسة الرئاسة، ولعلي أقول أنهم بذلك ينظرون إلى إقليم دارفور جغرافياً باعتباره جزءً من الشمال كما جاء في اتفاقية نيفاشا وليس كتلة اجتماعية عانت تهميشاً، وقد انعكس ذلك السلوك بشكل واضح في رئاسة د. لوال دينج للجنة الثروة عن الحكومة ورئاسة الأستاذ تيموثي توت شول للجنة السلطة في بعض الأحيان، لكن قطعاً معارضة ممثلي الحركة الشعبية لتعويض متضرري دارفور كان ذا صلة بما يخافون انعكاسه على مواطني الجنوب الذين لم تشمل اتفاقية نيفاشا أي تعويضات لهم.

الوفود الشعبية للجولة السابعة

عندما حضر أول وفد من السودان برئاسة الفريق إبراهيم سليمان إلى مقر التفاوض في يناير ٢٠٠٦م عقدت اللجنة العليا للتفاوض الخاصة بالثوار اجتماعاً وتم نقاش هذا الأمر، نتاج المناقشات جاءت بأن موقف حركة تحرير السودان التي يقودها مني مناوي هو وقف هذه الوفود مع التقدير لها ولأفرادها معللين بأن هذا منبر للتفاوض بين طرفين متنازعين قتالاً وليس مؤتمر صلح عام أو منتدى أو ندوة أو ورشة عمل، وأن مسائل التواجد محسومة بالكثير من الوثائق التي عرّفت أطراف التفاوض، وليس ذلك من باب الإقصاء حيث ندرك بأن مواقف بعض القادمين ضمن الوفود مواقف طيبة ومؤيدة لعدالة القضية، ولكنهم أيضاً يأتون ضمن وفود رسمت الحكومة مهامها بدقّة ووافقت على سفرها، كما أنه ليس من السهل على أولئك النفر الخروج على تلك المهام وإلا كانوا عند عودتهم محل مساءلة وإرهاب وقهر، بل من الأصل لن تسمح لهم الحكومة بالسفر دون أن تتأكد بأنهم ذاهبون لتبنّي ونقل وجهة نظرها، لكل هذا ولقفل باب التعميم الذي سيخل قطعاً بقوة القضية في تلك المرحلة وخوفاً على انهيار تماسك التنسيق القائم جاء مبدأ الرفض، لكن كان رأي حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور وحركة العدل والمساواة بقيادة د. خليل إبراهيم هو أن تحضر الوفود التي ترسلها الحكومة إلى مقر التفاوض معللين بأنهم أبناء دارفور ولا يمكن أن نرفض حضورهم إلى مقر التفاوض، تلك كانت نظرة مليئة بالعاطفة، وإزاء هذا الوضع أشرنا إليهم أن نطالب الوساطة إذن أن تأتي الحركات بدورها بوفود تختارها هي من داخل معسكرات النزوح واللجوء ومن أبناء دارفور بالمهجر، ورغم الإجماع على هذا الأمر من الحركات الثلاث إلا أن الوساطة لم تستجب، وبالطبع فقد رفضت الحكومة ذلك بشدة أيضاً، وهنا أشرنا لرفقائنا أن نرفض حضور الوفود التي تبعث بها الحكومة بشكل نهائي، لم يوافق الرفاق ولإصرارهم من جهة ولخوف حركة تحرير السودان (مناوي) من جهة أخرى بأن الخلاف إذا استفحل سيؤدّي إلى فضّ التنسيق، آثرت الأخيرة النزول عند الأمر الواقع رغم إدراكنا بالنتائج السالبة التي ستترتب على ذلك فيما بعد، وبناءً على ذلك التساهل أرسلت الحكومة خلال ثلاثة أشهر قرابة خمسة وفود شعبية كلها كانت تحمل وجهات نظرها ولمآرب أخرى، وقد صدق حدسنا وأدركه الآخرون بعد أن أصدرت الوساطة وثيقتها في نهاية أبريل وتأكد للحركات بأنها كانت أسوأ مضموناً من الوثيقة التي قدّمتها الوساطة في يناير قبل قدوم تلك الوفود والتي سبق أن رفضها الثوار، كما ازداد التأكد أكثر من

حقيقة التوقعات بعد الإرهاصات التي شاعت عن من هو الأقرب للتوقيع بين عبد الواحد نور ومني مناوي وحتى حدوث التوقيع من طرف واحد.

والحقيقة أن الحكومة والوساطة وبما في ذلك المجتمع الدولي كانوا حريصين على حضور هذه الوفود التي تختارها وتبتعثها الحكومة ولسان حالهم يقول لعلّها تستطيع خلخلة التماسك القوي للحركات، فالجميع اصطدموا بقوة تماسك الحركات في موقفها التفاوضي وكانوا يبحثون عن أي مِعول يُفتتون به هذا التماسك لتسهيل الاختراق الذي يبحثون عنه، وهو الاختراق الذي يحقق اتفاقاً لا يؤثّر على سطوة المؤتمر الوطني ولا على مضمون الشراكة والمحاصصة التي نشأت بموجب اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا(CPA). لقد كان نتاج الاجتماع الذي انعقد في يناير ٢٠٠٦م في القصر الرئاسي في أبوجا بحضور الرئيس النيجيري أوباسانقو ورئيس الإتحاد الأفريقي الرئيس الكونغولي دنيس ساسو وكبير الوسطاء سالم أحمد سالم وأعضاء الوساطة وممثلين عن المجتمع الدولي، والذي حضره رؤساء وفود الحركات الثلاث وهم عبد الواحد محمد أحمد نور ومني أركو مناوي وأحمد تقد لسان وبعض قياداتهم وكان شخصي الضعيف ضمنهم، كان نتاجه حاسماً في بقاء واستمرار صلابة تماسك الحركات، فقد تمسّكت الحركات بموقفها من الحقوق دون تنازل وأكدوا للمجتمعين أن موقفهم من الحقوق يستند إلى عدالتها.

قلنا أن اجتماع اللجنة العليا للحركات قد ناقش أمر الوفود التي تبعث بها الحكومة إلى مقر التفاوض وقلنا أن حركة تحرير السودان بقيادة مناوي هي التي تحفّظت على حضور الوفود بينما وافقت حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد وحركة العدل والمساواة حضورها، ونظراً للحفاظ على التماسك نزلت الحركة الرافضة عند رغبة الغالبية رغم الإدراك بأن نتائج تلك الوفود لن يفيد التماسك، وهو ما حدث بالضبط من تأثير سالب على وحدة الصف، وتركت بصمتها التي ظهرت فيما بعد. في منتصف فبراير ٢٠٠٦م، أي بعد ما يناهز ثلاثة أشهر من بدء التفاوض في الجولة السابعة، أصدر عبد الواحد محمد أحمد النور بيانه بفضّ التنسيق بحجة رئيسية يقول فيها بأن حركة مناوي وحركة العدل والمساواة متشددتان في التفاوض وأنه يرغب في الوصول إلى سلام، كما استند إلى حجج ثانوية أخرى مثل التحالف الذي تم في أنجمينا بين مناوي ود. خليل تحت مسمّى تحالف قوى غرب السودان.

تركت تلك الوفود بصمتها في مفاهيم المجتمع الدولي وأثّرت فيه خاصة في موضوع تمثيل الحركات لدارفور، وبدأت تظهر في أوساط ممثلي المجتمع الدولي أحاديث خاوية في مضمونها لكنها مؤثّرة ومتداولة مثل أن الحركات لا تمثل أكثر من ٢٪ من أهل دارفور، متناسين أن الأمور في المفاوضات التي تنعقد لمعالجة النزاعات المسلّحة لا تقاس بمثل هذه المقاييس وإلا لكانت الحكومة التي بعثت بهم والتي استولت عليها الجبهة الإسلامية عبر انقلاب عسكري قاده العميد حينها عمر حسن أحمد البشير والتي لم تتحصل سوى على أقل من ٠.٠٠٨ ٪ تقريباً من مجمل أصوات الناخبين السودانيين في آخر انتخابات حرة ونزيهة جرت في العام ١٩٨٦م، أولىَ ألا يحضروا ممثلين مطاوعين عن الشعب السوداني إلى مقر التفاوض.

من البدهي أن السعي للوصول لأي اتفاق كان وما زال يقوم على فرضية أن يشتمل على كامل حقوق أهل دارفور وبالتالي لن تقتصر الاستفادة منه للحركات فقط لا سيما إذا تضمّن معالجات شاملة لقضايا التنمية وقضايا الخدمة المدنية وتقاسم السلطة والثروة بمفهومها العريض، بل أن منها ما لا يقبل القسمة إلا من خلال استخدام الجميع له والتمتّع به كالبنيات التحتية. في شهر يناير تقدّمت الوساطة بمسودة اتفاق لكن الثوار رفضوها باعتبارها دون طموح لحقوق علماً بأنها كانت في مضمونها أفضل من الاتفاقية التي تم توقيعها في الخامس من مايو ٢٠٠٦م، بعد توافد الوفود الشعبية التي تُرسلها الحكومة، تراجعت الوساطة وقدّمت في أبريل الوثيقة التي عُرفت فيما بعد باتفاقية السلام لدارفور، لقد صدق صحة حدس الرأي الذي كان ينادي بضرورة وقف حضور أي وفود تبعث بها الحكومة إلى مقر التفاوض لأنها تأتي حاملة وجهة نظر واحدة هي وجهة نظر الحكومة وأن ذلك يجد هواه لدى الوساطة الأفريقية ويخلط المفاهيم لدى المجتمع الدولي الذي كان أسيراً لأجندته ومصالحه ورغبته في الوصول لأي اتفاق يخفف عنهم من جانب آخر لهيب وسياط شعوبهم تحت تعاظم المأساة الإنسانية.

قلنا أنه رغم المحاولات العديدة التي تمت مع عبد الواحد نور للعدول عن أمر الانسلاخ من التنسيق لما له من أضرار مباشرة بقوة الموقف ووحدة التفاوض وصلابة الرؤية إلا أنه تمسّك بموقفه ومضى، ربما كان ذلك نتاج للمخاوف والمحاذير التي تم تضخيمها له لا سيما إذا أدركنا بأنه كان محاطاً بعدد لا يستهان به من بعض ممن وصفهم هو بنفسه بعد توقيع مناوي بما معناه أنهم كانوا طابوراً خامساً لصالح الحكومة داخل حركته وأنه لم يكن يدري عنهم. لم تتوقف المحاولات لإثناء عبد الواحد نور بل

تمت اجتماعات مع الوساطة الأفريقية والمجتمع الدولي بضرورة المحافظة على عدم قبول الانسلاخ لما له من تأثيرات سلبية على مسار التفاوض، كما أنه سيفتح الباب أمام انسلاخات أخرى، وكان أبرز تلك الاجتماعات ذلك الذي تم مع د. سالم أحمد سالم عقب بيان عبد الواحد مباشرة لكن كانت الوساطة الأفريقية والمجتمع الدولي منتشيتين بذلك الانسلاخ واعتبروه انتصاراً لمحاولاتهم من أجل الاختراق والتي ظلّوا يحاولونها خلال ثلاثة أشهر دون جدوى، والغريب في الأمر أن الوساطة ظلّت في فترات سابقة تنادي بضرورة وحدة الحركات بيد أنها تأتي وتناقض دعواتها تلك بفعل مناقض. تلك كانت بداية انهيار فرصة تحقيق النجاح الكامل والمؤكّد في انتزاع الحقوق كاملة والتي انتهت بتوقيع اتفاقية السلام لدارفور في الخامس من يونيو ٢٠٠٦م من قِبل حركة واحدة هي كانت أبعد الحركات للتوقيع وفق معطيات التفاوض وحسب رأي المراقبين والمتابعين في ذلك الوقت، ولكن كانت تلك هي نتيجة أجواء التسابق التي جاءت مع حضور الوفود المبتعثة والتي في كنفها اتخذ عبد الواحد نور قراره بفض التنسيق والذي تبعته انسلاخات عديدة بعد ذلك، وربما كانت الحركة الموقّعة تستبطن في داخلها الكثير الذي لم تفصح به مما دعاها إلى الإصرار على التوقيع رغم المحاذير والتحذير بسوء الاتفاقية وما تتيحه للطرف الآخر من مبررات المراوغة والتنصّل وهو المعروف بذلك.

بعد فض التنسيق أصبحت حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور تتفاوض منفردة مع الوساطة تحت قيادة كبير مفاوضيها الذي سماه عقب الانسلاخ وهو الراحل الدكتور عبد الرحمن موسى أبكر، والحقيقة أن ذلك كان أحد أكبر الأخطاء المتعمدة التي ارتكبتها الوساطة الإفريقية التي يقودها الدكتور سالم أحمد سالم، والتي اضطرت بفرص انتزاع الحقوق كاملة وبنجاح الوسطة الأفريقية في أول تحدي حقيقي لها على مستوى القارة، إذ كيف تسمح بالتفاوض مع كل حركة على انفراد وعلى نفس المنبر وفي نفس الوقت، هذا يتناقض مع دواعي مباركتها لوحدة الرؤية التي توصّلت إليها قيادات الحركات الثلاثة في بداية الجولة ووضعوها في ميثاق وقّعوا عليه جميعاً ويتناقض أيضاً مع دعواتها المتكررة للحركات بضرورة التمسّك بالوحدة، وكيف يمكنها أن تصل إلى اتفاقية مشتركة وهي تدير تفاوضاً منفصلاً لكل حركة.

في الجانب الآخر كانت الحركتان الأخيرتان ما زالتا محتفظتين بالتنسيق، واستمر التفاوض حتى الأيام الأولى من شهر مارس، ولم يتم تسجيل أي اختراق أو تقدم يُذكر،

وأن التقدم الذي أشيع له وحاولت الحكومة السودانية والمجتمع الدولي والوساطة تضخيمه وتفخيمه في ملف الثروة لم يكن سوى عموميات كما لو كانت مخرجات المؤتمرات الاقتصادية، وليس لها أي مساس مباشر بمفهوم تقاسم الثروة الذي يتم في منابر التفاوض تحت نزاع مسلّح، كان الشيء الوحيد الإيجابي فيها هو تعزيز وتحرير دور مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات (Fiscal and Financial Allocation and Monitoring Commission) وهي مفوضية تم الاتفاق على إنشائها في اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني، واختصاصها الرئيسي هو وضع المعايير لتقاسم الثروة رأسياً وأفقياً ومراقبة ومتابعة وتنفيذ التحويلات للأقاليم والولايات في مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية عندما يتم تقويم وضع الدولة السودانية وتحديد ملامحها المتوافقة مع تطلعات وأمنيات التداول السلمي في ظل الديمقراطية والتعددية، أما فيما يتعلق بالتقاسم الذي كنا نبحث عنه لدارفور فالتقدّم المشار إليه في لجنة الثروة لم يحقق أي شيء حينها، لأن أكثر ما تم التوافق عليه هي سياسات عامة موجودة أصلاً في أدبيات الاقتصاد السوداني ووزارة المالية وليس فيها جديد ولا تفيد دارفور التي تبحث حينها عن تقاسم ملزم يجد طريقه إلى التنفيذ على الأرض وينقلها نقلة تنموية نوعية في الفترة الانتقالية تزيل عنها مظالم متراكمة، الحقيقة أن بعض المفاوضين من الثوار في ذلك الملف أيضاً استهوتهم نفرة النشوة بما تم تسميته تقدماً في ملف الثروة رغم تنبيهنا لهم حينها ومحاولاتنا لثنيهم عن مجارة ذلك الاندفاع الخاوي، بيد أن بعضهم أدرك الحقيقة فيما بعد.

مجموعة الـ ١٩

ظهرت مجموعة ال ١٩ وهي مجموعة أعلنت انفصالها من حركة عبد الواحد نور عندما عرض عليهم مشروعاً لاتفاق منفرد لم يقبلوه لأنه لا يتضمن أي الحقوق كاملة، وكان أبرز الذين قادوا ذلك الانسلاخ هم نائب رئيس الحركة خميس عبد الله أبكر والأمين العام جار النبي عبد الكريم يونس ورئيس المجلس التشريعي إسماعيل عمر والأستاذ يعقوب سعد النور وأمين الإعلام عبد الحفيظ مصطفى موسى والمهندس أبو القاسم أحمد أبو القاسم ود. صالح أحمد إسحاق وآخرين كثُر من القيادات الميدانية، وطالبت المجموعة الوساطة لاعتمادها كحركة وطالبت أيضاً بمنبر تفاوضي منفصل، ولكن الوساطة التي كالت هناك بمكيال حين وافقت على انسلاخ عبد الواحد نور من التنسيق، رفضت هذه المرة التعامل والاعتراف بالمنسلخين، وهكذا تَعقّد التفاوض مرة

أخرى وبقيت المجموعة في أبوجا دون أن يكون لها أي وضعية تفاوضية، وإزاء هذا الوضع لم تجد الوساطة بداً من التجميد الصامت للتفاوض بأكمله متعذّرة بهذا التفكك الذي هي كانت أول من بذرت بذرته بقبولها اعتماد المبدأ حينما انسلخت حركة تحرير السودان عبد الواحد نور، حيث توقفت جلسات التفاوض الرسمية منذ ذلك الوقت مع كل الأطراف، وكم طاف على فندق شيدا من ممثلي المجتمع الدولي رفيعي المستوى ومسئولين كثر لإخراج التفاوض من عنق الزجاجة، أبرزهم وزير الخارجية البريطاني الأسبق جاك استرو ولكن لم يفلحوا. ذلك أن الوساطة هي التي خلقت هذا الموقف وكان حري بها أن تتحمل تبعاته من النقد المتواصل وبأنها ليست كفؤه للمسئولية. لكن ثمة مياه تجري تحت الجسر، فقد كان راشحاً أن مفاوضات سرية تتم مع مجموعات من هنا وهناك لكنني لا أجزم بعلمي بحقيقتها، كما لم أشارك في أي منها.

مرة أخرى وفي منتصف أبريل بدأت الإشاعات القوية تأخذ طريقها إلى أن ثمة اتفاقاً يمكن أن يتم بين الحركة التي يقودها عبد الواحد نور والحكومة ومرد ذلك يعود إلى نهج الحكومة وتفكيرها القائم على البحث عن مصلحتها وليس عن مصلحة الوطن واستقراره، وفي هذا الاتجاه يقول (أكس دوال) وهو أحد الخبراء ضمن فريق الوساطة في الجولة السابعة من الذين ساهموا بشكل كبير في التأثير السالب تجاه حقوق دارفور، يقول في إحدى مقالاته التي كتبها عن اتفاقية سلام دارفور الموقّعة في أبوجا ونشرها في موقع منظمة (Justice Africa)، قال:

In February, in semi-secret separate negotiations, Majzoub almost clinched a deal with Abdel Wah d, whose chief negotiator, a Darfurian professor of ancient languages called Abdel Rahman Musa, actually initialled an agreement. But Abdel Wahid hadn't prepared his SLM colleagues for such a dramatic step. There were no proper structures for consultation and decision-making – there wasn't even any record-keeping – and Abdel Wahid had simply instructed Abdel Rahman Musa to go ahead. Nineteen SLM delegates denounced Abdel Wahid's move and withdrew their support.

في فبراير وضمن مفاوضات منفصلة وسرّية فإن مجذوب الخليفة كان على وشك التوصّل لاتفاق مع عبد الواحد نور لذي كان كبير مفاوضيه هو بروفسور دارفوري في اللغات القديمة يدعى عبد الرحمن موسى والذي وقّع في الواقع بالأحرف الأولى على اتفاق لكن عبد الواحد لم يهيئ زملائه في الحركة لمثل تلك الخطوة المثيرة. لم تكن هناك هياكل مناسبة للتشاور واتخاذ القرار، ليس هناك حتى حفظ للسجلات، ببساطة أعطى

عبد الواحد التوجيهات إلى عبد الرحمن موسى للمضي قدماً. تسعة عشر عضواً من الحركة أدانوا تصرّف عبد الواحد وأعلنوا انسلاخهم. يضيف ألكس دوال في مكان آخر محللاً خطوة مجذوب الخليفة بأنه كان في الواقع يبحث عن توقيع اتفاق مع عبد الواحد نور نظراً لكونه مدعوماً من قبيلة الفور الذين يشكلون قاعدة جماهيرية عريضة في دارفور، وهو بذلك يرسم لكسبهم إلى جانب المؤتمر الوطني في الانتخابات التي ستجري في العام ٢٠٠٩م والتي تنص عليها اتفاقية السلام الشامل، ومعلوم أن د. مجذوب الخليفة هو الممسك بملف الإعداد لها لتمكين المؤتمر الوطني من الفوز الكاسح فيها بكل الوسائل، وأضاف (ألكس دوال) في نفس السياق أنه في فبراير ٢٠٠٦م كاد مجذوب الخليفة وعبد الواحد نور أن يوقّعا على الوثيقة التي شارك في إعدادها د.مجذوب الخليفة ود. عبد الرحمن موسى أبكر كبير مفاوضي عبد الواحد وآخرين، غير أن عبد الواحد نور لم يتمكن من إقناع كل أعضاء وفده بها وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسة لانسلاخ المجموعة التي عُرفت حينها بمجموعة ال ١٩، وقد أكد بعض الذين انشقوا صدق هذه الرواية.

المعروف أن (الكس دوال) وهو باحث له كتابات عن إقليم دارفور وله معرفة لا باس به حيث زاره وعاش فيه في الثمانينيات، قد استعانت به الوساطة الأفريقية لينضم إلى فريق الخبراء العاملين مع الوساطة، وهو حاله كحال الكثيرين أمثاله له دوافعه وأجندته الذاتية وغيرها، وإذ كونه أحد خبراء الوساطة فقد شارك في إعداد مسودات البنود والاتفاقيات التي كانت تُعرض للثوار من حين لآخر، وكون أن تلك المسودات كانت دائماً بعيدة كل البعد عن استحقاقات الحقوق التي يطالب بها أهل الإقليم، فإنه في هذه الحالة يؤدّي دوراً هو في الواقع خدم الحكومة أكثر مما خدم مقتضيات معالجة الأزمة التي أُنتدِب خبيراً في وساطتها، بيد أن اللقاءات القليلة التي جمعتني به خلال مسيرة التفاوض أكّدت لي ورسّخت عندي هذا الفهم، وعموماً لم يكن الرجل ليجدني أحد الذين يحبب الحديث إليهم أبداً وكُنت دائم الريبة فيما يقوم به، كان لدي إحساس دائم بأنه ينسج خيوطاً ليست في مصلحة القضية، ولعل قلّة اللقاءات بيني وبينه تؤكّد هذه الحقيقة، فقد كان ضمن كثيرين من المجتمع الدولي يصنفونني على أنني متشدد في التفاوض (hard liner) وبالتالي لم أكن من الذين يروق لهم تواجده في تلك المفاوضات، ولم يكن ذلك التشدد الذي يعنونه سوى تمسكي بعدالة الحقوق التي لا تخضع لأي مساومات وبالحجج الدامغة التي ظللنا ندافع بها عنها وإنني والذين

وصفوهم بالمتشددين لنفتخر بذلك الوصف لطالما كان ذلك عنوانه ومعلوم مضمونه.

قُلت أن حراكاً صامتاً ومريباً بدأ يهيمن على أجواء فندق شيدا مع بداية شهر مارس ٢٠٠٦م، حيث توقّفت جلسات التفاوض الشاملة ولكن زاد الحراك الثنائي على صعيد أعمال الوفود دون ضجيج، وكثرت زيارات بعض أفراد المجتمع الدولي لمفاوضي الثوار في غرفهم وبعض الذين يُحسبون من عملاء الاختراق لا يتورعون في الذهاب إلى السفارة السودانية في أبوجا لاستكمال الاجتماعات هناك والتخطيط من بعيد، وكثرت زيارات الوفود التي تبعث بها الحكومة تحت مسمّى المجتمع المدني. كان ذلك الصمت هو ما يقال عليه صمتاً يسبق العاصفة، فثمة حراك كبير طابعه الريبة والإخفاء يدور في أروقة الفندق وخارجه، لا أملك أن أقول بأنني أعرفه بكلياته لكنني عايشت ملابسات الحديث المتسرّب عنه هنا وهناك ضمن إطاره العام، وآمل شخصياً أن أملك يوماً كامل تفاصيل ما خُفي وفوق القليل الذي سردته مما كان يطفح من حديث وإشارات هنا وهناك، بيد أنه حتماً ستتضح تفاصيله مع الأيام، وسيكشف التاريخ كل أو بعضاً من حقائقه أن عاجلاً أو آجلا، وهي مسئولية كل الذين كانوا حضوراً في ذلك المحفل ويملكون كل أو بعض الحقيقة أن يُملّكوها للناس لأنها أحداث رسمت ملامح مرحلة من عمر المجتمع الدارفوري بشكل خاص والسوداني بشكل عام، وتركت تأثيرها على الأزمة وطريقة معالجتها، بل وكشفت الكثير من مكامن الضعف لدى بعض الثوار في فهم مضمون ومعاني الثورات وأهدافها، وكشفت أيضاً حقيقة الإرادة المتأصلة للحكومة في الإبقاء على الأزمة متعمقة والتعامل معها فقط من منطلق التسويف.

مبادرة سلوفينيا

في الأسبوع الأول من شهر فبراير ٢٠٠٦م استقبل الدكتور سالم أحمد سالم كبير الوساطة الأفريقية مارينا بيتر (Marina Peter) وكانت عضواً فيما يُعرف بالمجموعة المحورية للسودان (Sudan Focal Point) ومقرّها لندن حيث جاءت مرسولة لمبعوث الرئيس السلوفيني جانيز درنوفيسك (Janez Drenovesk)، وكان غرض حضورها هو أن تتقدم للوساطة بمبادرة الرئيس السلوفيني في حل الأزمة، والإطار العام للمبادرة هو أن تلتقي الأطراف المتنازعة في سلوفينيا لإجراء مفاوضات مباشرة تحت إشراف وتسهيلات الحكومة السلوفينية، كانت الشائعات تميل إلى أن أصل المبادرة ليبية لكنها جاءت عن طريق سلوفينيا، بيد أنه ليس هناك ما يؤكد حقيقة الفرضية أو ينفيها. المبعوثة السلوفينية وقبل لقائها بكبير مفاوضي الإتحاد الأفريقي سالم أحمد سالم،

التقت أولاً المهندس إبراهيم محمود موسى مادبو باعتباره مفوّضاً عن عبد الواحد نور، كما التقت كبير مفاوضي حركة العدل والمساواة الأستاذ أحمد تقد لسان كل على حده، وعرضت عليهم مسودة الإطار العام للحل وفق ما جاء في المبادرة والتي تتكون من ستة عشر بنداً ثم طلبت من كل واحد منهم أن يوافيها بمرئيات حركته، حينها ما زالت الحركات الثلاثة متماسكة في وحدة رؤيتها والتزامها وأن اللجنة العليا للتفاوض كانت الوعاء المخطط والمنفّذ لكل إستراتيجيات وتكتيكات التفاوض. عندما التقتني مارينا بيتر باعتباري كبير المفاوضين لحركة تحرير السودان في نفس الخصوص أعلمتها بأنني جزء من منظومة ثلاثة حركات وأن الأمر يتطلب أن نطرح الأمر في اللجنة العليا للتفاوض ليتم البت فيه، بيد أنني قلت لها بأن المبادرة يجب أن تحوز على موافقة الوساطة الأفريقية وتنطلق من داخلها وإلا فُسّرت وكأنها محاولة لإحلال محل الإتحاد الأفريقي، لذا طلبت منها وريثما ألتقي زملائي في اللجنة العليا للحركات الثلاث أن توافي الوساطة الأفريقية وتناقش معهم الأمر من هذه الزاوية، بيد أنها فاجأتني وسلّمتني نسختين من مسودات التجاوب التي استلمتها من حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد، قلت لها لا أستطيع إعطاءك ردّنا دون أن نطرح الأمر في اجتماع اللجنة العليا للحركات الثلاث لأنها هي صاحبة الفصل في الأمر.

بعد لقائي مع مارينا بيتر، التقيت الزملاء أحمد تقد لسان وإبراهيم محمود موسى مادبو وعاتبتهم بشكل رقيق على تجاوزهم للجنة العليا في ذلك الأمر برغم ما لهم من سيادة واستقلالية في حركاتهم لكنني كنت أنطلق من الميثاق المشترك الذي وقّعه رؤساء الحركات الثلاث قبل بداية الجولة وبموجبه تشكّلت اللجنة العليا وعلى هديه كانت تتم إدارة العملية التفاوضية، بيد أنهم تقبّلوا العتاب وأكّدوا على ضرورة إعادة مناقشة الأمر في اللجنة العليا، غير أن الأحداث كانت أسبق، فقد أصدر عبد الواحد نور بيان انسلاخه من التنسيق في منتصف فبراير ٢٠٠٦م أي بعد اقل من أسبوع من ذلك اللقاء، كما أن الوساطة هي الأخرى رفضت المبادرة السلوفينية التي أصرّ مقدّموها على أن تبقى مستقلّة عن وساطة الإتحاد الأفريقي. فيما بعد علمت أن بعض الحركات قد بعثت أصلاً بمراسيل إلى سلوفينيا والتقوا القيادة السلوفينية وتشاوروا معها قبل مجئ مبعوثة الحكومة السلوفينية ولكن دون أن نعلم ماهية تلك المشاورات وإلى ماذا انتهت، حيث لم يفصح عن فحواها أحد، كما أن المبادرة السلوفينية هي الأخرى قد ماتت.

في منتصف مارس ٢٠٠٦م بدأت بعض الإرهاصات تأخذ طريقها إلى المسامع بأن

الوساطة تعمل على إعداد وثيقة أتفاق وستعرضها على الأطراف، علماً بأن بعض المواضيع المدرجة في جدول الأعمال لم يتم التفاوض فيها حتى ذلك التاريخ، وكان الجميع في الفندق في حيرة من أمر التفاوض الذي توقف لأكثر من شهرين دون أن تكون هناك جلسات فعلية، ذلك التوقف ربما كان عنواناً لجولات لقاءات جانبية تجري بين مختلف الأطراف، هنا وهناك ولكن لا توجد مؤشرات دامغة بأماكنها ولا أبطالها، بيد أن الوساطة وأفراد المجتمع الدولي كانوا منغمسين فيها حتى النخاع.

كان بادياً أن المجتمع الدولي الذي سمّى نفسه (شركاء أبوجا) قد اختار السفير زيد الصبّان ممثل الجامعة العربية للمفاوضات أن يكون متحدثاً باسمه، ولعل ذلك يعود إلى كونه يتحدث العربية إلى جانب الإنجليزية والفرنسية وبالتالي سيكون أكثر الحاضرين قدرة على المخاطبة مع جميع الأطراف، كان نشطاً وبشوشاً ودبلوماسياً لكن الثوار في الحركات كانوا يعتقدون أنه أكثر ميلاً للحكومة منهم ولعل ذلك ناتج بُناءً على المواقف التي وقفتها معظم الدول العربية في دعمها للحكومة السودانية رغم فداحة المأساة التي تعرّض لها أهل دارفور وعدالة القضية التي يناضلون من أجلها، ويتذكرون موقف الدول العربية في مؤتمر القمة العربية الذي عُقِد في الخرطوم في مارس ٢٠٠٦م والذي جاءت مقرراته داعمة لموقف الرئيس البشير وكأن لسان حالها يقول له امض في حربك في دارفور ونحن معك، وبالتالي غمر ذلك الاعتقاد بأن الجامعة العربية ليست سوى مرآة تعكس مواقف الدول العربية وأن ممثلها في المفاوضات إنما يتواجد لإقرار ودعم تلك المواقف حتى وإن أبدى بعض المشاعر المؤثّرة تجاه المأساة، وليس بالضرورة أن تعكس مواقف الدول الموقف الشخصي للسفير زيد الصبّان الذي كان على صعيد تعاملاته الشخصية غاية في الاحترام والتقدير والدبلوماسية مع الجميع.

يّذكر أن الجامعة العربية في أبريل ٢٠٠٤م كانت قد بعثت بوفد برئاسة السفير سمير حسني مدير الإدارة الأفريقية بالجامعة وعضوية كل من الدكتور عبد الرحمن صبري مستشار بالإدارة الاقتصادية والسيد محمود راشد، مدير إدارة حقوق الإنسان، والسيدة إلهام الشجني والسيد زيد الصبّان عضوي مكتب الأمين العام للوقوف على الأوضاع في دارفور، على أن ترفع اللجنة تقريرها في أسرع وقت لأمانة الجامعة، وللحق فقد كان السفير سمير حسني ووفده صادقين في تقريرهم الذي رفعوه وبيّنوا فيه أن هناك انتهاكات لحقوق الإنسان جراء الحرب التي تشنّها الحكومة ومليشياتها ومدى معاناة النازحين وبالطبع اللاجئين، وتقول بعض المصادر أن تلك الإدانة الصادرة من الجامعة

العربية للحكومة السودانية ربما كانت أول إدانة من الجامعة العربية لدولة من أعضائها في شأن حقوق الإنسان، (بالطبع قبل ربيع الثورات العربية). لكن ذلك التقرير لم يذهب بعيداً إذ سرعان ما تجاوزته الجامعة وحاولت إثبات عكس ذلك من خلال مواقفها الداعمة للحكومة السودانية بعد ذلك دون أي اعتبار للمواثيق الدولية والقيم الإنسانية ومشاعر الذين يعيشون المأساة في دارفور، وحتى تُكفّر الجامعة عما تراه زلّة للجنة تقصّي الحقائق التي كلّفتها، فقد كافأت النظام السوداني بأن عقدت مؤتمر القمة الثامنة عشرة للملوك والرؤساء العرب في الخرطوم في مارس ٢٠٠٦م، بل وذهبوا بعيداً بعد ذلك بوقوف غالبهم مع الرئيس البشير ضد قرارات المحكمة الجنائية التي صدرت بحقه والتي اتهمته بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وجرائم إبادة جماعية، وهو تأكيد عين على نكوص الجامعة عن تقريرها الأول، خاصة بعد أن ألقت بكل ثقلها لإثبات براءة النظام ورئيسه وكأن شعب دارفور شعب لا يستحق الحياة.

تصرّف الجامعة كان يوحي وكأن السفير سمير حسني وأعضاء وفده قد غرّدوا خارج السرب، غير أن أعضاء اللجنة قد أرضوا ضمائرهم بصدقيتهم في التقرير الذي رفعوه، فاليهنأوا برضاهم عما فعلوه لأن ذلك أنفع وأجدى يوم لا ينفع مال ولا بنون، بيد أن مرصاد القدر لم يتأخر طويلاً حيث افتضح أمر الجامعة والدول العربية وكشف كيلها بمكيالين حين جاءت أحداث ليبيا والتي أيدت فيها الجامعة العربية حظر الطيران وعمليات الناتو وجرّمت النظام الليبي بقيادة العقيد القذافي وأيدت حتى إحالة ملفه إلى المحكمة الجنائية الدولية رغم أن حينها لم يمض على الحرب الأهلية هناك سوى ثلاثة أسابيع، وأتبعت موقفها ذلك موقفاً مماثلاً مع سوريا وإنها لمفارقة وأيما مفارقة.

نائب الرئيس السوداني في أبوجا

في منتصف مارس ٢٠٠٦م حضر علي عثمان محمد طه نائب الرئيس السوداني إلى مقر المفاوضات في أبوجا على رأس وفد ضم الفريق صلاح قوش مدير الأمن والمخابرات والدكتور إبراهيم أحمد عمر الأمين العام للمؤتمر الوطني وآخرين أملاً في إضفاء ما أرادت الحكومة أن تشيعه وتظهره من أنها جادة وأن هذه الجدية تنعكس عبر ذلك الوفد الرفيع الذي يقوده نائب رئيس الجمهورية، لم يكن حضور نائب الرئيس السوداني لمجرد البقاء على هامش المفاوضات وإجراء اللقاءات مع المتواجدين هناك، وإنما جاء ليقود الوفد الحكومي المتواجد هناك والذي كان على قيادته د. مجذوب الخليفة، لكن فيما يظهر أن ثمة صراع خفي بين مراكز القوى داخل النظام السوداني لا يطفح إلى

السطح كثيراً ولكنه تجلّى هناك، حيث لم يكن مجذوب الخليفة متواجداً في معظم اللقاءات التي نظّمتها الوساطة بين وفد نائب الرئيس السوداني وبعض الحركات وبوجود ممثلين عن المجتمع الدولي، وغياب كبير مفاوضي الحكومة ورئيس وفدها عن مثل هذه اللقاءات إنما يعكس حجم وعمق تصادم مراكز القوى داخل المؤتمر الوطني، وهو أمر يؤكّد بأن د. مجذوب الخليفة لم يكن راغباً أصلاً في حضور نائب الرئيس السوداني إلى حيث يعتقد بأنها ساحته التي ينبغي أن يدير فيها لعبة المفاوضات بقيادته.

لم تكن زيارة نائب الرئيس السوداني لمقر المفاوضات تشكّل دفعة نجاح تجاه تحقيق أي اختراق في القضايا الرئيسة محل الخلاف، لكنها شكّلت صورة معنوية للوساطة والمجتمع الدولي والوفد الحكومي، ولم تقلل من جدية الثوار لأن في ذلك الوقت كان رؤساء الحركات الثلاثة متواجدين في مقر التفاوض وهو ما يؤكّد أن الحركات الثورية أيضاً متواجدة برؤسائها. قُلت أن الوساطة كانت قد دفعت بشركائها من المجتمع الدولي أن يلعبوا دورهم تجاه تحقيق أي اختراق نحو الوصول إلى اتفاق ما، ولذلك كانت تأمل كثيراً في جهود وضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وأن ما ترجوه من ضغوط في هذا الاتجاه هو أن يوجّه للثوار وليس للنظام، والوساطة لا تختلف في مفاهيمها لميزان التوسط لكل القادمين كوسطاء في النزاعات من دول العالم الثالث، لأنهم جميعاً قادمون من مواقع سابقة للسلطة الشمولية في بلادهم، وبالتالي دواخلهم مشبّعة سلفاً بالميل التلقائي إلى جانب الحكومات والأنظمة. كان ضمنياً معروف لدينا أن اهتمامًا الولايات المتحدة ينصب على الملف الأمني، لذلك تولّت أمر الترتيبات الأمنية بينما تولّت بريطانيا معالجة ملف السلطة، والأخير كان هو المحك والعقبة الرئيسة لتباعد الخلاف فيه بين الحكومة والثوار، وذلك أمر طبيعي لما للسلطة من تأثير عطفاً على مفهومها المنتشر في العالم الثالث.

جدير بنا أن نعي حقيقة أن الإرادة السياسية للحكومة في معالجة الأزمة من منطلق الاعتراف بحقوق الآخر والاعتراف بدوره في تأسيس الدولة التي تستوعب الجميع وفي تقرير مصير الوطن السوداني، هذه الإرادة ومن خلال إخضاعها للاختبار قد أكدت سقوطها وبعدها عن الواقعية والمنطقية، وبيّنت التجارب أنها ذات نزعة أحادية موغلة في التطرف والتنكّر. من أكثر اللقاءات أهمية خلال تواجد نائب الرئيس السوداني في أبوجا، ذلك اللقاء الذي نظّمه الوفد الأمريكي في إطار مقاربة وجهات النظر فيما يتعلق بأمر الترتيبات الأمنية كأحد محاور لتفاوض الحساسة، حضر هذا الاجتماع من طرف

الحكومة كل من نائب الرئيس السوداني على عثمان محمد طه ود. إبراهيم أحمد عمر ومدير الأمن والاستخبارات صلاح قوش والفريق عصمت عبد الرحمن مسئول ملف الترتيبات الأمنية في المفاوضات ومعلوم أنه شغل منصب رئيس هيئة أركان الجيش السوداني، والعميد دخري الزمان عضو وفد الحكومة، وحضره من جانب حركة تحرير السودان، رئيس الحركة مني أركو مناوي وشخصي باعتباري كبير المفاوضين واللواء فضل السيد عبد الله مسؤول ملف الترتيبات في المفاوضات ويحي حسن النيل قائد التوجيه المعنوي وعضو وفد التفاوض وترايو أحمد على مقرر ملف الترتيبات الأمنية. بينما حضر من الجانب الأمريكي سفير الولايات المتحدة في السودان كاميرون هيوم وثلاثة آخرين من أعضاء الوفد الأمريكي في المفاوضات. دار نقاش قصير حيث عرض كل طرف رؤيته للترتيبات الأمنية ثم بلغنا منعطف الخلاف حيث انكشفت نوايا الحكومة بوضوح فهي ترغب في الوصول إلى اتفاق لكنها لا تريد ما يلزمها بتنفيذه، فعندما قلت لهم في حالة تتويج المفاوضات الجارية في أبوجا باتفاق شامل، بالنسبة لنا نحن الثوار ومع تقديرنا للالتزامات ولكل الشهود والضامنين، إلا أننا أيضاً نعزز ضمانتنا لتنفيذه بأن تتواجد بين ثلاثة آلاف أو خمسة آلاف من قواتنا بكامل عتادها في الخرطوم طوال الفترة الانتقالية لتطبيق الاتفاقية والمقدّرة حينها بست سنوات، لم أكمل هذا الحديث حتى هاج نائب الرئيس علي عثمان ومدير الأمن صلاح قوش كما لو كانت صاعقة وقعت عليهم قائلين غير ممكن وغير مقبول رافضين ذلك بشدة، وقال نائب الرئيس طه موجهاً حديثه نحو مدير الأمن صلاح قوش وأنقل حديثه بنفس المفردات « ديل عاوزين زي اتفاق الجنوب، إذا كان كدا نفرتكها» قلت له بنفس العبارات « نفرتكها، نحن لا نثق فيكم لأنكم لا تحترمون العهود، رفضكم وهياجكم هذا يبيّن سبق إصراركم على عدم الالتزام بتنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه »، وكانت تلك نهاية اللقاء وذهب كل وفد إلى سبيله ولم ألتقي بعد ذلك به حتى غادر أبوجا.

ما حدث يؤكّد بأن الحكومة ليس لديها أي إرادة صادقة في تنفيذ أي شيء في دارفور، لأنهم ببساطة سقطوا في أبسط اختبار، إذ لو كانت نواياهم صادقة لما رفضوا وجود قوات الثوار في الخرطوم لطالما يرغبون في الوصول إلى سلام شامل ودائم ولهم الاستعداد في تطبيقه بحسبانه التزام أخلاقي في المقام الأول، وحينها لا يكون لقوات الثوار أي تأثير ولا دور مهما كان عددها. كان ذلك هو اللقاء الوحيد الذي حضرته مع نائب الرئيس السوداني، بيد أن لقاءات أخرى كانت قد جرت في ذات الإطار قبل هذا اللقاء وبعده لكنني لم أكن طرفاً سوى في ذلك اللقاء الوحيد، ولا أدري حقيقة ما تم في اللقاءات الأخرى، ولعل هذه

واحدة من الفجوات التي شكّلت جزءً من القصور التنظيمي داخل الحركة.

في السادس والعشرين من أبريل ٢٠٠٦م قدمت الوساطة وثيقة اتفاق للأطراف وطلبت منهم أن يردوا عليها خلال يومين فقط، كان ذلك ترتيباً محكماً بين الوساطة والمجتمع الدولي لفرض الوثيقة على الحركات لا سيما وهم ينتظرون وصول نائب وزير الخارجية الأمريكية روبرت زوليك مبعوثاً من الرئيس جورج بوش وكذلك هيلري بن وزير الدولة للتنمية الدولية البريطاني مبعوثاً من رئيس الوزراء البريطاني توني بلير خلال أيام للعمل على التوصل إلى اتفاق، قبل وصولهما كثّف مناديب المجتمع الدولي الدائمين في مقر المفاوضات اجتماعاتهم الثنائية مع وفود الحركات بغرض التمهيد لما هو آت، لم يكن ذلك الحضور النوعي مجرد ترفيع لمستوى التمثيل ولكن كانت هناك دوافع عديدة، فالرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير كليهما كان قد تبقّت له من دورته عام وعدة أشهر، وهما في حاجة إلى تسجيل نجاحات شخصية في السياسة الخارجية قبل مغادرتهما السلطة والخروج من البيت الأبيض و١٠ داونق استريت على التوالي خاصة مع تعاظم النداءات بإنهاء التواجد في العراق وأفغانستان وحجم الضغط الذي يلقيه عليهما، وأيضاً التمهيد لأحزابهما وهما الحزب الجمهوري في أمريكا وحزب العمال في بريطانيا لخوض السباق الانتخابي، وذلك يحتّم التوصل إلى اتفاق في النزاع في دارفور دون أن يكون لذلك تأثير سلبي يهدد اتفاقية السلام الشامل التي تمت في نيفاشا بالإضافة إلى الرغبة الدولية في إدخال القوات الهجين التي ستحل محل القوات الأفريقية في دارفور. من ناحية أخرى الوفد الحكومي أعلن موافقته على الوثيقة منذ أول يوم قُدِّمت له، وليس ذلك بغريب حيث يشاع بأنهم كانوا أصلاً طرفاً في إعدادها.

استعرضنا الوثيقة في اجتماع اللجنة العليا للتفاوض للثوار التي تقلّصت وباتت تضم حركة تحرير السودان بقيادة مني أركو وحركة العدل والمساواة بعد انسحاب حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور، خرجنا من الاجتماع بضرورة إبلاغ الوساطة بأن الوثيقة تحتاج إلى وقت أطول لدراستها وأنه لا يمكن البت في أمرها خلال يومين وكان الأجدر بالوساطة أن تسلّم الأطراف قبل أسبوعين على الأقل، لم تستجب الوساطة على التمديد وبقيت على رأيها بأن آخر يوم هو يوم الثامن والعشرين من أبريل ٢٠٠٦م، لا أدري كيف لوساطة راغبة في معالجة أزمة أن تتخذ مثل ذلك الموقف الجامد والذي ينم عن انحياز كامل للطرف الحكومي، لكن ليس غريباً أن ندرك الحقيقة إذا علمنا بأنها كانت تملأ يدها بإرهاصات نجاحها إما باتفاق مع عبد الواحد نور على الأرجح أو مني

أركو على الأقل، لكن هل ذلك هو هدف الوساطة أم الهدف الحقيقي الذي ينبغي أن تسعى إليه ويفرضه دورها هو الوصول إلى معالجة شاملة وعادلة ودائمة للأزمة، وهو الشيء الوحيد الذي سينهي النزاع ويوقف المأساة الإنسانية المتزايدة يوماً بعد يوم. بإصرار الوساطة على موقفها لم نستجب للموعد المضروب للرد وتجاهلنا بدورنا إصرارها، ووجدت الوساطة نفسها في مأزق فأعلنت تمديد الموعد ليومين آخرين، أي حتى الثلاثين من أبريل، وكان ذلك بديهياً حتى وإن كانت المدة قصيرة.

أخطرنا الوساطة بأننا سنقدّم رؤيتنا حول الوثيقة في يوم ٣٠ أبريل لا سيما وقد انحصر الأمر في رفض الوثيقة وإدراكنا بأن الوساطة قد عقدت عزمها على إنهاء التفاوض، أعددنا مرافعة رفض قوية ومسبّبة حول الوثيقة، وفي جلسة كاملة مع الوساطة وبحضور كامل للمجتمع الدولي قدّمت ونيابة عن الحركات مرافعتنا حول الوثيقة وبيّنت فيها موقف الحركات ورفضها لوثيقة الاتفاق المقدمة، وشملت المرافعة تشريحاً مفصلاً لفصول الوثيقة وأبرز البنود التي تتناول القضايا الأساسية محل الخلاف، حيث أذكر بعضها هنا كأمثلة وليس حصرياً، أكدنا بأننا لم نشترك في صياغة أي بند من بنودها ولم يتم استشارتنا في أي فصل أو فقرة من فقراتها خلال إعدادها، ولا تعكس حقيقة التفاوض الذي جرى، ولا تحتوي حتى على بعض البنود التي تم الاتفاق عليها خلال التفاوض في بعض المحاور، كما أنها لا تشتمل على الحقوق الرئيسة في تقاسم السلطة والثروة، وأغفلت أمر الإقليم ونائب الرئيس، وأن الصياغات الواردة ركيكة ومعممة وتهيئ لعدم الالتزام والالتفاف، كما أنه ليس فيها ضمانات كافية ولا توجد حتى جداول للتنفيذ، وبالتالي طالبنا بإلغائها لأنها لا تصلح ولا تحقق السلام المنشود، حيث أن البنود التي أشرنا إليها تمثّل الركيزة الأساسية لأي اتفاق ناجح. كان ذلك الرفض بمثابة ضربة قوية للوساطة التي كانت تعتقد بأن الحركات ربما توافق على الوثيقة بشكلها المقدم، كيف توافق والوثيقة لا تعكس بأي حال من الأحوال أي صورة من صور التفاوض التي تمّت والتي كان الوفد الحكومي فيها مأزوماً على الدوام ومحشوراً في أضيق الزوايا لضعف حجّته في الدفاع عن الباطل وفي محاولاته تغطية شمس الحقيقة بيديها وهو الذي جعلها تجنح مع الوساطة إلى تعليق التفاوض لشهرين وتبحث عن مخارج أخرى.

لم تكن الوثيقة سوى صدىً مردوداً لصوت الحكومة السودانية، بل صُمّمت لتمكّنها في مرحلة التنفيذ من أن تُفرّغها من أي محتوى إلزامي أو أخلاقي. موقف الوساطة والمجتمع الدولي بدعمهم لتلك الوثيقة يذكّرني بتناقضه مع موقف آخر حدث في إحدى

جلسات التفاوض في الجولة الثالثة والتي استعرضت فيها بشكل دقيق ومحدد حقوق أهل دارفور الكاملة المنتظرة من المفاوضات كمعالجة عادلة وشاملة ودائمة، وطلبت من الوساطة والمجتمع الدولي الحاضرين بكثافة في تلك الجلسة إن كان أي واحد منهم لا يوافقني بأن الحقوق التي استعرضتها أو أي جزء منها واجبة الاستحقاق لدارفور سواء عبر التفاوض أو غيره أن يشير بيده عالياً، وأنه بإشارته بيده يعلن في هذه الساعة وفي هذا التاريخ وفي هذه القاعة في أبوجا - نيجيريا قدرته على مواجهة محاسبة التاريخ له، لم يُشر أحد بيده، تلك كانت شهادة كافية منهم بقوة طرح وحجّة الحركات للقضية في أبوجا، بيد أنني استعجب مناقضتهم لذلك بقبول الوثيقة التي طُرِحت في أبريل ٢٠٠٦م، لكنني بالطبع أتقطّع حزناً حين أستعيد انسحاب عبد الواحد نور من التنسيق وموافقة مني أركو مناوي على التوقيع على تلك الوثيقة لأن الموقفين قصما ظهر القضية. لعل ذلك الحزن يعزّزه ما رشح عن قول لا أجزم بصحّته لنائب رئيس الجمهورية على عثمان طه موجّهاً إلى د. مجذوب الخليفة حينما تم استدعاؤه إلى الخرطوم قبيل التوقيع على بروتكولات تعزيز الشأن الأمني والإنساني في الجولة الثالثة، حيث قال له « المتمردين ديل هزموكم في المفاوضات لكننا لن نعطيهم حقوقهم إلا بسل الروح» وهي عبارات إن صحّت تؤكّد ما هو ماثل من تعامل مع الأزمة من منطلق أن الحقوق في نظرهم إنما هي عطايا يتكرّمون بها وليست حقوقاً شركاء فيها. بيد أن مضمون القول يرمي إلى هزيمة الوفد الحكومي في طاولة التفاوض من حيث الحجّة والوثائق، وقلنا أن ذلك ببساطة يعود إلى عدالة القضية وإصرار الحكومة على الدفاع عن الباطل، ولكن ليس بعيداً القول أيضاً أن ذلك يأتي في إطار التنافس الداخلي بين قيادات المؤتمر الوطني من الذين كانوا ينتقدون نائب الرئيس علي عثمان طه بأنه قدّم الكثير في اتفاقية نيفاشا بما يُفهم أن الحركة الشعبية قد هزمتهم في المفاوضات، ولعل راجح القول لما تسرّب مما قاله علي عثمان طه إلى د. مجذوب الخليفة أنه يأتي في إطار رد الصاع.

دور مبعوث الرئيس جورج بوش

في الأول من أبريل وصل السيد روبرت زوليك مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية وبدأ موجه من الاجتماعات الثنائية مع رؤساء الحركات كما فعل المبعوث البريطاني وزير التنمية الدولية هيلري بن، وقد مارسوا ضغوطاً شديدة على أمل انتزاع موافقة الحركات بالوثيقة، لا أدري خصوصية ما تم في تلك الاجتماعات وهي كثيرة في تلك الفترة القصيرة مع رؤساء الحركات الثلاث حيث كما قلت أن رؤساء الحركات ما كانوا

منفتحين لثقافة التنوير الكامل، وهو جزء من أزمة الصعود السريع للقضية في الإعلام والدبلوماسية الدوليين، أما بالنسبة لي فقد كان أول اجتماع أحضره كان قد ضمّ وفد السيد روبرت زوليك مبعوث الرئيس الأمريكي جورج بوش المُشكّل من السفير روجر ونتر وهو مبعوث فاعل في عملية نيفاشا والسفير كاميرون هيوم سفير الولايات المتحدة الأمريكية في السودان والسفير جون بيت رئيس الوفد الأمريكي في مفاوضات أبوجا وآخرين، بينما ضم وفد حركة تحرير السودان التي يقودها مني أركو مناوي كل من شخصي الضعيف ود. التجاني عبد الله بدر مسؤول ملف تقاسم الثروة وفضل السيد عبد الله مسئول ملف الترتيبات الأمنية وترايو أحمد علي مقرر ملف الترتيبات الأمنية وإبراهيم أحمد إبراهيم مسئول ملف السلطة ويحي حسن النيل من القادة العسكريين.

لم يناقش ذلك الاجتماع أي مواضيع سوى أنه كان اجتماعاً بروتكولياً اقتصر على التحية والمجاملة بين الوفدين، لكن أبرز ما يستحق الإشارة إليه هو أن السيد روبرت زوليك طلب من مني أركو مناوي أن يقدم ما لديه وكأنه على موعد مع ذلك، أشار مني أركو إلى ترايو أحمد علي أن يُسلّم السيد روبرت زوليك الورقة فأخرج ترايو ورقة وسلّمها، أخذ روبرت زوليك الورقة واحتفظ بها، ذلك الحدث ترك لدينا نحن بقية أعضاء الوفد أكثر من علامة استفهام بغض النظر عن النوايا، إذ كنا قد كلّفنا اللجنة العليا للتفاوض الخاصة بالحركة أن تُعد ورقة شاملة لرؤيتها حول الوثيقة وما ينبغي تعديله وإضافته حتى تصبح قابلة للقبول، وأن تلك الرؤية هي التي ستقدّم لروبرت زوليك مبعوث الرئيس بوش بعد التوافق فيها مع شراكائنا في التنسيق في حركة العدل والمساواة وفي حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور، واللجنة المعنية مستمرة في اجتماعاتها حين جاء اجتماع التحية والمجاملة مع وفد روبرت زوليك، لم تكن الورقة التي سلّمت لروبرت زوليك نتاجاً من عمل اللجنة العليا ولا يعلمون عنها شيئاً.

لم يفصح مني أركو ولا ترايو أحمد علي عن المحتوى الحقيقي لتلك الورقة حينما سألناهم لاحقاً عنها، أشاروا إلى أنها تصب في اتجاه الرؤية الموحدة لكن لم يكن ذلك متّسقاً ولا مقنعا لأننا ذكّرناهم بأن اتجاه الرؤيا هو ذلك الذي يتم من خلال اللجنة العليا، لكنني أرجّح أن تكون تلك الورقة هي التي اختزلت كل آمال الثورة في حقيقة الاتفاق الذي تم التوقيع عليه من خلال رؤية حملت وجهة نظر القائمين عليها فرادى أو جماعات، وأحسب أنهم أيضاً ندموا عليها بعد أن عاشوا التجربة المرّة في السودان خلال سنوات التنفيذ وخرجوا مغاضبين مرة أخرى إلى صفوف المعارضة في ٢٠١٠م، وإن

تأخر خروجهم كثيراً وارتبط بتوقيت وظرف ترك عند الكثيرين تحفظاً قلل من قوة القناعة بمبرراتهم التي أعلنوها رغم واقعية مضمونها. مثل ذلك الحدث هو انعكاس طبيعي لما تحدثنا عنه من سلبيات وقصور في البنيات الفكرية والتنظيمية لنشوء وعمل حركات دارفور الثورية وأخص هنا حركة تحرير السودان لكوني كنت عضواً فيها وأدرك الكثير مما كان يدور بداخلها، تلك حقيقة كانت إحدى آفّات العمل الثوري حيث تتقاطع الأهداف سواء بمعرفة أو بدونها وتترك تأثيرها المدمّر على العمل الثوري حيث لا يسلم حتى القائمون عليه أنفسهم من آثارها ولكن بعد فوات الأوان.

قلنا أن الوساطة قد ضربت موعداً لانتهاء المفاوضات، والحقيقة أن الوساطة لم تفعل الكثير مما ينبغي أن تفعله لأجل إنجاح المفاوضات بغية التوصّل إلى سلام عادل وشامل ودائم، حيث أنه وطوال الجولات المتعددة كانت الحقوق أكثر وضوحاً من الشمس في رابعة النهار، وتلك آفة الوساطة كما سبق أن قلت أنها دائماً تؤسس بنيانها على شفا جرف هار، كان ذلك مخجلاً من وساطة تُدرك الحقيقة لكنها تفضّل إعطاءها ظهرها، لم تجرؤ الوساطة يوماً أن تقف مع الحق بوضوح كامل، الأمر لا يتحمّل مجاملة الحكومة، إذا كانت الحجج واضحة والحقيقة واضحة ينبغي أن تقول الوساطة كلمتها بوضوح وتطالب الطرف الذي يجب عليه أن يخضع للحقيقة، وإذا رفض ذلك الطرف حينها يمكن للوساطة أن ترفع الأمر إلى الجهة التي فوّضتها وهو الإتحاد الأفريقي ممثّلاً في أعلى هرم له وهو مؤتمر رؤساء الدول والذي بدوره يرفع تقاريره إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

أعلنت الوساطة عن دعوة رؤساء الحركات الثلاثة لاجتماع جامع سيُعقد في قصر الرئيس النيجيري او باسانقو في مساء الرابع من مايو ٢٠٠٦م، وسيحضره إلى جانب الرئيس النيجيري أو باسانجو كل من الرئيس الكونغولي دنيس ساسو الذي يرأس دورة الإتحاد الأفريقي لتلك السنة ونائب وزير الخارجية الأمريكي روبرت زوليك ووزير التنمية الدولية البريطاني هيلري بن ورئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي الدكتور ألفا عمر كوناري وممثلو المجتمع الدولي إلى جانب كل أعضاء وفد الوساطة الأفريقية. طُلب من رؤساء الحركات الثلاثة أن يصطحب كل واحد منهم أربعة مرافقين، كانت إرهاصات الدعوة تشير إلى أن أمراً ما يتم تدبيره في ذلك الاجتماع ويراد له أن يخرج للملأ. ذهبنا إلى قصر الرئيس النيجيري وكان الوفد الذي يرافق مني أركو يتكون من شخصي باعتباري كبير المفاوضين وعيسى بحر الدين محمود رئيس مجلس التحرير الثوري (المجلس التشريعي للحركة) ويحي حسن النيل قائد التوجيه المعنوي وسيف الدين هارون أمين الإعلام، بينما كان الوفد

المرافق لعبد الواحد نور يتألف من د. عبد الرحمن موسى أبكر كبير مفاوضيه، وإبراهيم محمود موسى مادبو وأبكر محمد أبو البشر وأحمد عبد الشافع (توبا)، كما رافق الدكتور خليل إبراهيم كل من أحمد تقد لسان كبير المفاوضين لحركة العدل والمساواة وأحمد حسين آدم الناطق الرسمي ود. جبريل إبراهيم محمد مسئول ملف الثروة والشهيد الراحل جمالي حسن جلال الدين مدير مكتب رئيس الحركة الذي استشهد في هجوم حركة العدل والمساواة على مدينة أم درمان في مايو ٢٠٠٨م.

وفق ما رتّبت له الوساطة هو ألا تدخل وفود الحركات الثلاثة دفعة واحدة وإنما يُنادَىَ كل وفد لوحده ثم يخرج ويأتي الوفد الآخر، كان ذلك مسار سخرية منا حيث كان أشبه بالتحقيق أو المعاينات لكننا، آثرنا أن نمضي في ذلك حتى لا نُدخِل الرئاسة النيجيرية في حرج إذا رفضنا لا سيما وأن موافقتنا على المضي وفق البرنامج لا تقلل مما نحن عليه من موقف، دخل وفد حركة تحرير السودان بقيادة مني أركو كأول وفد تم استدعاؤه، لم يكن ذلك الترتيب عشوائياً وإنما ترتيباً قائماً على ما يُعتقد بأنها موافقة مسبقة بالوثيقة أبداها مني أركو مناوي إلى روبرت زوليك، ومن خلال الحديث الذي تحدث به المتكلمون من أعضاء الوساطة والمجتمع الدولي أحسست وكأن مني أركو قد أعطى فعلاً موافقته على الوثيقة في الاجتماعات الثنائية التي تمت بينه وبين روبرت زوليك وربما مسئولين آخرين من المجتمع الدولي، وأنه قد جئ به لهذا الاجتماع بغرض الإعلان والتتويج، وكان مني أركو مرتبكاً ومتردداً رغم ميله إلى الموافقة والرغبة في إعلان ذلك، ولأنني كنت أجلس ملاصقاً بجانبه ومن منطلق رفضي للوثيقة فقد كنت أنا الآخر أدفعه نحو الرفض، وشعرت في لحظة ما بضرورة التدخل والحديث، وفعلاً تحدثت وكررت رفضنا للوثيقة بنفس المبررات السابقة، كان حديثي مفاجئاً ومحبطاً للحضور الذين تهيئوا لسماع نبأ مغاير لما أقول أعدّوا له كامل العدة، استطعت أن أوقف اندفاع مني أركو مناوي لإعلان موافقته في تلك اللحظة، وطلبت منه بأن يطلب من رئاسة الاجتماع فرصة للخروج للتفكر في الخارج وإجراء المزيد من المشاورات مع قيادات الحركة في الميدان والمهجر عبر الهاتف، كنت أريد أن نخرج وعندما يتم استدعاء د. خليل إبراهيم أو عبد الواحد نور وكنت أعلم أن أحدهما على الأقل أو كليهما قد يرفضان الوثيقة أو يطالبان بإصلاحات جذرية عليها، حينها سيكون ذلك بمثابة دافع لكي يُراجع مني أركو موقفه في تلك اللحظة الحساسة والتاريخية.

خرجنا من الاجتماع بعد أن أذِن الرئيس أبو باسانجو بذلك وقد كان يرأس

الاجتماع، وفي الخارج احتد واحتدم النقاش بيني وبين مني الذي كان متحمساً للموافقة في الوقت الذي كنت أرفض ذلك بشده وتصور الأمر إلى مراحل بعيدة من الحدة، تدخّل يحي حسن النيل في النقاش لتهدئة الخواطر لكن حديثه كان مبهماً وقد أحسست من مضمون حديثه ميوله هو الآخر للموافقة على الوثيقة، أما عيسى بحر الدين وسيف الدين هارون فلم يُبديا أي رأي بتاتاً وكان تدخلهما في الحديث كمن يريد فقط فض اشتباك النقاش بيني وبين مني أركو وليس تدخّل من ينبغي أن يكون طرفاً أصيلاً، ولا أدري لماذا أبديا تلك السلبية، والحقيقة لم أجد أبداً تفسيراً لموقفهما المبهم ذلك. في تلك الأثناء نُودي على عبد الواحد نور الذي دخل ورفض الوثيقة بصيغتها تلك وطالب بتضمين الحقوق الرئيسة وإعادة صياغتها لتكون صالحة لموافقته، بيد أن النقاش قد احتدّ بينه وبين نائب وزير الخارجية الأمريكي لكنه وقف عند رفضه وخرج، ونُودي على الدكتور خليل إبراهيم والجميع في الداخل كان يُدرك أنه سيرفض الوثيقة لذلك لم يُكثِر الحاضرون الحديث معه حين رفض وخرج.

رُفع الاجتماع لتتمكن الوفود من تناول وجبة العشاء ثم العودة مرة أخرى للسماع إلى مني أركو الذي كما قلنا خرج بحجة طلب المزيد من التفكر مع قياداته في الخارج. أذكر أثناء فترة تناول العشاء إلتقتني عضو الوفد الأمريكي (كاثرين) التي تعمل حينها مسئولة الملف السياسي في السفارة الأمريكية في أنجمينا – تشاد، قائلة لي بلهجة حادة (Dosa, get the thing done)، «دوسه، دع الأمر يتحقق»، قلت لها (I want the right thing to be done) أريد ما ينبغي أن يتحقق. كان الوقت متأخراً حيث بلغت الثالثة والنصف صباحاً ودخلنا القاعة بمعية مني أركو للمرة الثانية وجرت المحاولة ليُعلن موافقته لكن الأمر لم يتم حيث كان إصرارنا عليه بضرورة تعديل الوثيقة، أصابت الدهشة والإحباط كل الحاضرين الذين كانوا مهيأين لسماع نبأ الموافقة، حينما أدرك الرئيس أوباسانجو أن الأمر لن يتم في تلك الليلة قام برفع الاجتماع على أن يتواصل في العاشرة من صباح اليوم التالي، أي الخامس من مايو ٢٠٠٦م وفي نفس المكان.

الاجتماع العاصف والحاسم

بعد عودتنا إلى الفندق وكانت الساعة قد بلغت الرابعة والنصف صباحاً تقريباً، دعوت جميع أفراد وفد الحركة للتفاوض لاجتماع طارئ، والحقيقة أن أغلبهم كان صاحياً وينتظرون نتائج اجتماع القصر، ترأست ذلك الاجتماع من منطلق كوني كبيراً للمفاوضين وحضر مني أركو مناوي ولكنه بارك أن أستمر في رئاسة الاجتماع رغم أن البروتكول يعطيه

حق رئاسة الاجتماع، ومعلوم أحقيته في ذلك باعتباره رئيس الحركة ورئيس الوفد معاً. بعد أن استعرضت تطورات الموقف والأهمية التاريخية للاجتماع الذي ينعقد في وقت حساس وحرج من عمر النضال الثوري، طالبت الجميع بضرورة إبداء آرائهم بوضوح حول الموافقة والرفض من الوثيقة المقدّمة من الوساطة، كان لا بد لكل فرد في الوفد أن يتحدث ويقول رأيه بصراحة، لأنها لحظة تسجيل لأخطر قرار تاريخي في دور الحركة تجاه الأزمة السودانية في دارفور، خاصة وأن الحركة كانت هي القوة العسكرية الرئيسة في الصراع في ذلك الوقت، وأن آمال كل أهل دارفور معلقة بهم، وأن الحركتين الأخيرتين تعقدان الآمال على قرارها الذي سيكون فارقاً لمرحلة حساسة من عمر الثورة وقوّتها.

بدأ الأعضاء يتحدثون الواحد تلو الآخر بما فيهم مني أركو موضّحين آرائهم، ثم تحدثت كآخر شخص في الاجتماع وأوضحت رأيي بوضوح قائلاً بأنني ارفض الموافقة على توقيع هذه الاتفاقية لأننا لم نشارك في الموافقة على بنودها بصياغاتها الواردة، ولا تعكس أبداً شكل المفاوضات التي كانت كفّة الثوار وحججهم هي الراجحة دوماً، كما أنها أغفلت الحقوق الرئيسة المتمثلة في قسمة عادلة للسلطة والثروة، وأن النذر الوارد فيها من الحقوق مشوّهة، واستبدلت الإقليم بسلطة زائفة ولا تملك أي صلاحيات واضحة هي السلطة الانتقالية ولن تتمكن من أداء دور فاعل، وأن الصياغة في غالبها معمّمة، وليس فيها ضمانات قوية، ولا تشتمل على جداول للتنفيذ، وأن الحركتين الأخيرتين قد رفضتاها، وأنني من منطلق مسئوليتي كبيراً لمفاوضي الحركة وللتاريخ أسجل رفضي لها.

كانت حصيلة الآراء هي أن تسعة أعضاء وافقوا على الاتفاقية بينما رفضها عشرة أعضاء وامتنع تسعة أعضاء آخرين عن تحديد رأي قاطع بحجة أن الأمور ليست واضحة بالشكل الذي يساعدهم على قطعية الرأي وهو ما لا أرى فيه منطقاً أبداً. وإزاء هذا الوضع رفعت الجلسة ثم رفعت نتائج الاجتماع لأعضاء المجلس القيادي للحركة للبت النهائي فيه، أعضاء المجلس القيادي وهم خمسة، تواجد منهم اثنان في أبوجا وقد أخطرتهما بشكل رسمي وهما مني أركو مناوي رئيس الحركة وجمعة محمد حقار القائد العام لجيش الحركة والذي كان متواجداً في أبوجا لأكثر من ثلاثة أسابيع وبمعيته خمسة عشرة من القيادات العسكرية الرفيعة والذين عقدتُ لهم اجتماعا ونوّرتهم بتفاصيل ما يجري، وكان مني أركو قد استدعاهم للحضور إلى أبوجا بحيث يكونون قريبين للتشاور حول أي قرار نهائي يتعلق بنوع الاتفاق الذي يمكن التوصّل إليه لا سيما وأن الجولة السابعة وهي جولة حاسمة قد بدأت حينها تدخل في لحظاتها الدقيقة والفاصلة، كما نقلت

نتائج اجتماع الوفد عبر الهاتف إلى بقية أعضاء المكتب القيادي للحركة المتواجدين في الأراضي المحررة وهم الدكتور الريح محمود جمعه نائب رئيس الحركة ومصطفى محمد أحمد تيراب الأمين العام للحركة وأركو سليمدن ضحية رئيس هيئة الأركان.

في صبيحة الخامس من مايو ٢٠٠٦م غدر مني أركو إلى قصر الرئيس أوباسانجو في الساعة الثامنة والنصف صباحاً، ورافقة ثلاثة من أعضاء الوفد هم يحيى حسن النيل وأبو عبيدة عبد الرحيم الخليفة ود. صلاح أحمد الحاج مناع، لم يتم إخطاري بأنهم سيغادرون في ذلك الموعد لكنه ترك رسالة لأحد حرسه بأن يخطرني وإبراهيم أحمد إبراهيم المستشار السياسي للرئيس وأمين الشئون الخارجية أن نلحق به إلى القصر. تلك كانت إشارة واضحة من مني أركو إلى رغبته في التخلّص من الضغط النفسي لتواجدي بجانبه حيث أمارس محاولات ثنيه ومنعه من الموافقة على تلك الوثيقة، وهو الضغط الذي ظل يشعل في دواخله التردد في قبول الدعوة إلى رفض الوثيقة بحالتها تلك وضرورة الإصرار على إعادة صياغتها مضموناً ولغة حتى تُصبح مقبولة. تم إبلاغي بالرسالة في الساعة التاسعة والنصف، نزلت إلى بهو الفندق وبرفقتي إبراهيم أحمد إبراهيم وظللنا ننتظر سيارة المراسم التي ستنقلنا إلى هناك، طال الانتظار ولم تصل إلينا السيارة إلا بعد ما يقارب نصف ساعة، ويبدو أن ذلك كان مرتباً بدقّة بحيث عندما نصل إلى القصر، يكون مني أركو قد أعلن موافقته على الاتفاقية حيث لا مجال بعد ذلك لثنيه أو التراجع. الجميع هناك كان يعلم رأينا الرافض مسبقاً، وأن حضورنا بمعيته يمكن أن يُربك الاجتماع ويُعرقل الموافقة التي ينتظرونها من مني أركو مرة أخرى.

وصلنا إلى القصر وترجّلنا من السيارة وبينما نحن في طريقنا إلى القاعة، إذا بنا نسمع تصفيقاً حاراً صادر من داخلها، وتأكدنا لحظتها بأن مني قد أعلن موافقته على تلك الوثيقة، لا أدري ما إذا كانت موافقته تلك مشفوعة بدعم وتأييد من أعضاء المجلس القيادي للحركة الذين سبق أن أبلغتهم بما انتهى إليه اجتماع الوفد في صبيحة الخامس من مايو ٢٠٠٦م، دخلنا القاعة التي كان الجميع حضوراً فيها، وفي مقدمتهم الرئيس النيجيري ورئيس الكنغو رئيس الإتحاد الأفريقي لذلك العام ورئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي الدكتور ألفا عمر كوناري ونائب وزير الخارجية الأمريكي روبرت زوليك ووزير التنمية الدولية البريطاني وكل ممثلي المجتمع الدولي وطاقم الوساطة الإفريقية بالإضافة إلى وفد الحركة بقيادة مني أركو مناوي، في تلك اللحظات كان الرئيس النيجيري أوباسانجو يوجه كلمات الشكر والإطراء إلى مني أركو مناوي، فأدركنا بأن السيف قد سبق العزل، ولم نجلس

وعُدنا أدراجنا مباشرة إلى الفندق، ربما لم يلحظ بعض الحضور مجيئنا أو عدم جلوسنا فالجميع كان فرحاً أو ربما تجاهلوا، أو لعلهم لم يعبؤوا بقدومنا ومغادرتنا وذلك كان الأقرب.

بعد موافقته على الاتفاقية أرسل مني أركو طالباً حضور كل أعضاء الوفد المتواجدين في الفندق إلى قصر الرئيس أوباسانجو وذلك لحضور مراسم التوقيع على الاتفاقية، وكان الوساطة الأفريقية قد رتّبت وبموافقة الطرفين أن يتم التوقيع بعد ظهر نفس اليوم وفي نفس المكان. ذهب جميع أعضاء الوفد بما في ذلك العسكريون الخمسة عشرة، لكنني لم أذهب وآثرت البقاء في الفندق ولم أحضر حتى حفل التوقيع، وهنا تأتي روايتي لما حدث في القصر بعد ذلك سماعية عن أحد أعضاء الوفد الحاضرين لتلك الأحداث.

وتقول الرواية كما بلغتني أنه بعد اكتمال وصول أعضاء الوفد إلى القصر، بدا أن الرافضين للتوقيع من الحركة عادوا وبدؤوا يزمجرون ويهمهمون وكان لا بد من عقد اجتماع لتصفية الأمور قبل موعد التوقيع الذي كان قاب قوسين أو أدنى، حيث أن وفود المجتمع الدولي ظلّت باقية هناك والجميع في انتظار قدوم وفد الحكومة لاستكمال احتفال التوقيع. عقد أعضاء الحركة اجتماعاً صاخباً وحاداً في مداولاته بين الموافقين والرافضين في أمر سبقهم وتجاوزهم فيه رئيس الحركة وأعطى موافقته للوساطة والمجتمع الدولي، وبلغ الأمر حداً حرجاً، لكنهم توصّلوا إلى معالجة توافقوا عليها وهي أن يُعقد اجتماع عاجل للمجلس القيادي للبت في الأمر، كيف يُعقد اجتماع للمجلس القيادي وثلاثة من أعضائه غير موجودين هناك ولم يبق من احتفال التوقيع إلا سويعات قليلة، لكنهم كما قيل أجروا اتصالاتهم بالأعضاء الغائبين بالأمر وقام الأعضاء الغائبون بإبلاغ آرائهم لممثلين عنهم من القادة العسكريين الحاضرين وفوضوهم لحضور اجتماع المجلس القيادي نيابة عنهم وتبليغ تلك الآراء حول الموافقة والرفض، نائب رئيس الحركة د. الريح محمود جمعه فوّض يحيى حسن النيل وهو قائد التوجيه المعنوي ليبلّغ عنه رأيه، كما فوض الأمين العام مصطفى محمد أحمد تيراب، عيسى بحر الدين محمود الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس التحرير الثوري ليبلّغ عنه، وفوّض رئيس هيئة الأركان أركو سليمان ضحية، صلاح مصطفى عبد الرحيم (بوب) الذي كان يشغل منصب المفتش العام لجيش الحركة ليبلّغ عنه رأيه. المجلس القيادي للحركة يتشكّل بكامله من العسكريين، حيث أن أعضائه الخمسة كانوا في الميدان وإن تفاوتت فترات تواجدهم فيه، كما أن المُفوَضين الثلاثة أيضاً من العسكريين المتواجدين في

الميدان ولفترات طويلة، إذن هم أكثر الناس دراية بالوضع الميداني للحركة لكنهم ليس بالضرورة أن يكونوا أعمق بعداً في النظر إلى مآلات الأمور وفق تعقيداتها السياسية.

اتخذ المُفوَضون الثلاثة بالإضافة إلى مني أركو رئيس الحركة ورئيس المجلس القيادي، وجمعه محمد حقار القائد العام وعضو المجلس القيادي، اتخذوا مجالسهم في غرفة جانبية لسماع الآراء النهائية لأعضاء المجلس القيادي بينما بقية أعضاء الوفد في انتظارهم في قاعة أخرى، لم يَطُل انتظارهم حيث أن اجتماع الخمسة ليس سوى استماع للآراء بالموافقة أو الرفض بافتراض أن الجميع ملمّون بتفاصيل الأمر، كما أن المفوضين الثلاثة غير مخوّلين بالتداول في التفاصيل وإنما بنقل آراء الذين فوّضوهم كما هي، عاد الخمسة إلى حيث بقية أعضاء الوفد وكلّفوا صلاح مصطفى عبد الرحيم (بوب) المفتش العام لجيش الحركة بأن يُعلن للحضور القرار النهائي للمجلس القيادي للحركة، لم يتمالك صلاح مصطفى (بوب) دموعه التي كانت تنهمر بغزارة وهو يقرأ على الحضور قرار المجلس القيادي بموافقة أربعة من أعضائه على التوقيع ورفض واحد، وكان الرافض الوحيد هو رئيس هيئة الأركان أركو سليمان ضحية الذي فوّض المفتش العام بأن يُبلّغ عنه رفضه، أصاب الوجوم الحاضرين من أولئك الذين كان الرفض هو قرارهم بينما تهللت أسارير الموافقين ولم يدروا أنهم ألقوا بالحركة في تهلكة أكثر لهيباً مما كانت تواجهها في ميدان الحرب مهما كانت الظروف، تلك هي تهلكة الاتفاقية الهلامية التي لم توافق عليها حركتان من بين ثلاثة، ولم يلتف حولها غالب أهل دارفور حتى قبل أن يتصفّحوها، وتناساها المجتمع الدولي من أول شهر بعد التوقيع، وعارضتها القوى السياسية هلعاً وخوفاً من الحركة القائمة عليها قبل أن تستبين ما في جُعبتها من رؤى سياسية، ومزّقتها الحكومة جهاراً ورويدا كعادتها مع الاتفاقيات التي تعتمد ضمانتها على أخلاقيات الأطراف، وأخيراً لفظتها الحركة الموقّعة نفسها بعد إذلال وعسر دام خمس سنوات.

في ظهر يوم الخامس من مايو ٢٠٠٦م وفي قصر الرئيس النيجيري أولسقن أوباسانجو، أُسدِل الستار على المفاوضات حول الأزمة السودانية في دارفور في أبوجا – نيجيريا بانتهاء جولتها السابعة بالتوقيع على اتفاقية السلام لدارفور بين حركة تحرير السودان التي وقّع عنها مني أركو مناوي رئيس الحركة وبين الحكومة السودانية التي وقّع عنها الدكتور مجذوب الخليفة أحمد رئيس وفدها للتفاوض، بينما وقّع شهوداً على الاتفاقية د. سالم أحمد سالم المفوض الخاص وكبير وسطاء الإتحاد الأفريقي والرئيس الكنغولي دنيس ساسو باعتباره رئيس الدورة للإتحاد الأفريقي والرئيس النيجيري

أولسقن اوباسانجو عن الدولة المضيفة والبروفسير ألفا عمر كوناري رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي والدكتور علي عبد السلام التريكي ممثل العقيد معمر القذافي عن الجماهيرية العربية الليبية باعتبارها الدولة المسهّلة والسيد روبرت زوليك نائب وزير الخارجية الأمريكي عن الولايات المتحدة الأمريكية والسيد هيلري بن وزير التنمية الدولية عن بريطانيا والسيد يان برونك ممثل الأمين العام للأمم المتحدة والسيد بيكا هافيستو عن الإتحاد الأوروبي والمستشار زيد الصبان عن جامعة الدول العربية والسفير أحمد حجاج عن جمهورية مصر العربية والسفير ألن روك عن كندا والدكتور كجيل هدنيبو عن النرويج والسفير هنري دي كوناك المفوض الخاص عن فرنسا والسيدة أقنيس فان أردين وزيرة التعاون التنموي عن هولندا. من يشهد ذلك الحجم والمستوى الرفيع من توقيعات المجتمع الدولي يُصاب بالدهشة عندما يشهد ما انتهت إليه الاتفاقية وذلك الدور السلبي للمجتمع الدولي نفسه خلال تنفيذها. بيد أن غياب تشاد عن توقيع الاتفاقية سواء برغبتها أو تم تغييبها برغم أنها دولة جارة لدارفور وتتميز بوجود روابط اجتماعية قوية بين الشعبين، وفوق ذلك كانت هي أول من توسّط في الأزمة واستضافات أربعة جولات من التفاوض وتم فيها توقيع اتفاقيتين هي اتفاقية أبشّي الأولى في الثالث من سبتمبر ٢٠٠٣م واتفاقية أنجمينا لوقف إطلاق النار في الثامن من أبريل ٢٠٠٤م، كل هذا ترك من الدلالات ما يُعطي الكثير من مؤشرات التفسير لدور تشاد في مرحلة ما بعد الاتفاقية ودعمها لجبهة الخلاص ومن بعدها حركة العدل والمساواة بذلك الحجم من الدعم الكبير.

كان من أبرز معالم ظهيرة التوقيع على الاتفاقية، هو انسلاخ ما يُقارب نصف وفد عبد الواحد نور (١٥) عضواً بقيادة كبير مفاوضيه الدكتور عبد الرحمن موسى أبكر وعلي مجوك المؤمن إبراهيم محمود موسى مادبو وآخرين وانحيازهم إلى الاتفاقية، ذلك الانسلاخ يبين حجم الاضطراب التنظيمي داخل حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور. قبل ثلاثة أشهر من التوقيع انسلخ منها من سمّوا أنفسهم بمجموعة التسعة عشر، والآن مع التوقيع انسلخ النصف المتبقي، ولحق بالتوقيع على ملحق رتّبته الوساطة الأفريقية مع الحكومة السودانية في أديس أبابا تحت مسمّى (Declaration of Commitment) ويقصد به إعلان الالتزام باتفاقية السلام، وقد وقّع الدكتور عبد الرحمن موسى أبكر تحت اسم حركة تحرير السودان الإرادة الحرّة، وما لبث أن لحق إبراهيم محمود موسى مادبو الذي كان يشغل منصب نائب كبير المفاوضين ومسؤول

ملف السلطة لدى وفد عبد الواحد نور ووقع أيضاً على إعلان الالتزام تحت سم حركة تحرير السودان جناح السلام وجميعهم عادوا إلى السودان عقب ذلك حيث تولّى الدكتور عبد الرحمن موسى أبكر منصب وزير دولة بمجلس الوزراء وخلفه فيها بعد رحيله علي مجوك المؤمن، كما تولى إبر هيم محمود موسى مادبو منصب رئيس مفوضية إعادة التأهيل وإعادة التوطين بالسلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور.

في سبتمبر ٢٠٠٦م انسلخ أبو القاسم إمام الحاج القائد العسكري لدى حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور وبمعية قيادات أخرى من بينهم د. السنوسي محمد السنوسي ومحمد عثمان محمد ومحيي الدين عبد الله عبد الجبار وأسسوا حركة تحرير السودان الأم، حيث وقّعوا مع د. مجذوب الخليفة على اتفاق ثنائي في ليبيا وعادوا إلى السودان حيث تولى بموجبه أبو القاسم إمام منصب والي ولاية غرب دارفور قبل أن يعود ويغادر مغاضباً ومعارضاً إلى حضن التمرّد بعد أن أسنِدت إليه بعد انتخابات أبريل ٢٠١٠م حقيبة وزير دولة بوزارة الشباب والرياضة والتي اعتبرها تقليلاً من شأنه وهو الذي كان يشغل منصب الوالي الذي هو منصب بدرجة وزير اتحادي.

أُسدل الستار على ست جولات من التفاوض في أبوجا - نيجيريا، بتوقيع اتفاقية سلام مع حركة واحدة من بين ثلاث حركات كانت تتفاوض هناك. انصرفت الوفود وحمل وفدا حركة تحرير السودان عبد الواحد محمد أحمد النور وحركة العدل والمساواة بقيادة الدكتور خليل إبراهيم طريقهما إلى مواصلة الثورة عبر السلاح، بينما حمل وفد حركة تحرير السودان مني أركو مناري طريقه إلى داخل السودان على أمل تنفيذ الاتفاقية التي اعتبرت خطوة في طريق السلام لكنها خطوة بقدم واحدة بقيت ثابتة رغم مضي ست سنوات على توقيعها، وها قد جاءت تفاقية الدوحة ولكنها أيضاً خطوة ثانية على قدم واحدة، وكلاهما ما زالا بلا جسد وروح.